تقرير مدار

الإستراتيجي

2025

المشهد الإسرائيلي 2024

تـحرير

هنيدة غـانم

المشاركون/ ات (وفق ترتيب المحاور)

وليد حباس

أنطوان شلحت

عازر دكور

فادي نحاس

عاص أطرش

ريموندا منصور وعرين هواري

أحمد أمارة

جميع الحقوق محفوظة

نيسان ٢٠٢٥

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

[مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠]

رام الله – الماصيون –عمارة ابن خلدون – ص.ب ١٩٥٩

هاتف : ٢٩٦٦٢٠١ ٢ ٩٧٢+ فاكس : ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ ٩٧٢+

e-mail: info@madarcenter.org

https://www.facebook.com/MadarCenter

https://www.youtube.com/@madarcenter01

@madar_center

https://t.me/madar_center

MADAR's Strategic Report 2025

Israeli Scene 2024

ISBN 978-9950-03-052-7

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين – ص . ب:١٩٨٧

هاتف : ٢٩٨٧٣٤١/٤ ٢ (٩٧٢) فاكس :٢٩٨٧٣٤٢/٦ ٢ (٩٧٢)

E-mail:info@al-ayyam.ps www.al-ayyam.ps

تصميم الغلاف: حسني رضوان

الفهـرس

ملخص تنفيذي: عام توظيف الإبادة لـتصفية المسألة الفلسطينية وإعادة هندسة الإقليم/ هنيدة غانم ١١

– مدخل..... ١١

– أثر الدومينو – هجوم ٧ أكتوبر وإعادة تشكيل الخارطة الإقليمية ١٢

– الصّراع الداخلي المتصاعد: «حرب أهلية باردة» ١٧

– إمكانية تزايد عزلة إسرائيل الدولية ١٨

إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تكثيف المساعي الإسرائيلية لحسم المسألة الفلسطينية/ وليد حبّاس ٢١

– مدخل..... ٢٣

– قطاع غزة: من حرب الإبادة إلى صفقة التبادل..... ٢٥

– الضفة الغربية: فرض السيادة الإسرائيلية تحت النار ٢٩

– الحرب والتفاعلات الدولية والإقليمية ٣٥

– إجمال ٣٥

المَشهد السياسي- الحزبي: الاستمرار في الحرب وَمُحاربة النُخب يعززان تماسك الائتلاف الحاكم/ أنطون شلحت.....٣٩

– مدخل..... ٤١

– استقرار حكومة بنيامين نتنياهو..... ٤١

– «محاربة النخب»..... ٤٥

– في مواقف المعارضة الإسرائيلية ٤٩

– ائتلاف حكومة نتنياهو متماسك وباق ٥٠

– إجمال ٥٢

مشهد العلاقات الخارجية: نفوذ عسكري متصاعد تقابله عزلة دولية متنامية/ عازر دكّور ٥٥

– مدخل..... ٥٧

– العلاقات مع الولايات المتحدة ٥٨

– إسرائيل وأوروبا ٦٢

– إسرائيل ودول المحيط ٦٦

– علاقات إسرائيل مع روسيا، والصين، وأفريقيا وأميركا اللاتينية ٧٠
– إسرائيل والقانون الدولي ٧٤
– إجمال ٧٧

المشهد الأمني-العسكري: إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي في ظِل الحرب على غزة/ فادي نحّاس ٨٣
– مدخل ٨٥
– العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى أين؟ – النقاشات والطروحات ٨٦
– المشهد الأمني والعسكري في قطاع غزة والضفة الغربية ٨٩
– الجبهة الشمالية: تحليل المواجهة بين إسرائيل و»حزب الله» ٩٤
– إسرائيل أمام المَشهد السوري الجديد ٩٦
– إسرائيل وإيران عام **٢٠٢٥**: مُفترَق طرق إستراتيجي؟ ٩٧
– إجمال ١٠٠

المشهد الاقتصادي: عامٌ اقتصادي شكَّلته الحَرب/ عاص أطرش ١٠٣
– مدخل..... ١٠٥
– مؤشرات اقتصادية عامة ١٠٥
– تأثير الحرب على القطاعات والأسواق الاقتصادية ١٠٩
– السياسيات الاقتصادية..... ١١٤
– الانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني ١١٨
– إجمال ١٢٠

المشهد الاجتماعي : تراجع في الحصانة الوطنية، استقطاب داخلي وإجماع حول الحرب على غزّة/ ريموندا منصور و عرين هواري ١٢٣
– مدخل..... ١٢٥
– تراجع في التضامن وتآكل في الحصانة المجتمعية ونزعة متصاعدة نحوَ الهجرة ١٢٥
– الحريديون: الحالة الاقتصادية، الالتفاف على معسكر اليمين والصراع حول التجنيد ١٣١
– الفقر وتراتبياته في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها إسرائيل في أعقاب الحرب على غزّة..... ١٣٤
– إجمال ١٣٦

الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تفاقم الاضطهاد القومي وتفشي الجريمة/ أحمد أمارة..... ١٤١

– مدخل..... ١٤٣

– جبهة الداخل الفلسطيني– قمع مؤسساتي غير مسبوق..... ١٤٤

– تصاعد العنف والإجرام المنظم ١٥٠

– التراجع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ١٥٣

– إجمال..... ١٥٦

التقرير الإستراتيجي ٢٠٢٥: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٤

يضع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، بين يدي جمهور القراء الفلسطيني والعربي: «تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠٢٥ – المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٤».

يرصد التقرير ويحلل أهم المستجدات والتطورات التي شكّلت المشهد الإسرائيلي خلال العام المنصرم، في سبعة محاور أساسية، هي: محور الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، المحور السياسي الإسرائيلي الداخلي، محور العلاقات الخارجية، المحور الأمني– العسكري، المحور الاقتصادي، المحور الاجتماعي، وأخيراً محور الفلسطينيين في إسرائيل، ويقدم للتقرير ملخص تنفيذي يجمل أهم المتغيرات والسيرورات التي رصدها الباحثون والباحثات في فصولهم المختلفة، ويستعرض آثارها وتداعياتها وأبعادها، ويستشرف وجهات تطورها الممكنة آملاً من خلال ذلك الإضاءة على المشهد الإسرائيلي بعوامله الأساسية المؤثرة.

يأتي تقرير هذا العام في ظل تسارع الأحداث التي أعقبت هجوم ٧ أكتوبر والحرب على غزة، وفي ظل استمرار حالة الضبابية وعدم الاستقرار، ومع إدراكنا ذلكَ فإننا حاولنا قدر الإمكان أن نركز على ما يبدو أنه متغيرات نوعية أفرزتها الأحداث وقراءة ورصد التداعيات الممكنة لهذه المتغيرات.

شارك في وضع التقرير وإعداده مجموعة من الباحثين المختصين والمتابعين للشأن الإسرائيلي.

طاقم مدار

ملخص تنفيذي

عام توظيف الإبادة لتصفية المسألة الفلسطينية وإعادة هندسة الإقليم

هنيدة غانم

مدخل

أحدث هجوم ٧ أكتوبر تأثيرًا إستراتيجيًا يشبه «أثر الدومينو»، إذ تعدّت تداعياته حدود إسرائيل والقضية الفلسطينية، ولا تزال ارتداداته مستمرة ومتدحرجة في المنطقة والعالم، دون أن تتضح نهاياتها بعد.

من ناحية، بدا خلال عام ٢٠٢٤ أن إسرائيل تمكّنت من احتواء الصّدمة التي أحدثتها عملية «حماس»، ونجحت في استعادة توازنها الإستراتيجي، ذلك بدعم أميركي غير مسبوق، وبإسناد من قوى دولية كبرى، وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، ما مكّنها من الإمساك مجددًا بزمام المبادرة الميدانية وتوجيه مسار الأحداث لصالحها، وإن بشكل مرحليّ ومؤقت.

بدا خلال عام ٢٠٢٤ أن إسرائيل تمكّنت من احتواء الضدمة التي أحدثتها عملية «حماس»، ونجحت في استعادة توازنها الإستراتيجي، ذلك بدعم أميركي غير مسبوق، وبإسناد من قوى دولية كبرى، ما مكّنها من الإمساك مجددًا بزمام المبادرة الميدانية وتوجيه مسار الأحداث لصالحها، وإن بشكل مرحليّ ومؤقت.

لكن من ناحية أخرى، وعلى الرغم من هذا التفوق الإسرائيلي الظاهري، تعمّقت عمليتان مضادتان تنطويان على تداعيات عكسية بعيدة المدى؛ الأولى خارجيّة تتمثل في تسارع عملية تحويل إسرائيل إلى «دولة منبوذة»، يرتبط اسمها عالميًا بالأبارتهايد والمكارثية الجديدة والصعود العالمي لتيارات الفاشية الجديدة، ما يهدد مكانتها السياسية والمعنوية في النظام الدولي. أما الثانية، فهي سيرورة داخلية، احتدم فيها الانقسام السياسي والمجتمعي بين التيارات والجماعات الإسرائيلية المختلفة، ودخلت فيه الجماعات المتنازعة –حسب وصف عدد من المحللين– حالة «حرب أهلية باردة»، وهي حالة يمكن أن تتحوّل بحسبهم لمواجهة عنيفة في ظل انسداد أفق التوافق ومضي بنيامين نتنياهو قدُمًا في «تفكيك» مؤسسات الدولة المهنيّة، وآخرها إقالة رئيس الشاباك.[١]

وتشكّل عودة دونالد ترامب للحكم في الولايات المتحدة، بما يحيطه من بِطانة تمثّل أقصى اليمين والمحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية، متغيّرًا إستراتيجيًّا ستكون له آثار عميقة على الديناميات الإسرائيلية الداخلية وعلى المسألة الفلسطينية، إذ سيعزز وجوده من جرأة نتنياهو على تفكيك «الدّولة العميقة»، المتماثلة مع إستراتيجية ترامب نفسه تجاه «الدولة العميقة» في الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى فإن وجود ترامب بمثابة «فرصة ذهبية» للحكومة الإسرائيلية لـ «تصفية المسألة الفلسطينية» وتحويل

١ هنيدة غانم. ٢٠٢٥. «الأزمة العضوية للمشروع الصهيوني: بين الإبادة والحرب الأهلية»، قضايا إسرائيلية، عدد ٩٦. ص. ٩–٣٥.

المشاريع الأيديولوجية التي طرحها بتسلئيل سموتريتش في «خطة الحسم» من مشاريع نظرية إلى مشاريع قابلة للتحقيق.

يسلّط هذا الملخّص الضوء على أهم المتغيرات الإقليمية والدولية والعوامل الداخلية التي رسمت ملامح المشهد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥، ويتتبع بناء على ما ورد في فصول التقرير المختلفة انعكاساتها الإستراتيجية المحتملة على المدين القريب والمتوسط.

أولًا: أثر الدومينو - هجوم ٧ أكتوبر وإعادة تشكيل الخارطة الإقليمية

بعد هجوم ٧ أكتوبر، شنّت إسرائيل حربًا متعددة الجبهات، اتسمت بطابع استثنائي وغير مسبوق من حيث الكثافة والقوة والمدى الزمني، حيث امتدت العمليات الحربية لتشمل غزة ولبنان وسورية وإيران واليمن، وذلك بالتزامن مع التصعيد العسكري المستمر في الضفة الغربية، وتكثيف سياسات المراقبة والعقاب الجماعي ضد فلسطينيي الداخل. تمخضت الحرب الإسرائيلية متعددة الجبهات، وبدعم أميركي غير مسبوق، بداية عن تدمير غزة ومن ثم إضعاف «حزب الله» بشكل إستراتيجي، وانتهاءً بتفكيك محور المقاومة المدعوم من إيران.

لقد هدفت هذه الحرب بمشهديّتها القياميّة وصورها الخرائبية واستهدافها غزة مكانًا وسكانًا بلا تمييز، تحقيق هدفين، أولًا: تحويل غزة لوسيلة إيضاح ترمم إسرائيل عبرها الرّدع الذي تهشّم إثر هجوم ٧ أكتوبر، وثانيًا: تحويلها أداةً لتحقيق «الحسم النهائي» لما تسميه بـ«مشكلة غزة».

حرب إبادية على غزة: كانت الحرب على غزة الأكثر ضراوة وشراسة، إذ استخدمت فيها إسرائيل قوة نارية هائلة وغير مقيّدة بأي محاذير أو معايير قانونية أو إنسانية دولية، في محاولة واضحة منها لترميم منظومة ردعها التي تضررت بشكل عميق بفعل الهجوم المفاجئ في ٧ اكتوبر. لقد هدفت هذه الحرب بمشهديّتها القياميّة وصورها الخرائبية واستهدافها غزة مكانًا وسكانًا بلا تمييز، تحقيق هدفين، أولًا: تحويل غزة لوسيلة إيضاح –للإقليم عامة والدول والمنظمات التي تعتبرها معادية خاصة– ترمم عبرها الرّدع الذي تهشّم إثر هجوم ٧ أكتوبر، وثانيًا: تحويلها أداةً لتحقيق «الحسم النهائي» لما تسميه بـ«مشكلة غزة»، عبر تحويل القطاع إلى منطقة غير قابلة للحياة، بهدف دفع السكان نحو الهجرة القسرية الجماعية تحت ستار سياسي مضلل تم التعبير عنه من خلال مفهوم «التهجير الطوعي».

إضعاف «حزب الله»: بالتوازي مع الحرب المدمرة على غزة، خاضت إسرائيل حرب استنزاف طويلة امتدت عدّةَ أشهر مع «حزب الله» في لبنان الذي فتح جبهة إسناد مضبوطة لغزة، وقد تصاعدت حدّة المواجهات تدريجيًّا لتبلغ ذروتها خلال شهر أيلول عبر تنفيذ إسرائيل سلسلةً من العمليات العسكرية والاستخباراتية النوعية وشديدة الخطورة، أدت في المحصلة إلى إضعاف الحزب بشكل إستراتيجي عميق.

وتمثّلت هذه العمليات في المسّ بآلاف المقاتلين بتفجير أجهزة «البيجر» وأجهزة الاستدعاء، كما تم اغتيال الأمين العام للحزب حسن نصر الله، ونائبه، وعدد من أبرز قيادات الصفّين الأول والثاني، واستهداف مخازن الأسلحة بشكل ممنهج أدى بحسب التقديرات والمصادر الإسرائيلية إلى القضاء على ما يزيد عن ٧٠٪ من قدرات الحزب الصاروخية واللوجستية.[٢] تمّ بعد هذه الضربات توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، مما أدى عمليًا إلى فك الارتباط بين الجبهة الشمالية التي شكّلها «حزب الله» والحرب الدائرة في غزة.

انهيار نظام بشار الأسد: مع أنه لا توجد علاقة سببية مباشرة بين سقوط نظام بشار الأسد في سورية والحرب متعددة الجبهات، فإن إضعاف إسرائيل «حزبَ الله»، وانشغال الأخير في الحرب معها، وضعف نظام الأسد المزمن بعد سنوات طويلة من الحرب الأهلية، وتكثيف إسرائيل ضرباتها العسكرية على مواقع داخل سورية اعتبرتها «معادية»، كلّ هذه الظروف مجتمعة عزّزت من قدرات المعارضة المسلحة بقيادة جبهة نصرة الشام، ومكّنتها من التّقدم نحو العاصمة دمشق والسيطرة عليها وإسقاط النظام بشكل حاسم. فَقَدت إيران نتيجةَ سقوط نظام الأسد حليفًا إستراتيجيًا بالغ الأهمية في المنطقة، وانقطعت خطوط إمدادها الحيوية التي كانت تغذي «حزب الله» اللبناني الذي بات منهكًا بالفعل من الضربات الإسرائيلية.

تحوّل المشهد اللبناني: انعكست التحولات في قوة محور المقاومة المدعوم من إيران بشكل مباشر على المشهد السياسي الداخلي اللبناني، حيث تغيّرت توازنات القوى بين الأطراف السياسية المختلفة، ما مهّد الطريق لإنهاء حالة الشلل الرئاسي بانتخاب رئيس جديد للبلاد، لم يكن «حزب الله» مؤيدًا في السابق لترشيحه، وتشكيل حكومة جديدة حرمت «حزب الله» من التأثير العام عليها..

> **شهد محور المقاومة بقيادة إيران تراجعًا كبيرًا وتقلصًا غير مسبوق في القدرات العسكرية والسياسية. وقد أدى ذلك بصورة عملية إلى إعادة تشكيل خارطة القوى الإقليمية وتوزيعها.**

إضافة إلى ذلك، ومع استمرار الضغط العسكري الأميركي القوي ضد الميليشيات العراقية المدعومة من إيران، واستمرار التصعيد العسكري الأميركي–الإسرائيلي المشترك ضد الحوثيين في اليمن، شهد محور المقاومة بقيادة إيران تراجعًا كبيرًا وتقلصًا غير مسبوق في القدرات العسكرية والسياسية. وقد أدى ذلك بصورة عملية إلى إعادة تشكيل خارطة القوى الإقليمية وتوزيعها.

في ظلّ هذه التحوّلات الإستراتيجية الجذرية للمشهد الجيو–إقليمي، تبرز مجموعة من العوامل الجديدة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، نظرًا لاحتمال تأثيرها العميق على التوازنات الجيو–إستراتيجية الإقليمية المستقبلية وعلى مكانة إسرائيل ودورها. هذه العوامل والمستجدات لا تزال في حالة دينامية متغيّرة، ترتبط بضبابية وسيولة المشهد السوري، وفرص عودة الصراع للانتظام كصراع عربي–إسرائيلي في ظل تآكل

٢ يوآف غالانت، القناة ١٢، ٧ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://www.youtube.com/watch?v=Be3V85x5990

العلاقات بين إسرائيل ومصر والأردن، والدور السعودي الصاعد.

١. سيولة المشهد السوري -قلق إسرائيلي وإستراتيجية استباقية

من المبكر للغاية إصدار حكم نهائي بشأن اتجاه التطوّرات الميدانية والسياسية في سورية، في ظل هشاشة النظام الجديد، ومخاطر الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، أو تحوّل سورية إلى دولة فاشلة مشابهة للحالة العراقية التي أعقبت الغزو الأميركي.

من المبكر للغاية إصدار حكم نهائي بشأن اتجاه التطوّرات الميدانية والسياسية في سورية، في ظل هشاشة النظام الجديد، ومخاطر الانزلاق نحو حرب أهلية جديدة، أو تحوّل سورية إلى دولة فاشلة مشابهة للحالة العراقية التي أعقبت الغزو الأميركي. كما لم يتضح بعد شكل التحالفات المستقبلية الناتجة عن هذا التحّول، وما إذا كان سيؤدي مثلاً إلى ظهور محور تركي–سنّي جديد يحل محلّ المحور الإيراني المتراجِع، مع ما يحمله ذلك من تداعيات محتملة على الصراعات الإقليمية وعلى تصعيد محتمل تركي–إسرائيلي تكون سورية ساحته. تثير مآلات التحولات في سورية مخاوف إسرائيل من وجهتها التي ما زالت غير واضحة. في مواجهة هذه الضبابية، تقوم إسرائيل –كما يشير فصل المشهد الأمني العسكري– بتدخّل استباقي نشط على الساحة السورية للتحكم بشكل التطورات ووجهتها، وذلك وفق ثلاثة أسس رئيسة:

عسكريًا: استهداف قوات الجيش السوري وإمكاناته العسكرية. ففي العاشر من كانون الأول ٢٠٢٤ شنت إسرائيل عملية واسعة في سورية حملت اسم «سهم باشان»، نفذت خلالها أكثر من ٣٥٠ غارة جوية أسفرت عن تدمير قرابة ٧٠ – ٨٠٪ من المقدرات الإستراتيجية للجيش السوري.[٣]

ميدانيًا: إعادة التموضع الإستراتيجي الإسرائيلي داخل الأراضي السورية، عبر إنشاء حزام أمني ممتد في المناطق الحدودية. حيث تقوم الإستراتيجية الإسرائيلية الجديدة تجاه سورية على إقامة منظومة دفاع ثلاثية الطبقات في الجولان، تتضمن تحصينات ومواقع داخل الأراضي الإسرائيلية، ويتمركز الجيش الإسرائيلي أيضًا في المنطقة العازلة شرق الحدود. كما تطالب إسرائيل بإخلاء جنوب سورية، من دمشق حتى السويداء، من أي وجود عسكري سوري، بغية منع تشكيل تهديد مشابه لهجوم ٧ أكتوبر وفق ما ترى إسرائيل.[٤]

طائفيًا: محاولة استمالة أجزاء من الطوائف غير السنيّة (خاصة الدروز) في المناطق الحدودية السورية، لتشكيل قوى حليفة أو وكيلة تقاتل بالنيابة عن إسرائيل إذا اقتضت الضرورة ذلك. بات من الواضح أن ثمّة توجهًا إسرائيليًا واضحًا لاستمالة الطائفة الدرزية في الجنوب السوري، وذلك بالعمل على تكريس حضور الطائفة داخل نسيج المناطق الحدودية من خلال الوسائل الاقتصادية والمبررات الدينية واستقدام

٣ يوآف زيتون، «عملية «سهم الباشان» للجيش الإسرائيلي: تم تحييد نحو ٨٠٪ من القدرات الاستراتيجية لسورية»، يديعوت أحرونوت، ١٠ كانون الأول ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ١٨ آذار ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/s111dhwinyg

٤ رون بن يشاي، «دروس ٧/١٠: لإسرائيل استراتيجية جديدة لحماية الحدود ثلاثية الطبقات»، يديعوت أحرونوت، ٢٥ فبراير ٢٠٢٥، تاريخ الاطلاع ١٨ مارس ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/b1btcz5q1g

العمـال.[٥] يعنـي نجـاح المشـروع تمكـن إسـرائيل مـن تحويـل هـؤلاء العمـال إلـى قـوة اجتماعيـة واقتصاديـة مرتبطـة بهـا، ممـا قـد يمهـد إلـى تشـكيل قـوة محلّيـة حليفـة أو وكيلـة، تُوظّفهـا عنـد الضـرورة كخـط دفـاع أمامـي، بمـا يشـبه تكـرار تجربـة قـوات أنطـوان لحـد فـي جنـوب لبنـان.

٢. فُـرص إعـادة ترسـيم الصـراع كصـراع عربـي إسـرائيلي فـي هـذا السـياق، بـرز تطـوّران إسـتراتيجيان يحمـلان آثـارًا مسـتقبليّة مهمـة علـى المـدى القريـب:

• تآكل العلاقات المصرية والأردنية مع إسرائيل:

أدى طـرح إسـرائيل المتكـرّر لتهجيـر سـكان غـزة إلـى سـيناء لـرد فعـل مصـري حـادّ، وتصريـح واضـح مـن الرئيـس عبـد الفتـاح السيسـي فـي تشـرين الثانـي ٢٠٢٣ باعتبـار التهجيـر «خطًـا أحمـر»، مـع تلويـح بإعـادة النظـر فـي اتفاقيـة السـلام لعـام ١٩٧٩. كمـا رفضـت مصـر بشـكل قاطـع احتـلال الجيـش الإسـرائيلي ممـرَّ صـلاح الديـن (فيلادلفيـا)، واعتبرتـه انتهـاكًا خطيـرًا لاتفاقيـة السـلام. ومـع أن العلاقـات المصريـة مـع إسـرائيل لـم تصـل بعـد نقطـةَ الـلا عـودة، فـإن اسـتمرار التحـرش الإسـرائيلي فـي سـورية وتلقّـف فكـرة تهجيـر الفلسـطينيين بعـد طـرح دونالـد ترامـب لهـا مجـددًا، والعمـل مـن أجـل تحقيقهـا، وعـودة الحـرب مـن جديـد، ومجمـل الممارسـات الإسـرائيلية فـي الضفـة، كلّهـا قـد تـؤدي إلـى مزيـد مـن التّدهـور فـي العلاقـات مـع مصـر والأردن.

• تغيّر الدور السعودي:

تشـهد السـعودية تحـولًا إسـتراتيجيًّا ملحوظًـا يعكـس طموحًـا واسـعًا لإعـادة التموضـع الإقليمـي، يظهـر ذلـك فـي دورهـا المتزايـد فـي سـورية ولبنـان وغـزة، وتعـزّز مكانتهـا كقـوة إقليميـة مركزيـة فـي ظـلّ تراجـع الـدور الإيرانـي، ويضعهـا فـي موقـع المنافسـة مـع الإمـارات وقطـر. مـن الممكـن أن ينطـوي هـذا التغييـر علـى بلـورة محـور عربـي تقـوده السـعودية، مـا يفتـح فرصًـا جديـدة لدعـم المسـألة الفلسـطينية.

تشـهد السـعودية تحـولًا إسـتراتيجيًا ملحوظًـا يعكـس طموحًـا واسـعًا لإعـادة التموضـع الإقليمـي، يظهـر ذلـك فـي دورهـا المتزايـد فـي سـورية ولبنـان وغـزة، وتعـزّز مكانتهـا كقـوة إقليميـة مركزيـة فـي ظـلّ تراجـع الـدور الإيرانـي، ويضعهـا فـي موقـع المنافسـة مـع الإمـارات وقطـر. مـن الممكـن أن ينطـوي هـذا التغييـر علـى بلـورة محـور عربـي تقـوده السـعودية، مـا يفتـح فرصًـا جديـدة لدعـم المسـألة الفلسـطينية.

٥ يائيـر كـراوس ، وعينـاف حلبـي. «دخـول الـدروز مـن سـورية إلـى إسـرائيل – مـرة واحـدة فقـط، ومزارعـو الجولان»،يديعـوت أحرونـوت، ١٢ آذار ٢٠٢٥. تاريـخ الاطـلاع ١٨ آذار ٢٠٢٥. انظـري: https://www.ynet.co.il/news/article/yokra14292658

عودة دونالد ترامب - فرصة إسرائيل الذهبيّة لتصفية المسألة الفلسطينية؟

تُشكل عودة دونالد ترامب إلى الحكم في الولايات المتحدة محاطًا بفريق منخرط كليًّا في أيديولوجيا اليمين المتطرف، بالتزامن مع وجود حكومة اليمين الإسرائيلي برئاسة بنيامين نتنياهو، فرصة ذهبية بالنسبة للحكومة الإسرائيلية للعمل من أجل تصفية المسألة الفلسطينية.

من ناحية، يُعتبر ترامب شخصية غير تقليدية وغير قابلة للتنبؤ، الأمر الذي يخلق حالة من القلق الإستراتيجي المستمر حتى لدى إسرائيل نفسها؛ إذ إن تصرفاته ومواقفه المتقلّبة قد تحمل مفاجآت حتى لحلفائه الأكثر قربًا. لكن من ناحية أخرى، فإن كلّ المؤشرات تظهر تماهيه المطلق مع أقصى اليمين الاستيطاني، الذي تجسّد في استهدافه المباشر للحركات الطلابية والأكاديمية المناصرة للقضية الفلسطينية في الجامعات الأميركية، واستخدام معاداة السامية كسلاح لقمع الأصوات المنتقدة لإسرائيل، إلى جانب طرحه مشروع تهجير سكان غزة وتحويلها إلى «ريفييرا»، وتشكيلة وفده الخاص بالشرق الأوسط المنحازة بشكل صارخ لإسرائيل، فضلًا عن تهديده المؤسساتِ الدولية ومحاولات إضعاف دورها الرقابي، كلّ ذلك يوفر بيئة مثالية لليمين الاستيطاني لتحقيق مشاريعه وفرض واقع استيطاني جديد لا يمكن العودة عنه مستقبلًا.

في ظلّ هذا السياق الإستراتيجي المواتي، يُتوقّع أن تبذل تيارات اليمين الاستيطاني الإسرائيلي جهودًا مضاعفة لضمان استمرار حكومة نتنياهو حتى نهاية ولايتها في أواخر عام ٢٠٢٦. ولتحقيق هذا الهدف، يُرجح التوصّل إلى صيغة تفاهمات داخلية تضمن تجاوز أو احتواء النزاعات الخطيرة في الائتلاف الحكومي، وعلى رأسها أزمة قانون التجنيد الخاصة بالحريديم، إذ من المتوقّع أن يتم التوافق على صيغة مرنة تتيح استمرارهم في الحكومة، ما يمنح نتنياهو هامشًا للمناورة لتجنب تشكيل لجنة تحقيق رسمية في أحداث ٧ أكتوبر، قد تحمّله في حال تشكليها مسؤولية إخفاقات خطيرة في حماية الأمن الإسرائيلي.

وفي ضوء الشُّباك الزمني المحدود المتاح لحكومة نتنياهو، يُتوقع أن تعمل من أجل تصفية القضية الفلسطينية من خلال عدة أذرع:

- ذراع الحرب بغرض التهجير: تكثيف الحرب على غزة من أجل الدفع بالسكان نحو الهجرة، هذا السيناريو الأمثل للحكومة الإسرائيلية، ويمكن أن يتم العمل على تحقيقه عبر الدمج بين القوة النارية والحصار والتجويع مَع فتح مخرج للسكان من خلال بوابة إسرائيلية. لكن هذا السيناريو يمكن إيقافه بتدخل عربي جدّي وحقيقي.
- العدوان على الضّفة–إعادة تشكيل خارطة الضّفة، وقضم دور السلطة الفلسطينية على نحو متواصل بما يدفع لانهيارها: تتظافر عدّة ممارسات إسرائيلية في هذا السياق، حيث العمليات العسكرية المتصاعدة، والتدمير والتهجير الممنهج لمخيمات الشمال في طولكرم وجنين وتوقع توسيعها المتدحرج لمناطق جديدة، واستهداف الأونروا، وتجويف اقتصاد الضفة عبر منع إدخال العمال وقرصنة أموال

المقاصة، وقَضم صلاحيات السلطة واستباحة مواقع وجودها، بما يحوّلها إلى سلطة مع صلاحيات مدنيّة محدودة جدًّا بلا أهمية إستراتيجية، ويضعفها ويفكك قدرتها على الحكم والسيطرة، هذا إلى جانب استهدافها اقتصاديًا ومحاصرتها سياسيًا وإفقادها القدرة على تقديم الخدمات وضرب شرعيتها الشعبية والسياسية، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيارها كاملًا، وخلق واقع ميداني جديد يشكل فرصة إضافية لتنفيذ المخططات الاستيطانية الإسرائيلية.

الضم بالقانون: تتجه إسرائيل نحو الانتقال من سياسة الضم بحكم الأمر الواقع للأراضي الفلسطينية إلى سياسة الضم القانوني الرسمي لجزء من أراضي الضفة الغربية، يشار في هذا الصدد إلى مشروع القانون الذي تناقشه اللجنة الوزارية للتشريع في الكنيست، ويستهدف ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة المحيطة بالقدس وتطبيق السيادة الإسرائيلية رسميًا عليها. وفي حال إقرار هذا القانون، فإنه سيؤدي إلى ضم نحو ١٠٪ من أراضي الضفة الغربية رسميًا إلى إسرائيل. يرتبط هذا التوجه الاستيطاني بتغييرات بيروقراطية عميقة في بنية الاحتلال، أبرزها تسليم مفاتيح إدارة الاحتلال للمستوطنين بشكل مباشر.

تنسجم سياسات الاحتلال مع خطة «الحسم» التي كان قد طرحها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، القائمة على رفض أي وجود لكيان سياسي فلسطيني موحَّد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، والتوجه نحو إقامة كيانات بلدية منفصلة وضعيفة يتم التعامل معها بمنطق «البانتوستان»، لتصبح هذه الإستراتيجية هي الإطار الحاكم لسياسات الاحتلال على الأرض.

تنسجم سياسات الاحتلال مع خطة «الحسم» التي كان قد طرحها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، القائمة على رفض أي وجود لكيان سياسي فلسطيني موحَّد، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، والتوجه نحو إقامة كيانات بلدية منفصلة وضعيفة يتم التعامل معها بمنطق «البانتوستان»، لتصبح هذه الإستراتيجية هي الإطار الحاكم لسياسات الاحتلال على الأرض.

ثانيًا: الصّراع الداخلي المتصاعد: «حرب أهلية باردة»

أشرنا في تقرير «مدار» السابق إلى أن إسرائيل أمام أزمة عضوية مستعصية مزدوجة تفرزها بنية النظام الاستعماري الاستيطاني، ترتبط باستمرارية وعناد وتصاعد الصراع مع الشعب الفلسطيني من جهة، وبالصراع الداخلي المحتدم بين جماعات تحمل رؤى متناقضة، خاصة في ما يتعلّق بعلاقات الدين والدولة والحوكمة وقيم الديمقراطية في الدولة اليهودية من جهة أخرى، رغم أن حدّة الصراع الداخلي خفتت بعد هجوم ٧ أكتوبر فإنه عاد للتعمق من جديد كما يُظهر في هذا التقرير الفصل الاجتماعي.

يتجه هذا الصراع نحو مزيد من التصعيد في ظلّ الحرب التي يخوضها نتنياهو ضد مؤسسات الدولة المهنية التي تشمل المؤسسات القضائية والأمنية والعسكرية، والتي تعتبر المعارضة أن المس بها يقوّض أسس النظام الديمقراطي الإسرائيلي ويؤدي إلى تحويل نتنياهو إلى حاكم سلطوي. تدلل ديناميات

الصراع الداخلي والعلاقة البنيوية بين الاصطفاف والهويات الإثنية–اجتماعية –أيديولوجية للمعسكرات المتنازعة، أن الصراع لن يكون قابلًا للحلّ في المدى المنظور، وأنه مرشّح للتصعيد، وهناك من يعتبر أن إسرائيل دخلت حالة حرب أهلية باردة، وأن هذه الحرب قد تتحول لمواجهة عنيفة تشرخها من الداخل.

وبحسب ما يشير المشهد السياسي في هذ التقرير، فإن أبرز ما يقوم به نتنياهو هو الدفع قدماً بخطة «محاربة النخب» التي بدأ بها من خلال برنامج الانقلاب على الجهاز القضائي، من أجل ما يصفه رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن بأنه «إقامة نظام استبدادي من دون كوابح، ولا ضوابط».[٦]

يدفع الصراع الداخلي من جهة واستمرار الحرب على الشعب الفلسطيني من جهة أخرى نحو سيرورات في العمق الاجتماعي ستكون لها آثار إستراتيجية على شكل المجتمع الإسرائيلي وأهمها تصاعد هجرة الفئات العلمانية والشبابية كما يظهر الفصل الاجتماعي، بحسب الفصل سجلت الهجرة من إسرائيل عام ٢٠٢٤ معدلًا قياسيًا، وشملت بالأساس فئات شبابية متعلمة علمانية، كما يدفع استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي والحرب المستمرة نحو تصعيد هذه النزعةن ويضعف بالتالي الفئات العلمانية الليبرالية مقابل تصاعد قوة الجماعات الدينية والقومية الاستيطانية والمحافظة، كما يحمل بذور تضعضع مكانة إسرائيل الاقتصادية.

ثالثًا: إمكانية تزايد عزلة إسرائيل الدولية

يكشف تتبّع منحنى التطورات الدولية خلال العام ٢٠٢٤ عن تراجع واضح في قوة واتساع الحراك الشعبي العالمي المناهض للحرب والداعم للقضية الفلسطينية، إذ إن هذا الحراك الذي بدأ بحجم كبير وغير مسبوق وانتشر في الجامعات الأميركية والأوروبية، سرعان ما تراجع زخمه وانحسر مدّه بشكل ملحوظ رغم استمرار الجرائم الإنسانية في غزة والضفة الغربية. يعود هذا التراجع بشكل رئيس إلى الحملات الشّرسة التي شنتها جهات رسمية وغير رسمية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، على بؤر الحراك، عبر التهديد بقطع التمويل عن الجامعات ومراكز الأبحاث التي تحتضن الحراك الطلابي المؤيد لفلسطين، بالإضافة إلى الملاحقات وحملات التشهير والاستهداف الشخصي للنشطاء، ما أدى إلى خلق مناخ من التخويف والترهيب حدّ بشكلٍ كبير من فاعلية هذه التحركات.

في المقابل، ورغم الضّجة التي أثارها إصدار مذكرات التوقيف الدولية بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه يوآف غالانت على خلفية اتهامات بارتكاب جرائم حرب، فإن هذه القضية بدأت تفقد زخمها وتتحول تدريجيًا إلى مشكلة يتم التعامل معها عبر إستراتيجيات المراوغة الدبلوماسية والتهديدات السياسية، وإعادة تدوير الأزمة عبر مسارات بيروقراطية وقانونية طويلة الأمد، ما يقلّل من

٦ – ألوف بن، إنها نهاية التاريخ، لكن بالمقلوب، هآرتس، ٢٠٢٥/٣/٤.

فاعليتها المباشرة في الضغط على إسرائيل وقادتها.

على الرغم من ذلك، وعلى الرغم من المجهود الإسرائيلي متعدد الأدوات الذي تمارسه لمواجهة الحراك الشعبي والقانوني والدولي فإن أثره التراكمي ومساعي قمعه الفج في كثير من الأحيان يدفعان في المدى المتوسط باتجاه تعزيز عزلة إسرائيل الدولية وإدخالها في مسار التحوّل إلى دولة منبوذة على نطاق أوسع، وهو ما تعتبره إسرائيل تهديدًا وجوديًّا.

وعلى الرغم من المجهود الإسرائيلي متعدد الأدوات الذي تمارسه لمواجهة الحراك الشعبي والقانوني والدولي فإن أثره التراكمي ومساعي قمعه الفج في كثير من الأحيان يدفعان في المدى المتوسط باتجاه تعزيز عزلة إسرائيل الدولية وإدخالها في مسار التحوّل إلى دولة منبوذة على نطاق أوسع

إسرائيل والمسألة الفلسطينية: تكثيف المساعي الإسرائيلية لحسم المسألة الفلسطينية

وليد حباس

تحت المجهر	■ إسرائيل تستغل هجوم ٧ أكتوبر في محاولة لحسم المسألة الفلسطينية بالقوة ■ الدمار والإعمار أدوات لفرض الهيمنة على غزة ■ مستوطنون يقودون مشروع الضم بدل الجيش ■ الضفة كساحة حرب: قصف، واغتيالات، وقمع ■ توترات إقليمية في ظلّ طرح قضية تهجير الفلسطينيين

مخيم جباليا: اغتيال المكان ولجوء اللجوء (٣ نيسان ٢٠٢٥). (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

وظّفت إسرائيل هجوم ٧ أكتوبر لتشرع بحرب شاملة تهدف إلى حسم المسألة الفلسطينية

ترفض إسرائيل أيّ دور سياسي للسلطة الفلسطينية في غزة في "اليوم التالي" للحرب، مستخدمة الدمار/الإعمار كأدوات ضغط، وتستحدث مديرية عسكرية لتشجيع تهجير الفلسطينيين في ضوء خطة ترامب

شهدت الإدارة الإسرائيلية للأراضي المحتلة تحولًا جذريًا بتعيين مستوطنين متطرفين لقيادة "مديرية الاستيطان"، مما نقل الصلاحيات من الجيش إلى هيئة استيطانية ذات أجندة ضم قانوني

تعاملت إسرائيل مع الضفة كساحة حرب عبر تكثيف القصف، والاغتيالات، واستخدام الطائرات المسيرة، وحملات الاعتقال، ما أدى إلى تصاعد القمع، وسقوط مئات الشهداء، وتدمير البنى التحتية، وخنق الاقتصاد، وعزل السلطة الفلسطينية

تصاعد التوترات الإقليمية المرتبطة بالحرب على قطاع غزة مع انهيار نظام الأسد في سورية، وطرح الإدارة الأميركية إمكانية "نقل" سكان من قطاع غزة إلى الأردن ومصر، وانسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية

مدخل

نكتب هذا الفصل من التقرير الإستراتيجي في لحظة حرجة من تاريخ القضية الفلسطينية قد تكون حاسمة في تحديد ملامح السنوات المقبلة. فالحرب على قطاع غزة ما زالت مهيئة للاستمرار، في حين يعود دونالد ترامب إلى المشهد السياسي برفقة فريق يحمل توجهات صهيونية مغالية تدعو إلى تهجير ١,٧ مليون فلسطيني من القطاع. في الوقت ذاته، تقع الضفة الغربية حبيسة بين فكي كماشة: من جهة، توسع استيطاني غير مسبوق منذ عقود وإعلان بتسالئيل سموتريتش، وزير المالية ووزير في وزارة الدفاع ومسؤول عن الإدارة المدنية، أن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة»، ومن جهة ثانية، تصعيد عسكري هو الأعنف منذ الانتفاضة الثانية، تستلهم خلاله إسرائيل منهجية التدمير العشوائي وإزاحة السكان التي نفذتها في قطاع غزة، وإعلان وزير الدفاع يسرائيل كاتس أن «الجيش سيبقى [محتلًا ومتمركزًا] في مخيمات الضفة الغربية حتى نهاية ٢٠٢٥».

على ضوء هذه الخلفية، يمكن تلخيص مشهد «إسرائيل والمسألة الفلسطينية» خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥ من خلال الديناميكيات التالية:

انتقال السياسة الإسرائيلية من «إدارة» المسألة الفلسطينية إلى محاولة حسمها، ويشكّل طرح «خيار» التهجير من غزة، والسعي إلى تفكيك مسألة اللاجئين عبر استهداف الأونروا من جهة وتدمير المخيمات في الضفة من جهة أخرى جزءًا من هذه العملية التي تتوازى مع عملية إضعاف ممنهج للسلطة الفلسطينية يدفع نحو تفكيكها.

- انتقال السياسة الإسرائيلية من «إدارة» المسألة الفلسطينية إلى محاولة حسمها، ويشكّل طرح «خيار» التهجير من غزة، والسعي إلى تفكيك مسألة اللاجئين عبر استهداف الأونروا من جهة وتدمير المخيمات في الضفة من جهة أخرى جزءًا من هذه العملية التي تتوازى مع عملية إضعاف ممنهج للسلطة الفلسطينية يدفع نحو تفكيكها. يعزز اقتراح دونالد ترامب تهجير سكان قطاع غزة وإعطاؤه الضوء الأخضر لإسرائيل للقيام بما تريده، من هذا التوجه الذي حظي بدعم متحمس من أقطاب الحكومة ودعم زعماء المعارضة بني غانتس ويائير لابيد، فيما أعلن وزير الدفاع كاتس عن إنشاء «مديرية تعزيز هجرة سكان القطاع» داخل الجيش الإسرائيلي في شباط ٢٠٢٤[١]. لا يعني كلّ ذلك بالضرورة أن يتم تنفيذ التهجير لكنّه يؤشر إلى أن التيارات الأساسية في إسرائيل باتت تعتقد أن القضية الفلسطينية لن تحلّ بالأدوات الدبلوماسية، بل بالفرض القسري تجاه تسوية من طرفها.
- **جعل تكلفة المقاومة الفلسطينية على المجتمع الفلسطيني تفوق بكثير تكلفة معاناته تحت الاحتلال والحصار حتى في ظلّ غياب أفق سياسي.** فإلى جانب التدمير شبه الكلّي لقطاع غزة، يُلاحَظ من العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية الاستهداف المتعمّد للسكان المدنيين، بما

يشمل ضرب المناطق المدنية التي تفترض إسرائيل أن المقاومة تنطلق منها، مثل المخيمات، والقرى، والأحياء. يشكّل هذا النهج تحولًا عن مفهوم «العقاب الجماعي غير العسكري» الذي استخدمته إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ (مثل الإغلاقات، والاعتقالات، والاقتحامات، وإلغاء التصاريح الجماعي) إلى «العقاب الجماعي العسكري»، الذي يتضمن تهجيرًا/إزاحة للسكان، تدميرًا واسعًا للبنى التحتية، وخسائر بشرية ومادية فادحة تطال المدنيين وتحديدًا مخيمات اللاجئين.

- الانتقال من سياسة التوسع الاستيطاني التدريجي (٢٠٠٩–٢٠٢٣) إلى فرض السيادة الإسرائيلية القانونية على المناطق المصنفة «ج». وقد صرح سموتريتش أمام ضباط الإدارة المدنية الاسرائيلية في نهاية العام ٢٠٢٤ بأنه يسعى الى إغلاقها، وتحويل كل مهامها إلى وزارات إسرائيلية، مما يعني ضمًا كاملًا على الأقل لمناطق «ج»،[٢] في حين أن المواقف الدولية المتنبهة لهذه التحولات لا ترقى حتى الآن إلى تشكيل عامل ضغط كابح. **الصلاحيات التي يتمتّع بها المشروع الاستيطاني تحت سلطات سموتريتش–ستورك (وهي وزيرة الاستيطان عن حزب الصهيونية الدينية) تهدّد بتغيير جذري في الضفة الغربية.**
- من أبرز تداعيات ٧ أكتوبر هي تحوّل الرفض الإسرائيلي لفكرة الدولة الفلسطينية من فكرة يمينية إلى فكرة عامة تشمل غالبية الطيف السياسي–الحزبي،[٣] وهو ما انعكس في تصويت الكنيست الإسرائيلي ضد إقامة دولة فلسطينية في تموز ٢٠٢٤، وتشير استطلاعات الرأي الى أن هذا التصويت مدعوم برفض شعبي واسع[٤].
- استمرار العمل على إضعاف السلطة الفلسطينية سياسيًا، واقتصاديًا وأمنيًا، مع تركيز على تقويض شرعيتها بين الفلسطينيين. خلال العام ٢٠٢٤، تبلور بشكل أكثر وضوحًا موقف الحكومة الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية على ثلاثة أسس: ١) رفض حلّ الدولتين ومحاربة أي دور قانوني للسلطة على الصعيد الدولي، ٢) اشتراط رفع الحصار المالي عن السلطة بإجراء «تعديلات» على سياساتها تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية اليمينية، ٣) لكن الاستمرار في التعامل معها حاليًا طالما تحصر عملها في إدارة الشؤون المدنيّة للفلسطينيين[٥].

خلال العام ٢٠٢٤، تبلور بشكل أكثر وضوحًا موقف الحكومة الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية على ثلاثة أسس: ١) رفض حل الدولتين ومحاربة أي دور قانوني للسلطة على الصعيد الدولي، ٢) اشتراط رفع الحصار المالي عن السلطة بإجراء «تعديلات» على سياساتها تتوافق مع الرؤية الإسرائيلية اليمينية، ٣) لكن الاستمرار في التعامل معها حاليًا طالما تحصر عملها في إدارة الشؤون المدنيّة للفلسطينيين.

- دوليًا، تواجه إسرائيل بسبب سياستها تجاه الشعب الفلسطيني في غزة والضفة وضعًا غير مسبوق يهدّد بتحويلها لدولة منبوذة، إذ تخضع لتحقيق بارتكاب جرائم إبادة جماعية أمام محكمة العدل الدولية، وقد أصدرت «الجنائية الدولية» مذكرات

اعتقال بحق رئيس وزرائها بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالنت. كما برز الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في ١٩ تموز ٢٠٢٤ باعتباره نقلة مهمة في الخطاب الدولي حيث أكد أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني، وأن على إسرائيل الانسحاب ووقف الاستيطان. إن التطورات الحاصلة في المؤسسات والمنظمات القانونية الدولية تفتح أمام الفلسطينيين آفاقًا نضالية تاريخية، حيث يمكنهم التأثير بشكل أكبر إذا تم استثمارها بجدية وفعالية.

على ضوء هذه المقدمة، يتناول الفصل الحالي مشهد إسرائيل والمسألة الفلسطينية في ثلاثة أقسام. يتناول القسم الأول الإستراتيجيات الإسرائيلية في غزة خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥، التي تجمع بين التلويح بحرب استنزاف للقضاء على «حماس» مع الدفع باتجاه تهجير السكان عبر تحويل القطاع لمنطقة غير قابلة للحياة، واستخدام إعادة الإعمار للضغط السياسي. يتناول القسم الثاني السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية التي تشهد تحولًا في إدارة الاحتلال الإسرائيلي كنّا قد بدأنا رصده في التقرير الإستراتيجي السابق، حيث انتقلت صلاحيات رئيسية إلى قادة المستوطنين الأكثر تطرفًا، مما يمهد لضم الضفة الغربية فعليًا، ونستعرض آخر تطورات هذا الانتقال في ظل تصاعد القمع العسكري، والتضييق الاقتصادي على الفلسطينيين، مع تحوّل الضفة إلى ساحة حرب مفتوحة. القسم الثالث يستعرض التحولات الإقليمية–الدولية المرتبطة بالمسألة الفلسطينية، أبرزها انهيار محور إيران–سورية–حزب الله، واستمرار مسار التطبيع، وتصاعد التوترات بين إسرائيل ومصر والأردن. ويعرج هذا القسم على تفاعلات القانون الدولي ومؤسساته مع الحرب.

أولًا قطاع غزة: من حرب الإبادة إلى صفقة التبادل

شنت إسرائيل على امتداد العام في ٢٠٢٤ حربًا شرسة على قطاع غزة، أدت إلى استشهاد ٦٤ ألف شخص من العمليات العسكرية، ولا يشمل هذا الرقم من لقوا حتفهم نتيجة الأسباب غير المباشرة كنقص العلاج والدواء، والجوع والأمراض[٦]، ونزوح نحو ١,٩ مليون شخص داخل القطاع، وخَلَقت كارثة إنسانية طالت ضروريات الحياة الأساسية، بما في ذلك شح المياه والغذاء والمستلزمات الطبية، مع استخدام إسرائيل سلاح التجويع في بعض الفترات، وتم اغتيال عدد من أبرز قيادات حركة «حماس» في جناحيها العسكري والسياسي[٧]. مع نهاية العام، كانت إسرائيل تسيطر على كامل حدود القطاع، لا سيما محور صلاح الدين (الحدود الفلسطينية–المصرية).

ورغم حرب الإبادة هذه، لم تُهزم حركة «حماس» نهائيًا، ولم تظهر مؤشرات على انهيار داخلي أو قبولها بنزع سلاحها. على العكس، أبدت الحركة قدرة على إعادة التنظيم التدريجي، وحافظت على

شكل من أشكال السيطرة الحصرية على القطاع، إضافة إلى شروعها في تجنيد عناصر جديدة[٨]. في هذا السياق، انخرطت إسرائيل و«حماس» في مفاوضات معقدة عبر الوسطاء أسفرت في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ عن الإعلان عن المرحلة الأولى من صفقة تبادل الأسرى، التي امتدت ٤٢ يومًا، بينما بقيت القضايا الكبرى –بما في ذلك إنهاء الحرب، ومستقبل غزة، وترسيم الحدود، وسلاح المقاومة– مؤجلة إلى «مراحل قادمة»، حيث تشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن الحكومة الإسرائيلية لا تنوي فعلًا المضي في مفاوضات الهدنة حتى النهاية، وإنما تضع اعتبار هزيمة «حماس»، وتهجير سكان القطاع، وإعادة ترتيب المشهد الفلسطيني كأولوية مع تكرارها مقولةَ أن «استعادة الرهائن» ستظل على سلّم أولوياتها[٩].

يمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة مع بداية عام ٢٠٢٥ على أنها تجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين: الأولى، إستراتيجية عسكرية-مدنية تشترط الإطاحة بحركة «حماس» عسكريًا وإداريًا. والثانية، اشتراط إنهاء الحرب بالقضاء على «حماس» يتيح لإسرائيل إطالة الأزمة مما قد ينضج الظروف التي تسهل مخططات التهجير.

في ضوء هذه التطورات، يمكن تلخيص السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة مع بداية عام ٢٠٢٥ على أنها تجمع بين إستراتيجيتين متكاملتين: الأولى، إستراتيجية عسكرية–مدنية تشترط الإطاحة بحركة «حماس» عسكريًا وإداريًا لوقف الحرب التي تهدد إسرائيل بتجديدها باستمرار للوصول إلى هذا الهدف. والثانية، اشتراط إنهاء الحرب بالقضاء على «حماس» يتيح لإسرائيل إطالة الأزمة في قطاع غزة مما قد ينضج الظروف التي تسهل مخططات تهجير الفلسطينيين، وهي مخططات يدعمها ويوافق عليها معظم الأحزاب الإسرائيلية بدعم أميركي.

الإستراتيجية الأولى: القضاء على "حماس" أولًا

مع طرح خطة ترامب للتهجير وموافقة الأحزاب الإسرائيلية عليها، ما زال يغيب التصور الواضح في المؤسسة السياسية الإسرائيلية بشأن الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه غزة بعد الحرب (او ما يسمى «اليوم التالي»). ومع ذلك، هناك توافق إسرائيلي على نقطتين أساسيتين: أولًا، رفض عودة «حماس» إلى الحكم ورفض عودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة. ثانيًا، توظيف مسألة إعادة الإعمار كأداة ضغط سياسي لفرض شروطها على أي تسوية تتعلق بـ «اليوم التالي».

وكان مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أصدر في شباط ٢٠٢٤ وثيقة «اليوم التالي لـ«حماس»» والتي قدّمت تصورًا نظريًا لمستقبل القطاع، وشملت: ١) نزع سلاح غزة بالكامل، بحيث لا تبقى أيّ قوة عسكرية غير تلك التي «تحفظ الأمن» وفق الرؤية الإسرائيلية؛ ٢) إنشاء إدارة مدنية محلية غير مرتبطة بأي جهة تصنفها إسرائيل «إرهابية» أو تتلقى منها تمويلًا؛ ٣) ربط إعادة إعمار غزة بشروط سياسية وأمنية، بحيث لا تبدأ أي جهود إعمار إلا بعد «نزع السلاح» و«إزالة التطرف»، مع حصر التمويل بالدول التي توافق

عليها إسرائيل؛ ٤) رفض أي «إملاءات دولية» بخصوص حل دائم مع الفلسطينيين، والتأكيد على رفض الاعتراف الأحادي بالدولة الفلسطينية[١٠].

في هذا السياق، أنشأت إسرائيل في ٢٧ آب ٢٠٢٤ «وحدة الجهود الإنسانية – المدنية في غزة»، وهي هيئة عسكرية مستحدثة تعمل تحت إشراف منسق شؤون المناطق التابع لوزارة الدفاع وتعنى بـ: ١) إدارة عمليات توزيع المساعدات الإنسانية والسيطرة على تدفقها؛ ٢) التحكم في ممرات الدخول والخروج من وإلى غزة؛ ٣) التنسيق مع المجتمع الدولي حول «الأزمة الإنسانية» في القطاع[١١]. ورغم تسويقها كجهة «إنسانية»، فإن هذه الوحدة تقصر عملها على إدارة الأزمة الإنسانية أمام المجتمع الدولي، والمنظمات الحقوقية، لكنها تشير إلى تهيئة الأسس البيروقراطية لإدارة حرب طويلة الأمد (أو الانتقال إلى نمط حرب الاستنزاف)، وهو ما عاد وكرره رئيس هيئة الأركان الجديد يائير زامير[١٢].

الإستراتيجية الثانية: الدّفع باتجاه تَهجير سكان قطاع غزة

في ٢٥ كانون الأول ٢٠٢٣، أعلن نتنياهو عن رؤية لـ «إخلاء طوعي» لقطاع غزة[١٣]. لكن هذا التوجه قوبل برفض مصري كامل مما أدى إلى إنزاله على الأقل عن النقاش العام، بدل ذلك اعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية خلال الحرب على تحويل قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للحياة وطاردة. لكن خطاب التهجير عاد ليتصدر المشهد بعد إعلان دونالد ترامب في ٤ شباط ٢٠٢٥ عن رؤيته للحلّ من خلال ترحيل سكان القطاع مستندًا إلى واقع أن القطاع، في معظمه، لم يعد مكانًا قابلاً للحياة. استُقبل هذا الاقتراح بترحيب واسع من قبل قادة الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وكذلك من غالبية قادة المعارضة.

في المقابل، قوبلت الخطة برفض واسع من الدول العربية وعلى رأسها مصر والأردن اللتين اعتبرتاه تهديدًا لأمنهما القومي، كما لقي معارضة واسعة من المجتمع الدولي. وفي ٢١ شباط، وفي ظل المعارضة الشديدة خاصة من مصر والأردن أعلن ترامب أنه سـ «يوصي» برؤيته لكنّه لن يفرضها. في ٤ آذار ٢٠٢٥، اجتمع القادة العرب في قمة عربية طارئة لمناقشة خطة بديلة بقيادة مصر، تضمنت إعادة إعمار غزة بتكلفة ٥٣ مليار دولار دون تهجير السكان، مع تشكيل لجنة فلسطينية مستقلة للإشراف على الحكم الانتقالي. رحبت بعض الدول بالمقترح، فيما رفضته إسرائيل، مدعية أنه يمنح سلطة لـ «حماس». من جهتها، لم تؤيد واشنطن الخطة العربية لكنها وصفتها بأنها «خطوة جيدة»، مؤكدة أن غزة يجب أن يُعاد إعمارها دون وجود «حماس». ومهما يكن، فإن إسرائيل تنظر إلى مقترح «إخلاء» قطاع غزة باعتباره فرصة تاريخية تسعى لتحقيقها، حيث أمر وزير الدفاع الإسرائيلي الجيش بإعداد خطة لتنفيذ عملية «نقل» السكان إذا تقرر المضي في الخطة مع الولايات المتحدة[١٤]. إستراتيجيًا، وفي ظل الرفض المصري والأردني خاصة والعربي عامة يعتمد «تحقيق» مخطط الترحيل على نوع وشدة الحصار على غزة وعودة العمليات الحربية بقوة مع فتح «مخارج» لهم للرحيل، وعلى وجود دولة ما تقبل استقبالهم وهو ما لم

نزوح من بيت حانون إلى مدينة غزة في ١٨ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

يتحقق حتى اللحظة.

استخدام إعادة الإعمار كسلاح ضغط

يبدو أن الإستراتيجية الإسرائيلية تتجه نحو ترسيخ واقع جديد في غزة، حيث يصبح استمرار الأزمة الإنسانية أداة ضغط تدفع نحو تفريغ القطاع من سكانه تدريجيًا. فالدمار الشامل للبنية التحتية والمنازل والمرافق العامة، وانعدام أي آفاق للإعمار دون الموافقة الإسرائيلية، لا تبدو وكأنها أدوات للقضاء على حركة «حماس»، وإنما تشكل عوامل ضغط تهدف إلى خلق بيئة غير قابلة للحياة وطاردة تدفع الفلسطينيين نحو الرحيل.

يمنح تدمير البنية التحتية لقطاع غزة إسرائيل نفوذًا إستراتيجيا غير مسبوق، حيث تُصر على أن أي عملية إعادة إعمار يجب أن تتم وفق شروطها، بما يشمل نزع سلاح المقاومة بشكل كامل ومنع أي سيادة فلسطينية حقيقية. حتى

يمنح تدمير البنية التحتية لقطاع غزة إسرائيل نفوذًا إستراتيجيا غير مسبوق، حيث تُصر على أن أي عملية إعادة إعمار يجب أن تتم وفق شروطها، بما يشمل نزع سلاح المقاومة بشكل كامل ومنع أي سيادة فلسطينية حقيقية، حتى أحزاب المعارضة من الوسط، مثل حزب «يوجد مستقبل» بقيادة يائير لابيد، تربط إعادة الإعمار بوجود صفقة إقليمية.

أحزاب المعارضة من الوسط، مثل حزب «يوجد مستقبل» بقيادة يائير لابيد، تربط إعادة الإعمار بوجود صفقة إقليمية تضمن مصالح إسرائيل أولًا[١٥].

الاستيطان في قطاع غزة

منذ بداية الحرب، يبرز خطاب «العودة للاستيطان في غزة» في الساحة السياسية–الحزبية في إسرائيل، ويضم تشكيلة متنوعة من وزراء وسياسيين من عدة أحزاب يمينية على رأسها الليكود، إلا أن تأثير هذا الخطاب على السياسة الرسمية للحكومة والجيش لا يزال محدودًا. وفي داخل الكنيست، ينتظم دعاة الاستيطان في غزة من خلال تشكيل لوبي ضاغط بقيادة نواب من «الصهيونية الدينية»، وبدعم من وزراء بارزين مثل بن غفير وسموتريتش وستروك. على الرغم من انعقاد عدة مؤتمرات عامة لدعاة الاستيطان، وتشكيل أنوية توراتية وزراعة بؤرة جديدة على مشارف غزة، فإن فرص الاستيطان في قطاع غزة تبدو حتى اللحظة غير عملية وغير قادرة على التسلل بشكل واضح إلى برنامج عمل الحكومة والجيش الإسرائيليين، مع ذلك لا بد من الإشارة إلى أن أهمية هذه التوجهات تكمن في تحويل موضوع الاستيطان إلى قضية للصراع الحزبي–السياسي داخل إسرائيل.

يضاف إلى ذلك أن انهيار رؤية «حلّ الدولتين» في إسرائيل يعزز من «شرعية» طرح مشروع إعادة الاستيطان في قطاع غزة ويعطي اليمين الإسرائيلي غطاءً للدفع قُدمًا بأيديولوجيته. ومع ذلك، فإن انهيار فكرة تقسيم قطاع غزة (مع انسحاب إسرائيل من «محور نيتساريم»)، والذي كان بمثابة ضمانة لاستمرار تفريغ شمال قطاع غزة من سكانه، يجعل العودة للاستيطان غير ذي صلة على الأقل في ظلّ الظرف القائم. يشار في هذا الصدد إلى أن الجيش والمؤسسات الأمنية في إسرائيل قد حذرت من مشروع العودة للاستيطان في قطاع غزة بسبب العبء الأمني والإداري للاستيطان، إذ يتطلب موارد عسكرية ضخمة لحمايته. إضافةً إلى ذلك، تواجه إسرائيل ضغوطًا دولية متزايدة، إذ أعربت واشنطن وبرلين عن رفضهما الصريح للاستيطان في غزة، محذرتان من تداعياته على الاستقرار الإقليمي وجهود التطبيع مع الدول العربية.

> انهيار رؤية «حلّ الدولتين» في إسرائيل يعزز من «شرعية» طرح مشروع إعادة الاستيطان في قطاع غزة ويعطي اليمين الإسرائيلي غطاءً للدفع قُدمًا بأيديولوجيته.

ثانيًا: الضفة الغربية: فرض السيادة الإسرائيلية تحت النار

شكّل نقل مؤسسات وأجهزة إدارة الاحتلال في الضفة الغربية إلى قيادات من المستوطنين أهم ما ميّز سياسات إسرائيل عامي ٢٠٢٣–٢٠٢٤. تشمل هذه المؤسسات الإدارة المدنية، ومديرية الاستيطان، ولجنة

التخطيط العليا التي تصادر الأراضي وتخصص استخداماتها، والمستشارين القانونيين لشؤون الأرض المحتلة، واللجنة الفرعية في الكنيست لشؤون «يهودا والسامرة»[١٦].

ورغم أن الجيش الإسرائيلي حافظ على دوره الرسمي في إدارة الأراضي المحتلة وقنوات الاتصال مع السلطة الفلسطينية، فإن هذا الدور أصبح شكليًا إلى حدّ كبير. وبعد مرور نحو عامين على هذا التحول الذي وصفه بتسلئيل سموتريتش بأنه «تغيير في الحمض النووي للاحتلال»، واعتبرته أوريت ستروك «الفترة المعجزة»، يمكن ملاحظة اتجاهين رئيسين: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنفة «ج»، وحصر العلاقة مع الفلسطينيين فقط بالبعد الأمني.

بعد مرور نحو عامين على التحول في بنية «الإدارة المدنية» الذي وصفه بتسلئيل سموتريتش بأنه «تغيير في الحمض النووي للاحتلال»، واعتبرته أوريت ستروك «الفترة المعجزة»، يمكن ملاحظة اتجاهين رئيسين: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنفة «ج»، وحصر العلاقة مع الفلسطينيين فقط بالبعد الأمني.

الاتجاه الأول: الدفع نحو فرض السيادة على المناطق المصنّفة «ج»

تظهر التغييرات الإدارية والبيروقراطية في جهاز الاحتلال والتوجهات التشريعية والممارسات الاستيطانية عمليةً مزدوجة تشمل الضم القانوني لجيوب استيطانية عبر نقل صلاحيات الجيش إلى سلطات مدنية من جهة، بالإضافة إلى تصعيد غير مسبوق في الاستيطان من جهة أخرى. يتضمن هذا التحول التالي:

١. نقل إدارة «مديرية الاستيطان» (Settlement Administration) من المستوى العسكري للجيش إلى إدارة مستوطنين «مدنيين»[١٧]. انهى هذا التعيين عقودًا من إشراف الجيش على الأرض المحتلة (١٩٦٧–٢٠٢٣) لصالح هيئة من المستوطنين التوراتيين من دعاة فرض السيادة اليهودية على «يهودا والسامرة»؛ ومن هنا اعتبرته معظم المنظمات الحقوقية الإسرائيلية والدولية شروعًا بالضم القانوني[١٨]. تتمتع المديرية بصلاحيات الموافقة على جميع مراحل التخطيط لإقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها؛ منح التراخيص وتخطيط البنية التحتية مثل الطرق وشبكات المياه والكهرباء؛ مصادرة الأراضي الفلسطينية وإعلانها «أراضي دولة"؛ نقل ملكية الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين عبر إجراءات قانونية؛ تقنين البؤر الاستيطانية وإضفاء الشرعيّة عليها؛ الإشراف على إدارة الكهرباء، والمياه، والاتصالات؛ تنفيذ مشاريع النقل والبنية التحتية.

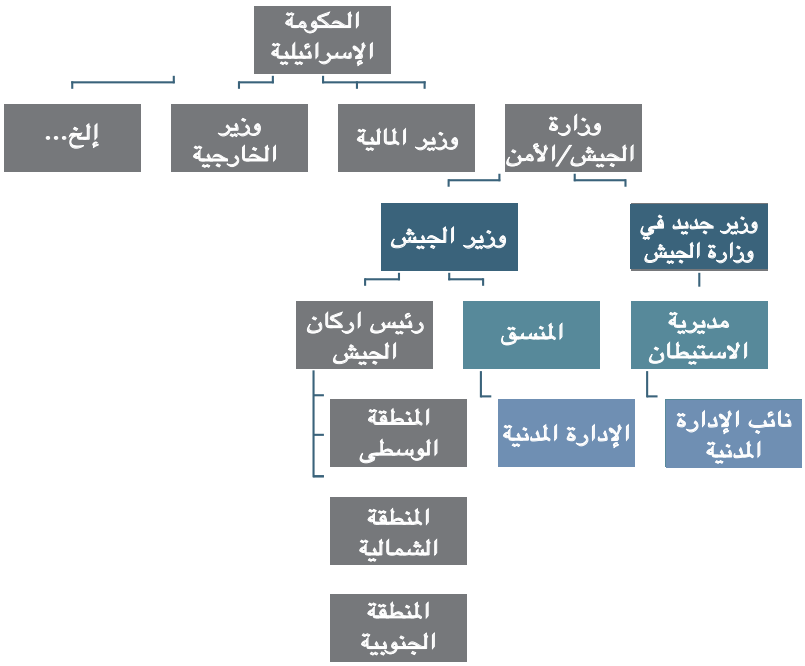

الشكل (١): الهيكلية الإسرائيلية لإدارة الأرض المحتلة بعد شباط ٢٠٢٣

٢. خلال العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تمت إزالة معظم القيود السياسية والقانونية والإدارية على التوسع الاستيطاني على العكس من الفترة السابقة التي كان فيها الاستيطان يتوسع وفق ضوابط يرسمها الجيش الإسرائيلي لمراعاة القانون الدولي. منذ العام ٢٠٢٢، يتوسع الاستيطان بوتيرة متصاعدة تنذر بتحولات دراماتيكية في مصير الضفة الغربية لا بد من التنبّه لها فلسطينيًا ودوليًا والشروع على الفور بوضع تصورات سياسية لسبل المواجهة.

	خلال العامين ٢٠٢٣-٢٠٢٤	ملاحظات
عدد المستوطنات البؤرية الجديدة	٩١ مستوطنة بؤرية جديدة: ٣١ في العام ٢٠٢٣، و٦٠ في العام ٢٠٢٤[١٩]	٢٣٦ مستوطنة بؤرية حتى نهاية ٢٠٢٤ (نحو نصفها مراعٍ ونصفها الآخر كرافانات سكنية)
عدد المستوطنات البؤرية المنوي «شرعنتها» حتى نهاية ٢٠٢٦	نحو ٦٣ مستوطنة بؤرية	خصص سموتريتش نحو ٧٥ مليون شيكل هذا الغرض
عدد المستوطنات التي أنهت مسار التشريع وتحولت إلى مستوطنات رسمية	١٤ مستوطنة جديدة: ٩ مستوطنات بقرار حكومي من آذار ٢٠٢٣،[٢٠] و٥ مستوطنات بقرار حكومي من تموز ٢٠٢٤ [٢١]	عادة ما يتم تسريع التشريع كرد إسرائيلي على سياسات فلسطينية، سواء سياسات السلطة الفلسطينية أو عمليات المقاومة الفلسطينية

الجدول (١): تطورات البؤر الاستيطانية والرعوية خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤

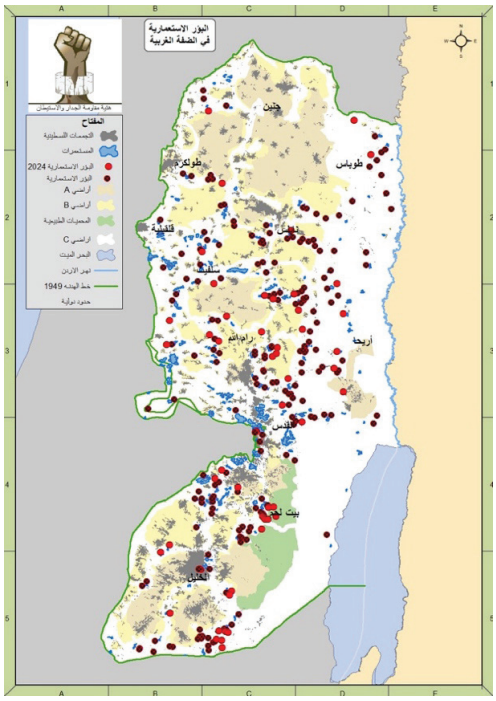

الخارطة (١): المستوطنات البؤرية عام ٢٠٢٤ [٢٢]

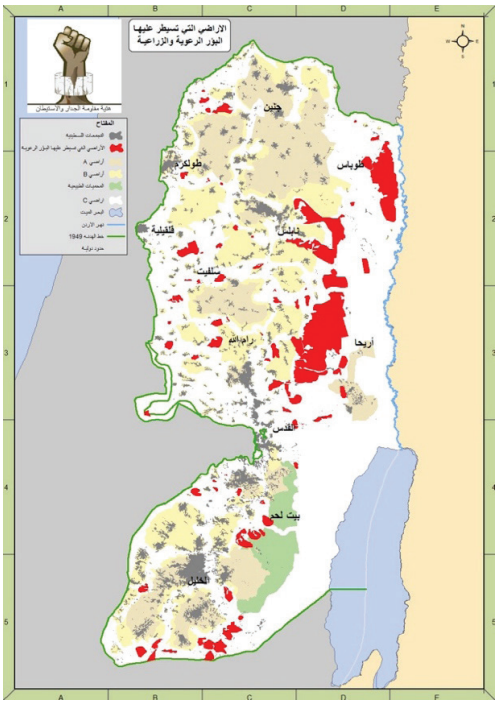

الخارطة (٢): مساحات الاستيطان الرعوي عام ٢٠٢٤

الاتجاه الثاني: حصر العلاقة مع الفلسطينيين بالبعد الأمني، حيث تضمّن هذا التحول التالي:

١. اعتبار الضفة ساحة حرب: منذ بداية الحرب، وخلال العام ٢٠٢٤، تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية كساحة حرب، وصعدت عملياتها العسكرية خاصة في محافظات جنين وطولكرم وطوباس، مستهدفة الفلسطينيين عبر غارات جوية، واغتيالات، وحملات عسكرية واسعة، وهو ما انعكس في سقوط مئات الشهداء، وتدمير بنى تحتية واسعة، وإغلاقات مستمرة، ومداهمات يومية لمعظم المدن والقرى والمخيمات.

	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
عدد الشهداء	١٥٤	٦٦٠	٥٠٣
منهم برصاص المستوطنين	٣	١٨	٦
هدم المنازل والمنشآت (بالوحدة)	٩٥٧	١١٧٨	١٧٦٨
تهجير وإبعاد عن الأرض (بالأفراد)	١٠٣٤	٢٣٠٠	٤٢٦٥

الجدول (٢): إحصائيات مختارة من نتائج الاعتداءات الإسرائيلية بين ٢٠٢٢-٢٠٢٤

٢. تحولّت جماعات استيطانية إلى قوة إرهابية ضاربة عبر مهاجمة العديد من القرى، والشوارع، بما يشمل حرق المنازل والممتلكات، وتهجير سكان، والعربدة المسلحة في شوارع الضفة الغربية، والاستيلاء على الزيتون. وبينما أن الإعلام الإسرائيلي يدعي أن إرهاب المستوطنين المتصاعد يأتي كرد انتقامي على العمليات الفلسطينية في الضفة الغربية، فإن قيادة الاستيطان في الضفة الغربية (ممثلة بمجالس المستوطنات) باتت تؤطر علاقتها مع الفلسطينيين ضمن رؤية أوسع تقوم إما على التهجير من المناطق المصنفة «ج»، وإما على تشديد الإغلاقات على المناطق المصنفة «أ» و«ب». وعليه، تحوّلت المنطقة المصنفة «ج» الى منطقة «غير آمنة» للفلسطينيين، يتعرضون فيها لمهاجمة المستوطنين وعربدتهم وإلى الحواجز الطيارة والثابتة.

٣. يواجه الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية حملة منسقة يقودها وزير المالية سموتريتش، بدعم كامل من نتنياهو، بهدف إضعاف السلطة الفلسطينية، ودفع الفلسطينيين إلى الهجرة، وتكثيف الاستيطان وصولًا إلى ضم الضفة [٢٣]. ومنذ الحرب على غزة، تم استهداف الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر عبر عدة أدوات كما هو موضح في الجدول ٣.

	قبل ٧ أكتوبر	خلال الحرب حتى نهاية ٢٠٢٤
خصم أموال المقاصة	٢٠٠ مليون شيكل شهريًا	٥٠٠ مليون شيكل شهريًا (ابتداء من حزيران ٢٠٢٤)
إدخال العمال الى إسرائيل	حوالي ١٥٠ ألفًا	حوالي ٨ الاف بشكل رسمي
العجز المالي في ميزانية السلطة	حوالي ٦٠٠ مليون دولار	١,٨٦ مليار دولار
فائض الشيكل لدى البنوك الفلسطينية	حوالي ٢ مليار شيكل نقدي غير قابل للإيداع	حوالي ١٠ مليار شيكل غير قابلة للإيداع
الضمانات الحكومية لتعامل البنوك الإسرائيلية مع البنوك الفلسطينية	تتجدد كل ٦ أشهر	تهديد بفصل الضفة الغربية عن النظام المالي العالمي

الجدول (٣): إحصائيات مختارة من محاصرة الاقتصاد الفلسطيني قبل ٧ أكتوبر وبعده

٤. تشريعيًا: سنّ الكنيست الإسرائيلي العديد من القوانين غير المسبوقة التي من شأنها أن تحاصر السلطة الفلسطينية سياسيًا، وتسهل الاستيطان، وتمنح الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حرية أكبر في قمع الفلسطينيين (انظر ملحق رقم ١). لعل أهمها كان في حزيران ٢٠٢٤ عندما سحبت إسرائيل صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في صحراء القدس (منطقة «ب»). يضاف إليها مشاريع

قوانين أخرى تدخل مسارات التشريع وتهدف إلى فرض عقوبات اقتصادية على كبار المسؤولين الفلسطينيين، ومحاولات تشريعية لاعتبار السلطة الفلسطينية «كيانًا داعمًا للإرهاب» بسبب دفعها رواتب لأسر الأسرى والشهداء.

٥. حصار الضفة الغربية: فرض الاحتلال الإسرائيلي حصارًا جديدًا على الضفة الغربية، مغلقًا معظم الطرق بالحواجز الحديدية والمفاجئة، ما جعل التنقّل صعبًا ويعيد مشاهد الانتفاضة الثانية دون انتفاضة. وبات الفلسطينيون يعانون عزلة خانقة وتفتيشًا مكثفًا، بينما يتمتع المستوطنون بحرية الحركة عبر شبكة طرق منفصلة، مما يعمّق الفصل العنصري بشكل غير مسبوق. وقد كثفت إسرائيل من سياسات الإغلاق والحواجز وتقطيع أواصر الطرق بين المدن والمحافظات الفلسطينية منذ ٧ أكتوبر، ليصل عدد الحواجز إلى ما بين ٧٩٠–٨٠٠ حاجز وسد ترابي، نحو ٤٠٪ منها تمنع التواصل المباشر بين المحافظات الفلسطينية [٢٤].

تشريعات إسرائيلية تحظر عمل وكالة الأونروا

في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤، صادق الكنيست الإسرائيلي على قانونين يحظران أنشطة الأونروا داخل الأراضي التي تعتبرها إسرائيل ضمن سيادتها، بما في ذلك القدس الشرقية. يمنع القانون الأول الأونروا من ممارسة أي أنشطة داخل إسرائيل، بينما يحظر القانون الثاني على المسؤولين الإسرائيليين التواصل أو التنسيق مع الوكالة. برر السلطات الإسرائيلية هذه التشريعات بادعاءات تفيد بتورط موظفي الأونروا في أنشطة مرتبطة بحركة «حماس»، إلا أن هذه الادعاءات لم تدعم بأدلة قاطعة. وقد أثارت هذه الخطوات انتقادات دولية واسعة، حيث وصفت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، أنياس كالامار، هذه القوانين بأنها «تشكل اعتداءً صريحًا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين» و«ترقى إلى تجريم المساعدات الإنسانية» على الرغم من المناشدات الدولية، دخلت هذه التشريعات حيز التنفيذ في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥، مما أجبر الأونروا على إغلاق مكاتبها في القدس الشرقية وتعليق عملياتها هناك. أثّر هذا التطور بشكل مباشر على مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون على خدمات الوكالة في مجالات التعليم والصحة والإغاثة الإنسانية. يعتبر هذا الإجراء جزءًا من الحرب الإسرائيلية على المخيمات وعلى قضية اللاجئين، وعواقبه قد تكون جدّية في ما يخص عمل الأونروا في كل الأرض المحتلة.

ولا بد من رؤية حظر عمل وكالة الأونروا في السياق الأشمل الذي من خلاله تسعى إسرائيل إلى محاربة مسألة اللاجئين والعودة، عبر تدميرها المتعمّد لمخيمات اللاجئين في قطاع غزة، بالإضافة إلى مخيمات شمال الضفة الغربية.

ثالثًا: الحرب والتفاعلات الدولية والإقليمية

شهد العام ٢٠٢٤ تطورات إقليمية ودولية، مرتبطة بالحرب على قطاع غزة، لها تداعيات على مستقبل القضية الفلسطينية. في السياق الإقليمي، فإن انهيار نظام بشار الأسد في سورية، وفك ارتباط حزب الله بالحرب المستمرة على قطاع غزة، وبالتالي تفكيك محور إيران–سورية–حزب الله، من شأنه أن يعزل حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» عن «حاضنتهما» الإقليمية، ويعزز من نفوذ إسرائيل في الشرق الأوسط. وبشكل متوازٍ، فإن معاهدات السلام الإبراهيمية (تلك الموقعة بين إسرائيل ودول عربية خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢) لم تتأثر، بينما أن العلاقات الإسرائيلية مع مصر والأردن شهدت توترًا لكنه لم يصل إلى درجة المواجهة أو القطيعة. في هذا السياق، لم تسقط مسألة التطبيع الإسرائيلي–السعودي عن جدول أعمال البلدين بشكل كامل رغم تعليق المساعي الرامية لإبرامها حاليًا. إسرائيليًا، ما زال ينظر إلى أن ولاية دونالد ترامب الثانية قد تكون عاملًا مساعدًا لتحقيق التطبيع مع السعودية مع إعلان السعودية في أكثر من مرة أن ذلك مرتبط بحلّ المسألة الفلسطينية [٢٥].

إجمال

تكشف التطورات الأخيرة في المشهد الإسرائيلي–الفلسطيني عن تحولات جذرية في الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، حيث تجاوزت إسرائيل سياساتها في السنوات الأخيرة التي تقوم على إدارة الصراع إلى السعي لحسمه من خلال مجموعة من الممارسات، تشمل الحرب الطاحنة على غزة، والتهجير القسري، وإعادة هيكلة سيطرتها على الضفة بما يتيح فرض سيادتها على مناطق في الضفة الغربية. ليست هذه الإستراتيجيات وليدة اللحظة، بل هي امتداد منطقي لسنوات من السياسات التوسعية، ومراوحة العملية السياسية مكانها، وعدم جدّية المواقف الدولية، واستمرار الانقسام الفلسطيني، وهي كلّها ظروف خلقت مناخًا أتاح لرد إسرائيل على هجوم ٧ أكتوبر أن يكون موجهًا إلى تصفية القضية الفلسطينية وإعادة هندسة التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية.

في قطاع غزة، باتت الإبادة والتدمير أداة رئيسة لفرض وقائع جديدة، حيث تحولت الحرب إلى إستراتيجية مستدامة تستهدف تفريغ القطاع من سكانه عبر سياسات ممنهجة، تشمل التجويع، والتدمير الواسع للبنى التحتية، وتعطيل سبل الحياة. في المقابل، فإن صمود الفلسطينيين داخل القطاع، وغياب البدائل السياسية المطروحة دوليًا، يجعل من سيناريو التهجير الجماعي أكثر تعقيدًا مما تأمل إسرائيل والولايات المتحدة.

أما في الضفة الغربية، فقد تصاعدت ديناميكيات الضم عبر نقل صلاحيات الاحتلال إلى المستوطنين، وتكثيف العمليات العسكرية، وتوسيع الاستيطان بوتيرة غير مسبوقة، في ظلّ سياسة إسرائيلية تعتمد

على العنف الممنهج كأداة لفرض السيادة الكاملة. وفي حين تواجه إسرائيل ضغوطًا دولية متزايدة بسبب انتهاكاتها، فإن غياب استجابة فلسطينية موحَّدة وفعالة، إضافة إلى التواطؤ الغربي، يساهمان في منحها هامشًا أوسع لمواصلة هذه السياسات.

الهوامش

١. حول مواقف الساسة الإسرائيليين، انظري: Liam Hamama, "Trump's Plan for Gaza : How did the Israeli Politicians React?", Jstreet Policy Center, 12 Feb 2025. See: https://jstreet.org/wp-content/uploads/2025/02/Trumps-Plan-for-Gaza-How-Did-Israeli-Politicians-React-1.pdf. في ما يخص موقف لابيد، وعلى الرغم من أنه اكتفى بالقول إن اجتماع ترامب–نتنياهو الذي طرحت خلال فكرة التهجير هو اجتماع جيد، عاد وأبدى تشجعه لخطة التهجير، قبل أن يعرض موقفًا مستجدًا يوصي بنقل قطاع غزة للسلطات المصرية مقابل إلغاء ديونها العالمية (مما يشير إلى تذبذب في المواقف دون أن يرفض فكرة التهجير). انظري: https://www.maariv.co.il/journalists/article-1178190.

٢. TOI, "Smotrich said to tell Civil Administration of 'great opportunity' to annex West Bank", in Times of Israel, 6 Dec 2024. See: https://www.timesofisrael.com/smotrich-said-to-tell-civil-administration-of-great-opportunity-to-annex-west-bank/.

٣. أما بالنسبة لليسار الصهيوني، ممثلًا اليوم بحزب الديمقراطيين (نتيجة اندماج حزبي العمل وميرتس في حزيران ٢٠٢٤)، فإنه يتجنب صراحة الخوض في مفهوم حل الدولتين، ويروج لفكرة "الانفكاك عن الفلسطينيين" دون أن يعني الأمر بالضرورة الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة. انظري برنامج حزب الديمقراطيين السياسي على الرابط التالي: https://democrats.org.il/about/.

٤. أظهر استطلاع للرأي أُجري في ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، ونُشر بالتزامن مع زيارة بنيامين نتنياهو لواشنطن، أن ٧١٪ من الإسرائيليين يعارضون إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، بينما يؤيد ٨٠٪ من الإسرائيليين اقتراح ترامب بإعادة توطين الفلسطينيين في دول عربية. أُجري الاستطلاع على عينة من ٥٠٤ أشخاص بهامش خطأ ٥ ,٤±٪.. ومع ذلك، فإن Pulse of Israel، وهي الجهة التي أجرت الاستطلاع تعتبر جهة مؤيدة لسياسات إسرائيل اليمينية. فعلى الرغم من أن المنهجية تبدو معيارية، إلا أن تحليل وقراءة النتائج تظل موضع شك. أنظري: https://nypost.com/2025/02/03/world-news/71-of-israelis-oppose-palestinian-state-support-israeli-control-of-west-bank-poll/?utm_source=chatgpt.com

٥. Tamir Hayman, "INSS Conference 2025: What Have We Learned and Where Do We Go from Here?", INSS strategic assessment, 25 Feb 2025. See: https://www.youtube.com/watch?v=W945l8UV17I.

٦. في ما يتعلق بعدد الضحايا الذين سقطوا بشكل غير مباشر من الأعمال الحربية، تقدّره مجموعة من الباحثين بنحو ١٢٢ ألفًا مما يرفع حصيلة الشهداء، بشكل مباشر وغير مباشر، إلى نحو ١٨٦ ألفًا. انظري: Jamaluddine, Zeina, Hanan Abukmail, Sarah Aly, Oona M. R. Campbell, and Francesco Checchi. "Traumatic Injury Mortality in the Gaza Strip from Oct 7, 2023, to June 30, 2024: A Capture–Recapture Analysis." The Lancet 405, no. 10321 (February 8, 2025): 469–77. Published online January 9, 2025.

٧. حول استخدام إسرائيل لسلاح التجويع، انظري منظمة الصحة العالمية على الرابط التالي: https://www.emro.who.int/opt/news/famine-in-gaza-is-imminent-with-immediate-and-long-term-health-consequences.html؛ وحول إحصائيات الحرب والضحايا، انظري نشرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرابط التالي: https://www.ochaopt.org/ar/data.

٨. دانيال أدلسون، "المخابرات الأميركية: حماس جندت بين ١٠,٠٠٠ و١٥,٠٠٠ "إرهابي" جديد منذ اندلاع الحرب"، Ynet، بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/r1kansbdjl.

٩. رويت هاكيت، "هناك سيناريوهان لحرب في غزة، نتنياهو يحاول اختراع السيناريو الثالث"، هآرتس، ٩ آذار ٢٠٢٥. انظري: https://www.haaretz.co.il/digital/daily/2025-03-09/ty-article/.premium/00000195-7b81-d18c-a797-7f95ddd50000.

١٠. Noa Landau, "What Happened to the Israeli Government's Plan for the 'Day After' in Gaza?", Haaretz, 17 January 2025. See: https://www.haaretz.com/israel-news/2025-01-17/ty-article/.premium/what-happened-to-the-israeli-governments-plan-for-the-day-after-in-gaza/00000194-7049-daba-a3d4-7b693d4a0000.

١١. وليد حباس، " الإدارة المدنيّة للحرب على غزة: قراءة في أعمال "وحدة الجهود الإنسانية–المدنيّة في قِطاع غزة" التابعة للمنسّق"، ورقة تقدير موقف، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٠٢٤. أنظري: https://short-link.me/O-Ln.

١٢. رون بن يشاي، "كيف ينوي رئيس الأركان زامير زعزعة الجيش الإسرائيلي وهزيمة حماس"، Ynet، بتاريخ ٧ آذار ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/yokra14284862.

١٣. Haaretz, "Israeli MK: Countries in South America, Africa Offered to Accept Refugees From Gaza, in Exchange for Payment", in Haaretz, 26 December 2023. See: https://www.haaretz.com/israel-news/2023-12-26/ty-article/israeli-mk-israel-has-received-inquiries-from-countries-to-accept-refugees-from-gaza/0000018c-a50e-d408-a99f-ed5ec4f00000?utm_source=chatgpt.com.

١٤. Liam Hamama, "Trump's Plan for Gaza : How did the Israeli Politicians React?".

١٥. Lazar Berman, "Lapid presents wide-ranging peace initiative starting with truces in Gaza and Lebanon", in Times of Israel, 23 November 2024. See: https://www.timesofisrael.com/lapid-presents-wide-ranging-peace-initiative-starting-with-truces-in-gaza-and-lebanon/.

١٦. للمزيد أنظري كتاب "الانقلاب الهادئ"، من إصدار جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في تموز ٢٠٢٤، على الرابط التالي: https://www.acri.org.il/post/_1105.

١٧. تم إنشاء مديرية الاستيطان في العام ٢٠١٧ بموجب أمر عسكري رقم ١٧٨٩. انظر/ي الرابط: https://short-link.me/Q84a. لكن المستجد بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠٢٣، هو إصدار القرار الحكومي رقم ١٦٨ الذي يأمر بتعيين يهودا إلياهو (الساعد الأيمن لسموتريتش وأحد مؤسسي جمعية ريغافيم وكادر بارز في التيار الاستيطاني) ليرأس المديرية مدةَ أربعة أعوام (٢٠٢٣–٢٠٢٧)، أنظر/ي الرابط: https://www.gov.il/he/pages/dec168-2023.

١٨. طاقم مراقبة الاستيطان، "ضم غير معلن: إقامة مديرية الاستيطان تحت قيادة الوزير سموتيرتش"، حركة السلام الآن، ٢٣ حزيران ٢٠٢٣. انظري: https://short-link.me/Rvj8.

١٩. بيانات حركة السلام الآن، انظري: https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population.

٢٠. انظري القرار الحكومي الإسرائيلي ب/٦ للعام ٢٠٢٣ على الرابط التالي: https://www.gov.il/he/pages/dec6b-2023.

٢١. ايتمار آيخنر، " مجلس الوزراء يوافق على تنظيم ٥ بؤر استيطانية غير قانونية وفرض عقوبات على كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية"، في Ynet، بتاريخ ٢٨ حزيران ٢٠٢٤. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/sj498milc.

٢٢. تم إعداد الخارطة (١) والخارطة (٢) من قبل هيئة مقاومة الجدار، استنادًا إلى قاعدة بياناتهم المحدثة باستمرار، لغرض هذه التقرير.

٢٣. إيتان آبريئيل، "في مرمى أهداف نتنياهو وسموتريتش: اقتصاد السلطة الفلسطينية"، في TheMarker، بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٤. انظري: https://www.themarker.com/magazine/2024-11-11/ty-article-magazine/.premium/00000192-e257-d8d2-a1fb-fa5701340000.

٢٤. حول أوضاع الحركة والحواجز، انظري: https://www.ochaopt.org/content/movement-and-access-west-bank-september-2024.

٢٥. انظري موقف المملكة العربية السعودية في بداية ولاية ترامب الثانية، على الرابط التالي: https://www.timesofisrael.com/countering-trump-saudi-arabia-says-no-israel-normalization-without-palestinian-state/.

المَشهد السياسي- الحزبي : الاستمرار في الحرب وَمُحاربة النُخب يعززان تماسك الائتلاف الحاكم

أنطوان شلحت

تحت المجهر

■ تَوقُّع استمرار تماسك الائتلاف الحكومي بزعامة بنيامين نتنياهو رغم التحديات الداخلية ■ الحكومة لا تطرح أيّ خطة سياسية لإنهاء الحرب، واستمرار الحرب يساهم في استقرار حكومة أقصى اليمين ■ نتنياهو يكرر شعار «النصر المطلق» لتبرير استمرار الحرب ■ الائتلاف يعود إلى تنفيذ خطة «الإصلاح القضائي» بدون الإعلان عن ذلك ورغم الانتقادات السياسية والعسكرية ■ تغيرات في خارطة الأحزاب، العمل وميرتس يتوحدان في تحالف «الديمقراطيون» وجدعون ساعر وقائمته ينتقلان من صفوف المعارضة لصفوف الائتلاف ويوقعان اتفاقية للاندماج مع الليكود في قائمة انتخابية واحدة.

تظاهرة مناوئة لنتنياهو في القدس المحتلة يوم ٣١ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

أظهر الائتلاف الحاكم في إسرائيل استقرارًا وقدرة على الاستمرار رغم التحديات الداخلية والخارجية، ونجح نتنياهو في توسيع الائتلاف وتحصينه عبر ضم قائمة «اليمين الرسمي» بزعامة جدعون ساعر.

حتى الربع الأول من ٢٠٢٥، تفضل الحكومة الإسرائيلية عدم الذهاب إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب مع حماس.

يشنّ بنيامين نتنياهو هجومًا على النُخب والمستوى المهني ومن يعتبرهم حرّاس «الدولة العميقة»، ويعارض بشدة تشكيل لجنة تحقيق رسمية، ويكرر أنه سيركز خلال العام ٢٠٢٥ على تحقيق «النصر المطلق».

الائتلاف الحاكم يعود لتنفيذ «خطة الإصلاح القضائي» من دون إعلان ذلك رسميًّا، وضمن ذلك تمت إقالة رئيس الشاباك، والسعي لإقالة المستشارة القانونية للحكومة، والعمل على إعادة هيكلة لجنة اختيار القضاة.

اندماج حزبي العمل وميرتس في تحالف «الديمقراطيون»، بقيادة يائير غولان، لتعزيز القوة السياسية لـ«اليسار الصهيوني».

تحالف الليكود و«اليمين الرسمي» بقيادة ساعر يوقعان اتفاقًا لدمج الكتلتين في تحالف سياسي موحد استعدادًا للانتخابات المقبلة.

مدخل

طَغَت على المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي، طوال العام المنصرم (٢٠٢٤)، وحتى لحظة كتابة هذه السطور (أواخر آذار ٢٠٢٥)، تداعيات الحرب على قطاع غزة وفي جبهات أخرى، ولا سيما عدم المقدرة على حسم الحرب باعتبار أن الحسم كان هدف الحكومة الإسرائيلية النهائي منها، مثلما ظلت تؤكد، والأهم من ذلك فشل الحكومة في استعادة جميع الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في القطاع من خلال الضغط العسكري.

وما ميّز المشهد على نحو خاص أنه كانت هناك مواقف انتقادية للحكومة من طرف أحزاب المعارضة، لكنها ركزت بالأساس على الفشل في استعادة الأسرى وليس على مناهضة الحرب، ولا حتى على وجوب المضي قُدمًا نحو تسوية القضية الفلسطينية، ووضع حدّ للاحتلال في أراضي ١٩٦٧.

يستعرض هذا الفصل ويحلل تفاعلات المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل خلال ٢٠٢٤، ويشمل ٤ أقسام:

- القسم الأول يركز على أداء حكومة بنيامين نتنياهو بائتلافها الأصلي، وما طرأ على هذا الائتلاف من توسعة أولى وانتهائها، ومن توسعة ثانية ما زالت مستمرة.
- القسم الثاني يتناول الوقائع المرتبطة بخطة بقاء الحكومة ونتنياهو حتى نهاية ولايتها القانونية في نهاية العام ٢٠٢٦ وعلى وجه الخصوص: ١- استئناف خطة الانقلاب على الجهاز القضائي الإسرائيلي؛ ٢- المواجهة مع المؤسسة الأمنية على خلفية محاولة تحميلها المسؤولية عن هجوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي وصف بأنه إخفاق أمني إستراتيجي خارق.
- القسم الثالث ينتقل إلى استعراض المشهد السياسي والحزبي تحت وطأة استمرار الحرب ليلقي الضوء على حدود الإجماع القومي، وجوهر الخلافات والجدل، ومكانة بنيامين نتنياهو وشعبيته في أوساط الإسرائيليين.
- القسم الرابع والأخير يستعرض السيناريوهات المتوقعة بالنسبة إلى الحكومة الإسرائيلية الحالية، ما بين توقع بقائها حتى نهاية ولايتها القانونية، واحتمال تفككها والذهاب نحو انتخابات مبكرة.

أولًا: استقرار حكومة بنيامين نتنياهو

اتسم الائتلاف الحاكم بشكل عام بالاستقرار النسبي وذلك على الرغم من الحرب، ومظاهرات المعارضة، والتناقضات داخل الائتلاف نفسه. مع بداية الحرب، انضم تحالف «المعسكر الوطني» المعارض بقيادة بيني غانتس إلى الائتلاف الحاكم وإلى إدارة كابينيت الحرب، قبل أن يغادره في ١٣ حزيران ٢٠٢٤. كما استطاع نتنياهو توسيع نطاق الائتلاف بانضمام حزب «اليمين الرسمي» بقيادة ساعر في ٢٩ أيلول ٢٠٢٤.

من جهة أخرى، هددت قضايا رئيسية مثل مفاوضات وقف إطلاق النار مع «حماس»، والمصادقة على الميزانية العامة، إلى جانب احتجاجات المعارضة في الشارع، الائتلاف لكنها لم تتفاقم لدرجة طرح خيار تفكيكه.[1] وتشير التقديرات إلى أن نوعية الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل تحديدًا إلى قطاع غزة ولبنان قد ساعدت في تعزيز الوحدة بين التيارات القومية واليمينية الداعمة للحكومة. وبالرغم من أن حزب «قوة يهودية» غادر الائتلاف الحكومي (في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥) قبل أن يعود إليه (في ١٩ آذار ٢٠٢٥)، يمكن اعتبار مغادرته تكتيكًا يرتبط أكثر بمسألة التفاوض مع «حماس» وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، بدلًا من كونه موقفًا أيديولوجيًا أو سياسيًا يتعلق بالإستراتيجية العسكرية. يعكس هذا التماسك النسبي داخل الائتلاف اليميني الحاكم قدرة الحكومة على إدارة المصالح الحزبية لمكوناتها، حتى في أوقات الأزمات.

لم تطرح الحكومة الإسرائيلية خطة سياسية لما يوصف بأنه «اليوم التالي» للحرب، وبقيت مصرة على استخدام القوة والمزيد من القوة لأسباب سياسية، ومن أجل البقاء الشخصي بالنسبة إلى نتنياهو. وبموجب ما يؤكده محللون عسكريون، فإنه بموازاة ذلك كلّه جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي وإضعاف مكانة إسرائيل الدولية.

في ١٧ كانون الثاني ٢٠٢٥، أُقرّ الاتفاق لإطلاق الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في قطاع غزة، والذي كان من المتوقع أن يؤدي إلى إنهاء الحرب. ووفقًا لتحليلات إسرائيلية متطابقة روفق الاتفاق بما وصف بأنه «صرير أسنان»، وبتأكيدات أنه جاء استجابة لضغوط مارستها إدارة الرئيس المنتخب للولايات المتحدة دونالد ترامب قبل تسلمه مهمات منصبه يوم ٢٠ كانون الثاني الفائت، ناهيك عن أنه تقريبًا الاتفاق نفسه الذي تم التوصل إليه في أيار ٢٠٢٤ وعرضه الرئيس الأميركي المنتهية ولايته جو بايدن، لكن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو عرقله من خلال إصراره على رفض بعض بنوده التي عاد ووافق عليها تحت وطأة ضغوط إدارة ترامب.

وبحسب جلّ التحليلات الإسرائيلية فإن مغزى الاتفاق واضح، وهو أن إسرائيل لم تقضِ على حركة «حماس»، وإنْ وجهت إليها ضربات قوية وموجعة. كما أن الحكومة الإسرائيلية لم تطرح خطة سياسية لما يوصف بأنه «اليوم التالي» للحرب، وبقيت مصرة على استخدام القوة والمزيد من القوة لأسباب سياسية، ومن أجل البقاء الشخصي بالنسبة إلى نتنياهو. وبموجب ما يؤكده محللون عسكريون، فإنه بموازاة ذلك كلّه جرى إنهاك الجيش الإسرائيلي بمهمات لم يكن لها أيّ تأثير في شروط إنهاء الحرب، كما أضعفت مكانة إسرائيل الدولية.

أما بالنسبة إلى الاتفاق المتعلق بالحرب على غزة، فقد انتهت المرحلة الأولى منه (١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ حتى ١٨ آذار ٢٠٢٥ عندما أعلنت إسرائيل أنها في حلّ منه بدون أن تتجه نحو مرحلته الثانية). وبحسب جلّ القراءات الإسرائيلية يعمل نتنياهو استنادًا إلى مصالحه، وأصبح بقاؤه السياسي على رأس سلّم أولوياته. والاستنتاج الأبرز يفيد بأن المرحلة الثانية من الاتفاق توقفت لأن حلفاء نتنياهو من

أحزاب «الصهيونية الدينية» والحريديم (المتشددون دينيًا) يهددون بقاء الحكومة ومستقبل نتنياهو السياسي الخاص. وراجت تقديرات بأن ما يخطّط له نتنياهو هو تجميد كل شيء مدّة شهر، ثم يعود إلى القتال الكثيف في قطاع غزة، والهدف هو تفكيك حُكم حماس، كأن هذا الهدف لم يكن هو نفسه منذ ١٧ شهرًا. وهو ما حدث فعلًا وعزّز استنتاجًا إسرائيليًا يفيد بأن استئناف القتال يمكن أن يكون بمثابة حُكم إعدام بحق أغلبية الأسرى الذين ما زالوا في قيد الحياة.

ومثلما أكد رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك، الذي أشغل أيضًا منصبي وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، تقف إسرائيل في الوقت الحالي أمام هدفين يمكن القول إنهما متناقضان: الأول، هو استعادة جميع الأسرى فورًا، وهو ما سيقود إلى نهاية الحرب، بحسب الاتفاق الذي تم التوصل إليه؛ والثاني، هو تفكيك سلطة حماس في غزة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلّا عبر العملية العسكرية الكثيفة، بحسب نتنياهو، وهذا ما يتجهز له الجيش، على ما يبدو. ويؤكد باراك كذلك أنه «هنا يكمن الخطأ الإستراتيجي الكبير الذي يجرّ نتنياهو إليه أيضًا الرئيس دونالد ترامب ومستشاره ستيف ويتكوف». فالحقيقة هي أن الطريقة الوحيدة لتفكيك حُكم حماس كليًا تكمن برأيه «في استجلاب كيان شرعي آخر لكي يحكم مكانها في القطاع. هذه الحقيقة معروفة منذ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣، ونتنياهو أفشل كلّ محاولة لنقاشها لمنع سقوط حكومته».[٢]

وفي الوقت الذي تلا الاتفاق تُطرح في الحلبة السياسية توجهات، من قبيل المضي قدمًا من أجل تغيير وجه الشرق الأوسط بواسطة تحالف إقليمي يشكّل مركز ثقل مضادًا لـ«أعداء إسرائيل»، بحسب ما تطرح إدارة ترامب أيضًا ناهيك عن إدارة جو بايدن (على سبيل المثال، خلال خطابه الأخير في منصب وزير الخارجية الأميركي، لخص أنتوني بلينكن رسالته الدبلوماسية، وقال: «يجب أن ننشئ في الشرق الأوسط واقعًا جديدًا، تكون فيه الشعوب كلّها آمنة أكثر، ويمكن أن تحقق طموحاتها القومية، وتستطيع العيش في سلام». وأضاف: «هل من الصعب الوصول إلى هذا؟ نعم. السلام في هذه المنطقة كان دائمًا صعبًا. لكن هل هذا مستحيل؟ لا. وهل هذا ضروري؟ نعم»).

> **هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والآمال من إدارة ترامب، في ما يخص مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعدّدة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه.**

مع ذلك هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى تفكيك الائتلاف الحكومي، وأهمها موضوع إدارة غزة في اليوم التالي للحرب، وهو الموضوع الذي تحوّل إلى قضية مهمة للغاية، بسبب إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في القطاع، وقضية تشغيل معبر رفح بين القطاع ومصر، من ضمن عوامل أخرى.

في هذا السياق، ينوّه أبرز الخبراء في شؤون العلاقات الثنائية الإسرائيلية– الأميركية إلى أن اليمين في إسرائيل فرح عندما فاز دونالد ترامب في انتخابات رئاسة الولايات المتحدة العام ٢٠٢٤، ورأى أن العلاقات مع

إسرائيل ستكون أكثر قربًا وأفضل مما كانت عليه في فترة إدارة جو بايدن، مما يزيد فرص الائتلاف الحاكم بالاستمرار والتماسك بعيدًا عن الضغوطات الأميركية المتعلقة بسير الحرب. بالتوازي هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والآمال من إدارة ترامب، في ما يخصّ مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعدّدة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه، فترامب يريد على ما يبدو استعادة عظمة الولايات المتحدة قبل أي شيء آخر. وبالرغم من أنه طرح أفكارًا بشأن قناة بنما، وغرينلاند، فإنه أوضح أن الحروب ليست على جدول أعماله، وأنه يسعى لتطبيع علاقات إسرائيل مع السعودية، ولإرساء نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط.

وبينما تتجه الأنظار السياسية والحزبية الإسرائيلية إلى الرئيس ترامب، ثمة تأكيد على أنه يرث خريطة مركّبة لمنطقة الشرق الأوسط. وكذلك تأكيد على أنه لم يطرح حتى الآن خطة عمل واقعية على صعيد قضايا تكتيكية فورية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى رؤيته والإستراتيجية التي ينوي تطبيقها من أجل ترتيب إدارة قطاع غزة، والدفع قدمًا بمسار سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين، أو بالنسبة إلى التطبيع بين السعودية وإسرائيل. وفي هذا الشأن الأخير تشدّد تقارير إسرائيلية على أنه يجب متابعة كيف يريد أن يتغلب على مطالب السعودية التي تريد خطة لحلّ القضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين في مقابل التطبيع مع إسرائيل.

ولمّح أبواق رئيس الحكومة نتنياهو إلى أن ترامب يمكن أن يأمر بعملية عسكرية مشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة ضد المنشآت النووية في إيران، أو على الأقل لن يعارض، كبايدن، هجومًا إسرائيليًا كهذا. وكان وزير المالية وزعيم «الصهيونية الدينية» بتسلئيل سموتريتش قد أعلن أن العام ٢٠٢٥ سيكون عام بدء فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية (ضمها إلى إسرائيل). غير أن تأثير ترامب في اتفاق إطلاق الأسرى الإسرائيليين ووقف الحرب في غزة قد يكون، بحسب الخبراء أنفسهم، مؤشرًا إلى ما سيأتي، ويُمكن أن يخيّب أمل مَن ينتظر إطلاق يَدِ إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.

وهنا ينبغي أن نشير، مثلًا، إلى حديث نتنياهو عن خطة ترامب بشأن تهجير سكان قطاع غزة طوعًا، حيث قال: «لقد قدّم الرئيس ترامب رؤية يجب أن ندعمها، رؤية ستسمح بمستقبل آخر لمنطقة الشرق الأوسط. خلال العام ونصف العام الماضيَين، خرج عشرات الآلاف من غزة. لقد شقوا طريقهم إلى الخارج، غادر الأغنياء وبقيَ الفقراء. وحان الوقت كي نقدم إلى سكان غزة خيارًا حقيقيًا– حرية الخروج وحرية الاختيار».

لجنة التحقيق: رسمية أم حكومية؟

تدل الكلمة التي ألقاها نتنياهو في الكنيست يوم ٢ آذار ٢٠٢٥ – ضمن إطار نقاش طلبٍ من ٤٠

عضـوًا فـي الكنيسـت تشـكيل لجنـة تحقيـق رسـمية لتقصـي وقائـع أحـداث ٧ تشـرين الأول/ أكتوبـر ٢٠٢٣– علـى وجهتـه. فقـد اسـتغل نتنياهـو المناسـبة مـن أجـل شـن هجـوم عنيـف علـى المعارضـة، وللحديـث عمـا وصفهـا بأنهـا «الدولـة العميقـة»، وضـد التحقيقـات التـي تجـري فـي مكتبـه.

وعلـى صعيـد الداخـل، رغـم تصاعـد الطلـب بـأن تتجّـه إسـرائيل علـى الفـور نحـو اسـتكمال التحقيقـات بشـأن الحـرب، وبشـأن مـن يتحمّـل المسـؤولية عنهـا، يصـر نتنياهـو علـى منـع إقامـة لجنـة تحقيـق رسـمية. وعـن سـبب عـدم تشـكيل لجنـة تحقيـق، بعـد مـرور ١٧ شـهرًا علـى القتـال، قـال نتنياهـو إن التحقيـق ضـروري، لكـن فـي رأيـه، إن لجنـة التحقيـق الرسـمية غيـر موضوعيـة. ومـما قالـه: «إننـا نسـتعد للمراحـل المقبلـة مـن حـرب النهـوض (هـذه هـي التسـمية التـي يطلقهـا نتنياهـو علـى الحـرب الحاليـة التـي تشـنها إسـرائيل) علـى سـبع جبهـات. لـن نتوقـف حتـى نحقـق كلّ أهـداف النصـر، وإعـادة الأسـرى، وتدميـر القـوة العسـكرية والسياسـية لحمـاس، والتأكـد مـن أن غـزة لـن تشـكل تهديـدًا لإسـرائيل».

واتّهـم نتنياهـو أعضـاء المعارضـة بأنهـم يدمـرون نفسـيًا عائـلات الأسـرى، كمـا اتّهـم المعارضـة بالتحريـض ضـده وضـد الحكومـة. وتطـرّق نتنياهـو إلـى آخـر مخطـط طرحـه المبعـوث الأميركـي الخـاص سـتيف ويتكـوف، فقـال: «لسـنا نحـن مَـن خـرق الاتفـاق. ولا نريـد العـودة إلـى القتـال فـورًا، لكـن مَـن يـدري؟ ربمـا سـنضطر إلـى ذلـك. وأقـول لحمـاس: إذا لـم تُحـرروا كل الأسـرى، فسـيكون لذلـك تداعيـات لا يمكنكـم تصوُّرهـا». وأضـاف: «الآن، مـع تأييـد الرئيـس ترامـب وإدارتـه، نحـن مسـتعدون للمراحـل المقبلـة مـن المعركـة».

كمـا تطـرّق إلـى قضيـة التحقيـق فـي التسـريبات مـن مكتبـه، وقـال: «نحـن نطالـب بالتحقيـق فـي التسـريبات الجنائيـة لنقاشـات سـرّية جـرت فـي لجنـة الخارجيـة والأمـن فـي الكنيسـت، ونريـد التحقيـق فـي الفيديـو المتعلـق بمنشـأة سـديه تيمـان، والتحقيـق فـي تحريـض يائيـر غـولان ضـد الخدمـة فـي الجيـش». وذكـر نتنياهـو أن حالتـه الصحيـة جيـدة، وأنهـى كلامـه بالهجـوم علـى التعـاون القائـم بـين البيروقراطيـة و«الدولـة العميقـة» ووسـائل الإعـلام.[٣]

ثانيًا: «محاربة النخب»

بينمـا يهيمـن النقـاش الأمنـي والعسـكري علـى الحـوار العـام فـي إسـرائيل، تتقـدم حكومـة الائتـلاف اليمينـي بخطتهـا للإصلاحـات القضائيـة التـي أُعلنـت فـي بدايـة العـام ٢٠٢٣، إلا أن تنفيذهـا فـي العـام ٢٠٢٤ يتـم بشـكل واضـح وإن كان غيـر معلـن.[٤] شـملت مبـادرات «الإصـلاح» الحاضـرة علـى أجنـدة الحكومـة الإسـرائيلية إقالـة رئيـس الشـاباك (وفـي الخلفيـة محـاولات لتعزيـز سـيطرة السـلطة التنفيذيـة علـى عمـل الأجهـزة الأمنيـة)، ومسـاعي لإقالـة المدعـي العـام (وفـي الخلفيـة مسـاعٍ لخلخلـة الفصـل بـين السـلطات وتعزيـز سـطوة الحكومـة «المنتخبـة»)، وإعـادة هيكلـة لجنـة اختيـار القضـاة (وفـي الخلفيـة مسـاعٍ لجعـل المحكمـة العليـا أكثـر محافظـة

وتقليل تدخلها في عمل الحكومة).

ستكون لهذه التغيرات تداعيات مهمة في مستقبل المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل، إذ تظهر التقارير أن نسبة المشاركة السياسية في إسرائيل خلال ٢٠٢٤ وصلت إلى ٩٤,٤٪ (وهي واحدة من أعلى الدرجات العالمية)، مما يشير إلى أن انخراط المواطنين الإسرائيليين في الحقل السياسي لا يقتصر على التصويت، بل هناك مشاركة فاعلة في العمليات السياسية والمجتمعية.[٥] بينما أن المجتمع الإسرائيلي أظهر استقرارًا نسبيًا في مواقفه السياسية، مع بقاء نسبة كبيرة من السكان على الاتجاهات السياسية نفسها (يمين، وسط، ويسار) كما كانت قبل ٧ أكتوبر، فإن الانتقال التدريجي من «ديمقراطية ليبرالية» إلى «ديمقراطية انتخابية»، كما يصفها معهد الديمقراطية الإسرائيلي،[٦] قد يهدد بنقل الصراعات السياسية داخل إسرائيل، في ظلّ نسبة المشاركة السياسية العالية، إلى شفا «حرب أهلية»، كما عبّر عن ذلك رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك.[٧]

بينما يهيمن النقاش الأمني والعسكري على الحوار العام في إسرائيل، تتقدم حكومة الائتلاف اليميني بخطتها للإصلاحات القضائية التي أُعلنت في بداية العام ٢٠٢٣، إلا أن تنفيذها في العام ٢٠٢٤ يتم بشكل واضح وإن كان غير معلن.

تشكل «محاربة النخب» جزءًا من سياسات نتنياهو التي بدأ بها من خلال برنامج «الإصلاح القضائي». ويصف رئيس تحرير صحيفة «هآرتس» ألوف بن سياسات نتنياهو بأنها تهدف إلى «إقامة نظام استبدادي من دون كوابح، ولا ضوابط».[٨] وتستلهم سياسة نتنياهو الخارجية من نظريات القوة: تدمير قطاع غزة وترحيل سكانه، والضم والنهب في الضفة الغربية، واحتلال منطقة نفوذ في سورية. وبرأي بن، يصوغ نتنياهو على طريقته الشرق الأوسط من جديد، على شكل محميات إسرائيلية. وفي مواجهة خطط كبيرة كهذه، لا تعدو معاناة الأسرى في غزة وعائلاتهم كونها ضجيجًا خلفيًا في أذني رئيس الحكومة. ومن أجل تحقيق رؤيته يغدق نتنياهو جبالًا من الإطراء على ترامب، في مقابل الحصول على حمايته، ولا ينسى تقبيل يدي المستبد الثاني فلاديمير بوتين. بالنسبة إلى نتنياهو، فإن أفكارًا، مثل الحرية والعدالة والسلام، هي للخاسرين من أمثال الفلسطينيين والسوريين والرئيس الأوكراني فليديمير زيلينسكي. العصر الآن، هو عصر القوة، ونتنياهو هو نبيّها المحلي.[٩]

في إطار إستراتيجيته، يُهاجم نتنياهو رؤساء المؤسّسة الأمنيّة، وأطاح رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، وأعلن نيته إطاحة المستشارة القانونية للحكومة الإسرائيلية غالي بهراف- ميارا، وغيرهما. وبالنسبة إليه فإن رؤساء المؤسسة الأمنية هم المسؤولون عن العقيدة الأمنية التي أدت إلى هجوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، بينما هو لا يتحمل حتى ذرة من المسؤولية عن الإخفاق الذي وقع معظمه خلال أعوام حكمه الطويلة. وبموجب ما يروّج له، «فلقد أخفوا عنه، وضللوه، وهو الشخص الوحيد الذي يعرف بالضبط ما يجب فعله، لكنه لم يشعر بأي شيء».[١٠]

وأعادت خطوة نتنياهو إقالة رئيس جهاز الشاباك رونين بار إلى الأذهان قيام رئيس الحكومة بإقالة

وزير الدفاع يوآف غالانت يوم ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. وفي حينه ذهب كثيرون إلى أن النتيجة الفورية والأهم لإقالة غالانت هي أن بنيامين نتنياهو لم يعد فقط رئيس الحكومة، بل أصبح هو أيضًا وزير الدفاع. وفي الواقع، منذ تلك الإقالة بات نتنياهو صاحب الكلمة الفصل في مسائل الدفاع التكتيكية والنظامية والإستراتيجية. صحيح أن يسرائيل كاتس الذي تم تعيينه وزيرًا للدفاع حلّ محل غالانت لكنه لا يشكل سلطة أمنية أمام مَن هم فوقه، أي نتنياهو، ولا أمام مرؤوسيه، أي كبار ضباط الجيش الإسرائيلي والجيش بأكمله. وبموجب ما أكد أحد أبرز المحللين العسكريين، يمكن من خلال ملاحظة سلوك كاتس السياسي أن نفهم أن دوره لن يعدو كونه منفّذًا لأوامر نتنياهو، وأنه لن يؤدي أكثر من دور مشرف ينوب عنه في متابعة المنظومة الأمنية وخاصة كبار قادتها وهم رئيس هيئة الأركان (السابق) هرتسي هليفي، ورئيس الشاباك رونين بار، ورئيس الموساد ديفيد بارنياع، الذين لا يتفقون دائمًا مع نتنياهو، وخصوصًا في القضايا المتعلقة بالأسرى وإدارة الحرب في قطاع غزة.[١١]

في واقع الأمر فإنه منذ إقالة غالانت والتي أعقبها خطاب له موجّه إلى الرأي العام، أشير في سياق تحليلات كثيرة إلى أن الخلافات التي اندلعت بينه وبين رئيس الحكومة نتنياهو تحدّد وجهة هذا الأخير المستمرة حتى الآن والتي يبدو أنها ستستمر حتى إشعار آخر. ووفقًا لأحد هذه التحليلات، كان غالانت في خطابه واضحًا أمام الجمهور، فهناك عدة خلافات أساسية بينه وبين نتنياهو، المشترك بينها واضح كالشمس: غالانت يدافع عن مصالح وطنية، بينما يدافع نتنياهو عن مصالح شخصية. وغالانت يوجّه التحية إلى الذين يخدمون في الجيش، بينما يدافع نتنياهو عن المتهربين من الخدمة العسكرية (اليهود الحريديم). وغالانت مصرّ على إعادة الأسرى، بينما يتخلى نتنياهو عنهم من أجل الاستمرار في حرب لا نهاية لها في غزة. وغالانت يقاتل من أجل تشكيل لجنة تحقيق رسمية وتقصّي الحقيقة، بينما نتنياهو مشغول بطمسها. والنتيجة «لم تكن الصورة حادة إلى هذه الدرجة من ذي قبل، فالدولة تناضل من أجل مستقبل وجودها، ونتنياهو يقاتل من أجل بقائه رئيسًا للحكومة».[١٢]

قبل إقالة غالانت، أعلن الوزيران في «كابينيت الحرب» الإسرائيلي بيني غانتس وغادي أيزنكوت يوم ٢٠٢٤/٦/٩ استقالتهما من حكومة الطوارئ الإسرائيلية التي أقيمت بعد اندلاع الحرب على غزة يوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، وهي خطوة كانت مُقرّرة بالنسبة إلى غانتس لكنه أجّلها على خلفية استعادة الجيش الإسرائيلي ٤ مخطوفين إسرائيليين محتجزين في قطاع غزة، وهم أحياء.

لعلّ الأمر الأهم في هذه الخطوة هو ما كشف عنه غانتس، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده لإعلان استقالته، بشأن أداء رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي وجّه إليه اتهامات كثيرة أبرزها ما يلي: الحؤول دون تحقيق ما وصفه بأنه «نصر حقيقي»، وإطلاق «وعود جوفاء»، واتخاذ «قرارات إستراتيجية ومصيرية في الحكومة بناءً على اعتبارات سياسية». ومما قاله غانتس بهذا الصدد: «هناك قرارات إستراتيجية مصيرية تُقابل بالتردّد والمماطلة لاعتبارات سياسية، ونتنياهو يمنعنا من التقدّم نحو نصر

حقيقي. ولذا فإننا نترك حكومة الطوارئ اليوم بشعور شديد الوطأة، لكن بقلب متصالح مع نفسه».

وهنا لا بُدّ من أن نشير إلى ما يلي:

أولًا، في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزة لم يظهر أن هناك خلافات جوهرية حول أهدافها، وهي بحسب ما يكرّرها نتنياهو وغانتس وغيرهما من قادة الحكومة: تدمير «حماس»، وإطلاق الأسرى والأسرى الإسرائيليين، وضمان ألا يشكّل قطاع غزة تهديدًا أمنيًّا لإسرائيل في المستقبل. ومع ذلك هناك خلاف على كيفية تحقيق هذه الأهداف. وهي أهداف لا تنفك الولايات المتحدة أيضًا تعلن تأييدها لها، وإن أبدت تحفظات على وسائل تحقيقها ولا سيما تلك التي تلحق أضرارًا بالمدنيين، ولا تتيح إمكان إيصال المساعدات الإنسانية المطلوبة.

ثانيًا، هناك مسألة برزت بالتزامن مع إصرار نتنياهو على توسيع المعارك العسكرية في منطقة رفح في جنوب قطاع غزة، وهي مسألة التشديد على أن وعود رئيس الحكومة بشأن تحقيق نصر مطلق وسريع في القطاع تصبح جوفاء أكثر فأكثر. ولعلّ أبرز من تبنى هذا التشديد محللو الشؤون العسكرية في وسائل الإعلام الإسرائيلية وقادة عسكريون سابقون. فمثلًا، يشير اللواء احتياط غيورا أيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي، إلى أن حرب غزة كشفت النقاب عن سطحية المؤسسة السياسية الإسرائيلية وضحالتها، بدءًا من تصريحات قادتها الجوفاء بأن الضغط العسكري سيؤدي إلى إبرام صفقة مختطفين جيدة، بينما حصلت إسرائيل، وعندما كان الضغط العسكري «معتدلًا»، على صفقة جيدة نسبيًا، مع إطلاق عشرات الأسرى يوميًا. كما أن هناك مصطلحًا أجوف أكثر، هو «النصر المطلَق»، والذي ما من معنى له سوى استسلام حركة «حماس» من دون شروط، وإطلاق كل الأسرى من دون شروط. ومن الواضح برأيه أن هذا لن يحدث، وأن هذا المصطلح الذي صاغه رئيس الحكومة قد يكون شعارًا انتخابيًا ناجحًا لكنه ليس هدفًا حقيقيًا («يديعوت أحرونوت»، ٢٠٢٤/٢/٢٧). ويتفق مع هذا الاستنتاج لواء آخر في الاحتياط هو عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة «أمان» ولـ«معهد أبحاث الأمن القومي»، الذي أكّد أن «النصر المطلق» الذي يحاول نتنياهو أن يظهر كأنه ينتظرنا خلف الباب هو مجرّد شعار فارغ من المضمون، وذرّ للرماد في العيون. وهذا يؤكد عليه أيضًا عدد كبير من المحللين السياسيين والدبلوماسيين الإسرائيليين السابقين الذين يشيرون في الوقت نفسه إلى أن نتنياهو ما زال متشبثًا بوهم «النصر المؤزّر» لأنه يطيل أمد الحرب، ويؤجل فضْحه كزعيم فاشل.

ثالثًا، في ما يخص التوجهات الإستراتيجية– السياسية حيال المسألة الفلسطينية ومستقبل الاحتلال في

في ما يخص التوجهات الإستراتيجية-السياسية حيال المسألة الفلسطينية ومستقبل الاحتلال في أراضي ١٩٦٧، يبدو أن هناك سكوتًا جماعيًا للأحزاب السياسية المعارضة لنتنياهو الأمر الذي يعني عدم وجود رؤية إسرائيلية بديلة للسياسة العامة حيال القضية الفلسطينية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية.

أراضي ١٩٦٧، يبدو أن هناك سكوتًا جماعيًا للأحزاب السياسية المعارضة لنتنياهو الأمر الذي يعني عدم وجود رؤية إسرائيلية بديلة للسياسة العامة حيال القضية الفلسطينية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية. وحتى خلال قيام غانتس بزيارة إلى الولايات المتحدة إبان الحرب، لم يتوقع المحللون الإسرائيليون والأميركيون أن يتحدث مع مستضيفيه الأميركيين عن «حلّ الدولتين» لكونه يعارضه، أو عن وقف دائم لإطلاق النار في غزة لأنه يعارضه أيضًا. ومع ذلك، يمكنه أن يتحدث عن إدخال مساعدات إنسانية أكثر إلى غزة، وأن يعرب عن دعمه لمثل هذا الإجراء، لكنه ليس هو مَن يقرّر بهذا الشأن بل نتنياهو وحلفاؤه من اليمين المتطرّف. ووفقًا لعديد التحليلات الإسرائيلية، فإن دعوة غانتس إلى زيارة واشنطن من خلال الالتفاف على نتنياهو، انطوت على رسالة من الإدارة الأميركية السابقة فحواها أنها ترى في ضيفها الزائر بديلًا لنتنياهو. وللتذكير، فإن هذا الأخير لم يتلق مثل هذه الدعوة لزيارة الولايات المتحدة منذ إقامة حكومته الحالية، وذلك خلافًا لما هو متّبع عادة في سياق تاريخ العلاقات الثنائية بين الدولتين بعد انتهاء كلّ معركة انتخابات عامة.

رابعًا، تتمحور الخلافات بين نتنياهو وغانتس داخل الحكومة حول صفقة تبادل الأسرى من جهة، وحول التعامل مع قضية إنهاء الحرب من جهة أخرى. وانضافت إليهما أيضًا الأزمة المرتبطة بموضوع تجنيد الشبان اليهود الحريديم إلى صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية. ويخضع نتنياهو قضيتي صفقة التبادل وإنهاء الحرب إلى أجندته الخاصة، ويقف في صلبها الحفاظ على ائتلافه الحكومي الذي يضمن له البقاء في منصبه أطول فترة ممكنة.

ثالثًا: في مواقف المعارضة الإسرائيلية

في نهاية حزيران ٢٠٢٤، أعلن حزبا العمل وميرتس أنهما توصلا إلى اتفاق يقضي بدمج الحزبين في تحالف حزبي واحد تحت اسم «الديمقراطيون»، وبقيادة رئيس حزب العمل المنتخب حديثًا يائير غولان.

وجاء هذا الإعلان في بيان مشترك صادر عن الحزبين أشيرَ فيه إلى أن ممثلي حزب العمل بقيادة رئيس الحزب والنائب السابق لرئيس هيئة الأركان العامة يائير غولان، وممثلي حزب ميرتس بقيادة السكرتير العام للحزب تومر رزنيك، توصلوا إلى اتفاق تاريخي على الاتحاد في تحالف يسمى «الديمقراطيون». وأوضح البيان أن الحديث لا يدور حول كتلة تقنية لخوض الانتخابات في قائمة واحدة، إنما حول خطوة تاريخية تنتج لاحقًا حزبًا واحدًا كبيرًا وموحدًا، سيكون «حزبًا صهيونيًا ديمقراطيًا ليبراليًا وبيتًا سياسيًا لجمهور واسع في إسرائيل».

ووفقًا للبيان، سيكون جمهور هذا الحزب من الذين يخرجون لحماية هوية الدولة وشخصيتها، ومن

هيئات المجتمع المدني التي تسعى لإنتاج مجتمع صحيّ أفضل. واعتبر البيان أن هذا الاتحاد يُعد خطوة ضرورية لبناء بيت ديمقراطي كبير وقوي يقود الحراك الرامي إلى استبدال حكومة بنيامين نتنياهو، التي وصفها بأنها مسيانية متطرفة ومسؤولة عن إخفاق ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣ والأشهر التي تلته.

وما زال يؤخذ على غولان أنه محكوم إلى تفكير أمني أكثر من سياسيّ. فمثلًا دعا، في نهاية أيلول ٢٠٢٤، إلى احتلال منطقة أمنية في جنوب لبنان، ما حدا بصحيفة «هآرتس» إلى أن تنشئ افتتاحية بعنوان «يائير غولان.. هل أنت فعلًا من المعارضة؟» قالت فيها: يبدو أن غولان يتصرف وكأنه لا يزال ضابطًا عسكريًا، وليس زعيم حزب يجب أن يشكل بديلًا يساريًا، وفي الواقع، فإن خطته هي استعادة مخطط باسم «نقاط سيطرة صحيحة» توصّل إليه خلال توليه قيادة المنطقة العسكرية الشمالية. وهو ليس وحده، فالوسط في إسرائيل برئاسة بيني غانتس يعلن أنه يؤيد «الدخول البرّي للبنان إذا كانت هناك حاجة»، أمّا شركاء غانتس السياسيون في كتلة التغيير الذين كانوا يتحدثون عن نتنياهو بصفته رئيس حكومة غير شرعية، فهم إمّا انضموا إلى الحكومة (جدعون ساعر)، وإمّا يشجعون على مهاجمة إيران والذهاب حتى النهاية (أفيغدور ليبرمان).[١٣]

كذلك ينبغي أن نشير إلى أن هناك أصواتًا في صفوف هذا اليسار الصهيوني، تؤكد أن التعاون بين حزبي العمل وميرتس الآن يجب أن يكون هدفه الرئيسي «إنقاذ الدولة» وأن يضع جانبًا في الوقت الحالي السعي لتسوية سياسية مع الفلسطينيين. «ففي نهاية الأمر، ومن أجل تقسيم البلد إلى دولتَين، يجب أن يستمر وجود دولة إسرائيل، الأمر الذي هو ليس أكيدًا ما دام نتنياهو وعبّاد شخصه يدفعون بقوة وبصورة مرعبة نحو تفكيك المشروع الصهيوني».[١٤]

ينبغي أن نشير إلى أن هناك أصواتًا في صفوف اليسار الصهيوني، تؤكد أن التعاون بين حزبي العمل وميرتس الآن يجب أن يكون هدفه الرئيسي «إنقاذ الدولة» وأن يضع جانبًا في الوقت الحالي السعي لتسوية سياسية مع الفلسطينيين.

رابعًا: ائتلاف حكومة نتنياهو متماسك وباق

في يوم ١٣ آذار ٢٠٢٥ وقّعت كتلة الليكود وكتلة «اليمين الرسمي»، بزعامة وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، اتفاقية سياسية تشمل اندماج الكتلتين. ووفقًا للاتفاقية، ستقدم الكتلتان قائمة مرشحين مشتركة في الانتخابات العامة المقبلة. وبموجب الاتفاق، سيختار ساعر المرشح المضمون الأول الذي لن يكون ترتيبه في القائمة بعد المكان الواحد والخمسين. وبعد الاندماج، سيصبح أعضاء الكنيست من «اليمين الرسمي» جزءًا من كتلة الليكود. وجاء في بيان صادر عن الجانبين أن هذا الاتفاق يأتي في إطار تعزيز التحالفات السياسية، استعدادًا للانتخابات المقبلة، إذ تسعى الكتلتان لتعزيز قوتهما السياسية وتوحيد الصفوف لتحقيق أهداف مشتركة.

وكان ساعر انضم إلى الحكومة الإسرائيلية في أواخر أيلول ٢٠٢٤، وشغل فيها منصب وزير من دون حقيبة، ومنصب عضو في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، قبل أن يتولى منصب وزير الخارجية خلفًا ليسرائيل كاتس الذي تولى منصب وزير الدفاع في إثر إقالة غالانت، مثلما ذكر سابقًا.

يمكن القول إن انضمام ساعر إلى حكومة نتنياهو جاء في إثر ما اعتبر في إسرائيل نجاح الحرب التي خاضتها ضد حزب الله في لبنان والتي انتهت بالاغتيال المدوي لحسن نصر الله وكبار المسؤولين الآخرين من الحزب والذي سبقه هجوم البيجر في لبنان، وقبل الانضمام هذا كانت العناوين الأساسية في إسرائيل تدور ليس فقط بشأن تعيين عضو الكنيست جدعون ساعر محل يوآف غالانت المُقال، بل أيضًا بشأن الاتفاقات بين ساعر ورئيس الحكومة، والتي تضمنت معارضة تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والاتفاق مسبقًا على هوية رئيس هيئة الأركان الذي سيخلف هرتسي هليفي. وبالرغم من ذلك تؤكد صحيفة «يديعوت أحرونوت» أنه مع مرور نحو عام ونصف العام على «الحدث الأكثر خطورة في تاريخ الدولة» (هجوم ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣)، لم يحاكَم أي من المسؤولين، ولم يدفع أحد منهم الثمن. ولم يُصَرْ إلى إنشاء آلية فاعلة ومستقلة لفحص الإخفاقات، ولا يبدو أنها ستشكَل في الزمن المنظور، وهو ما سيزيد في إضعاف القدرة على الوصول إلى الحقيقة. وفي الوقت الذي لا يزال فيه عشرات الأسرى الإسرائيليين موجودين في غزة، فإن المحادثات بشأن إطلاقهم عالقة أو غير موجودة. أيضًا، فإن حركة الاحتجاج من أجلهم اصطدمت بسقف زجاجي سميك جدًا، وتراجعت جدًا مع تحوّل الانتباه إلى العمليات في الشمال، وبقيت عائلات الأسرى مع عدد قليل من النشطاء وتأييد وسائل الإعلام في مواجهة حملة تشهير وابتزاز سامة (٢٠٢٥/٣/١٠).

وقبل استئناف الحرب على غزة، دأب نتنياهو على تأكيد أنه ما زال راغبًا في تجديد القتال الكثيف في طريق «النصر المطلق» على حركة «حماس» مع أن الجيش الإسرائيلي كان في القطاع مع ٥–٦ ألوية. ودخل إلى جباليا ٤ مرات، وثلاث مرات أُخرى إلى دير البلح، ومن غير الواضح عن أي «انتصار مطلق» يمكن أن يتحقق هذه المرة.

وتم التأكيد أن أحد أسباب تجديد القتال يعود إلى رغبة نتنياهو في ذلك كي يحافظ على بقاء ائتلافه نظرًا إلى تطورين مرتبطين بمصير هذا الائتلاف ترتبا على صفقة التبادل بين إسرائيل و«حماس» في كانون الثاني الماضي: الأول، استقالة حزب «عوتسما يهوديت» (قوة يهوديّة) من الائتلاف الحكومي احتجاجًا على الصفقة؛ الثاني، تهديد رئيس حزب «الصهيونية الدينية»، وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي رفض الانضمام إلى خطوة «عوتسما يهوديت»، بإسقاط الحكومة في حال تنفيذ المرحلة الثانية من الصفقة وإنهاء الحرب، مؤكدًا ضرورة عدم انتهاء الحرب قبل تحقيق جميع أهدافها. وبموجب سموتريتش، فإنه يتوقع من الجيش الإسرائيلي بعد نهاية المرحلة الأولى من صفقة الأسرى «العودة إلى قتال مختلف تمامًا»، وأن «يحتلّ كل قطاع غزة ويدمر حماس عسكريًا ومدنيًا ويعيد كل الأسرى».[١٥] أما بن غفير فقد أعلن فور استئناف الحرب وإعلان إقالة رئيس جهاز «الشاباك» وقرب إطاحة المستشارة القانونية للحكومة

عن عودته إلى الائتلاف الحكومي وإلى الوزارات التي كان يشغلها مندوبو حزب «عوتسما يهوديت» وفي مقدمها وزارة الأمن القومي.

إجمال

ما زال ائتلاف حكومة بنيامين نتنياهو الحالية بشكل عام متسمًا بالاستقرار النسبي وذلك على الرغم من الحرب، وتظاهرات المعارضة، والتناقضات داخل الائتلاف نفسه. ومع بداية الحرب، انضم تحالف «المعسكر الوطني» المعارض بقيادة بيني غانتس إلى الإئتلاف الحاكم وإلى إدارة كابينيت الحرب، قبل أن يغادره في ١٣ حزيران ٢٠٢٤. كما استطاع نتنياهو توسيع نطاق الائتلاف بانضمام حزب «اليمين الرسمي» بقيادة جدعون ساعر في ٢٩ أيلول ٢٠٢٤.

من جهة أخرى، هددت قضايا رئيسة مثل مفاوضات وقف إطلاق النار مع حماس، والمصادقة على الميزانية العامة، إلى جانب احتجاجات المعارضة في الشارع، الائتلاف لكنها لم تتفاقم إلى درجة طرح خيار تفككه. وتشير التقديرات إلى أن نوعية الضربات العسكرية التي وجهتها إسرائيل تحديدًا إلى قطاع غزة ولبنان قد ساعدت في تعزيز الوحدة بين التيارات القومية واليمينية الداعمة للحكومة. وبالرغم من أن حزب «قوة يهودية» غادر الائتلاف الحكومي (في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥) قبل أن يعود إليه (في ١٩ آذار ٢٠٢٥)، فبالإمكان اعتبار مغادرته تكتيكًا يرتبط أكثر بمسألة التفاوض مع «حماس» وإطلاق سراح أسرى فلسطينيين، بدلًا من كونه موقفًا أيديولوجيًا أو سياسيًا يتعلق بالإستراتيجية العسكرية.

يعكس هذا التماسك النسبي داخل الائتلاف اليميني الحاكم قدرة الحكومة على إدارة المصالح الحزبية لمكوناتها كافة حتى في أوقات الأزمات.

وما ينبغي التنويه إليه أن ما يعزّز تماسك الائتلاف هو استئناف الحرب أولًا، ثم تسلم دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة ثانيًا. والتقديرات السائدة تفيد بأن علاقات واشنطن مع إسرائيل ستكون أكثر قربًا وأفضل مما كانت عليه في فترة إدارة جو بايدن، مما يزيد فرص الائتلاف الحاكم بالاستمرار والتماسك بعيدًا عن الضغوط الأميركية المتعلقة بسير الحرب. بالتوازي هناك في إسرائيل حجم كبير من التوقعات والآمال من إدارة ترامب، في ما يخصّ مواضيع مثل إيران، وسورية، وضم الضفة الغربية، والموقف من حركة حماس وحزب الله والحوثيين. والصورة ليست واضحة بعد، وإن كانت هناك تلميحات متعددة تشير إلى أنه لا يوجد «شيك مفتوح» لإسرائيل يسمح لها بأن تفعل ما ترغب فيه، فترامب يريد على ما يبدو استعادة عظمة الولايات المتحدة قبل أي شيء آخر. وبالرغم من أنه طرح أفكارًا بشأن قناة بنما، وغرينلاند، فإنه أوضح أن الحروب ليست على جدول أعماله، وأنه يسعى لتطبيع علاقات إسرائيل مع السعودية، ولإرساء نظام جديد في منطقة الشرق الأوسط.

الهوامش

1 Tai Goldenberg, “Israeli Legislators Pass State Budget in a Move That Shores Up Netanyahu’s Government”, Time, 25 March 2025. See: https://time.com/7271431/israel-parliament-passes-state-budget-netanyahu.

٢ أنظر/ي: إيهود باراك، المختطفون مكبلون بلعبة نتنياهو السياسية. موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٣ آذار ٢٠٢٥.

٣ أنظر/ي: صحيفة يديعوت أحرونوت الورقية، بتاريخ ٣ آذار ٢٠٢٥.

٤ Yuval Shani and Amichai Cohen, “Israel’s Renewed Judicial Overhaul”, Israeli Democracy Institute, 4 March, 2025. See: https://en.idi.org.il/articles/58607

٥ Tamar Hermann, “The Israeli Democracy Index 2024”, Israeli Democracy Institute, 2025. See: https://en.idi.org.il/media/27509/pdf.2025-2-israel-democracy-index-2024-e_for_web_17

٦ المصدر نفسه.

٧ أنظر/ي: مقابلة مع إيهود باراك على موقع Ynet، بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٢٥، على الرابط التالي: https://www.ynet.co.il/news/article/rjkhcpyhyx

٨ أنظر/ي: ألوف بن، إنها نهاية التاريخ، لكن بالمقلوب، هآرتس، بتاريخ ٤ آذار ٢٠٢٥.

٩ م.س.

١٠ أنظر/ي: نير كيبنيس، لماذا يفضّل رئيس الحكومة الحرب على اليهود على التقدم في صفقة الأسرى؟، موقع «واللا»، بتاريخ ١٦ آذار ٢٠٢٥.

١١ أنظر/ي: رون بن يشاي، منذ الآن، أصبح نتنياهو وزير الدفاع وقد تطول الحرب، يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

١٢ أنظر/ي: ليان فولك ديفيد، غالانت يدافع عن مصالح وطنية بينما يدافع نتنياهو عن مصالح شخصية، موقع قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢، بتاريخ ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

١٣ أأنظر/ي: هآرتس، افتتاحية، بتاريخ ١ تشرين الأول ٢٠٢٤.

١٤ أأنظر/ي: ديمتري شومسكي، حل الدولتين يمكنه أن ينتظر، هناك قضايا أكثر إلحاحًا، هآرتس، بتاريخ ١٦ تموز ٢٠٢٤.

١٥ أنظر/ي: يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٥.

مشهد العلاقات الخارجية: نفوذ عسكري متصاعد تقابله عزلة دولية متنامية

عازر دكور[1]

تحت المجهر	نفوذ عسكري إسرائيلي في الشرق الأوسط يقابله تصاعد عزلتها الدولية الدعم الأميركي مستمر لكن الفجوة اتسعت حول صورة إسرائيل بين مصوتي الحزب الديمقراطي عودة ترامب تعيد الحميمية للعلاقة مع إسرائيل انقسام أوروبي بين الدول حول الموقف من إسرائيل اغتيالات وتوسعات إلى ما وراء حدود إسرائيل تعيد تشكيل توازنات الشرق الأوسط الجيوسياسية مسارات قانونية دولية متعددة تهدد مكانة إسرائيل عالميًا

.. على أنقاض عيادة تابعة للأونروا دُمرت إثر غارة جوية إسرائيلية، في مخيم جباليا، في ٢ نيسان ٢٠٢٥. (إ.ب.أ)

١ يتقدّم المؤلف بجزيل الشكر للدكتوره سونيا بولص، أستاذ القانون الدولي لحقوق الإنسان في كلية القانون والعلاقات الدولية بجامعة أنطونيو دي نبريخا، على ملاحظاتها القيّمة، ومساهمتها في مراجعة النص.

ملخص تنفيذي

تواجه علاقات إسرائيل الخارجية تناقضًا إستراتيجيًا بعد حربها على غزة ومحور المقاومة في ٢٠٢٤؛ فرغم توسع نفوذها العسكري وسعيها لفرض ترتيبات جديدة، تآكلت شرعيتها عالميًا، وزادت عزلتها وسط اتهامات بارتكاب جرائم حرب، مما يعقد مسألة ترجمة «إنجازاتها» سياسيًا

كثّفت الولايات المتحدة دعمها العسكري والدبلوماسي لإسرائيل بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مقدمةً مليارات الدولارات ومنعشةً تحالفها الإستراتيجي. لكن مع تصاعد الحرب، اتسعت الفجوة بين إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة ومحطّ إجماع في أوساط الحزبين الديمقراطي والجمهوري (bipartisan consensus)، وصورة إسرائيل كدولة «ديمقراطية ليبرالية» تتشارك مع الولايات المتحدة «قيمًا مشتركة»

كشفت الحرب على غزة عن انقسام أوروبي متزايد، إذ تحوّل دعم الاتحاد الأوروبي لإسرائيل إلى معضلة بين القيم الحقوقية والمصالح الإستراتيجية. بينما دعمت دول كإسبانيا وإيرلندا محاسبة إسرائيل دوليًا، واصلت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تعزيز التعاون العسكري والسياسي معها

شهد عام ٢٠٢٤ تغييرات جذرية في الشرق الأوسط، حيث اغتالت إسرائيل قادة بارزين في حزب الله، وسقط نظام الأسد، وتوغلت إسرائيل في أراضي لبنان وسورية، مما يعيد تشكيل خريطة نفوذها الإقليمي

شهد عام ٢٠٢٤ ضغوطًا قانونية غير مسبوقة على إسرائيل، بدءًا من الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي أكد عدم قانونية الاحتلال، إلى مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو وغالانت. عَكست هذه التطورات فشل إسرائيل في ترسيخ روايتها القانونية وأضعفت موقفها الدولي

مدخل

من تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة ومحور المقاومة خلال العام ٢٠٢٤، أن سياسة إسرائيل الخارجية عكفت على التعامل مع تناقض بارز: من جهة، انفلات القوة العسكرية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط فتح أمام إسرائيل، من منظور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، فرصًا لفرض ترتيبات جديدة في شرق أوسط متحول، وتحجيم المسألة الفلسطينية وفق هذه الإنجازات. فخلال العام ٢٠٢٤، أدت العمليات الحربية الإسرائيلية إلى تفكيك محور المقاومة، وإضعاف حزب الله، وسقط نظام الأسد، واحتلت إسرائيل أراضي سورية، إضافة إلى تدمير قطاع غزة وتحويله إلى «مشكلة إنسانية» ذات أبعاد إقليمية/دولية تتراوح بين فكي التهجير وإمساك إسرائيل بمفتاح إعادة الإعمار. كما شهدنا توسعًا ملحوظًا في رقعة العمل الحربي الإسرائيلي تمثل في هجمات لسلاح الجو الإسرائيلي على اليمن، والعراق، وسورية، وإيران.

لكن من جهة أخرى، تزايد التآكل في مكانة إسرائيل الأخلاقية والقانونية–السياسية، إذ ازدادت عزلتها الدولية، وتم اتهامها بارتكاب جرائم حرب، بالإضافة إلى صداماتها مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشأن الممارسات المنتهكة للقانون الدولي وحل الدولتين (الذي لا يزال الحل الوحيد المقبول بنظر المجتمع الدولي والدول العربية)، ما أدى إلى تراكم قضايا ملحة تجعل من الصعب، من منظور العلاقات الخارجية الإسرائيلية، ترجمة «الإنجازات» العسكرية لإسرائيل بشكل تستطيع دول الجوار التعايش معه والمجتمع الدولي (عدا الولايات المتحدة وقلة قليلة من الدول) تقبله. كما أدى هجوم ٧ أكتوبر، وحرب الإبادة الإسرائيلية على القطاع، إلى «تجميد» مرحلي، بأقل تقدير، لانضمام السعودية إلى مشروع التطبيع الإبراهيمي.

سجلت إسرائيل أكبر تراجع لها في مؤشر القوة الناعمة حيث هبطت إلى المرتبة ٣٣، مما يشكل تراجعًا بمقدار ٤٢ نقطة في مؤشرات السمعة. وعزا تقرير (Brand Finance) هذا التراجع إلى التصورات التي تجعل من إسرائيل دولة تُعتبر «على عتبة المنبوذين»، أي دولة على وشك العزلة الدولية بسبب شعور عالمي بإفلاتها من العقاب، مما دفع الصحافي الأميركي الشهير توماس فريدمان إلى التحذير من «التآكل السريع لمكانة إسرائيل»، خصوصًا لدى شعوب ألمانيا والولايات المتحدة، ودول الجنوب العالمي، مما أثر على مقامها الأخلاقي في المنتديات الدولية.[1]

يشكل هذا المناخ تحديًا بارزًا للدول الغربية والعالم أجمع، حيث يتفاقم التناقض بين التزام الجنوب العالمي (الذي يشكّل أغلبية دول العالم) بقيم حقوق الإنسان واحترام المحاكم الدولية، وحفاظ العالم الغربي على وجه الخصوص على المصالح الإستراتيجية، سواء السياسية أو الاقتصادية، مع دولة متهمة بارتكاب جرائم إبادة جماعية وتشهد تآكلًا متسارعًا في شرعيتها وسمعتها الدولية.

استنادًا إلى هذه خلفية، يركز هذا الفصل على خمسة محاور تعكس أهم تفاعلات السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال ٢٠٢٤ وبدايات ٢٠٢٥. القسم الأول يتناول مشهد علاقات إسرائيل والولايات المتحدة، ويحلل الدعم العسكري والدبلوماسي الأميركي لإسرائيل خلال الحرب، وتأثير حرب الإبادة على العلاقات بين إسرائيل من جهة، والحزبين الأميركيين الرئيسين والرأي العام الأميركي من جهة ثانية، ويتوقف عند أبرز الآثار التي تحملها عودة ترامب لسدة الحكم على العلاقات. القسم الثاني يتناول مشهد علاقات إسرائيل مع الدول الأوربية ومع الاتحاد الأوروبي في ظل تحولات السياسة الخارجية الأوروبية تجاه إسرائيل، وتزايد الانقسامات بسبب التوجهات السياسية تجاه الحرب في غزة والأزمة الإنسانية الناجمة عنها. تولي إسرائيل اهتمامًا كبيرًا لإعادة ترميم هذه العلاقة كما يرشح من عقد اجتماع لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل رغم معارضة واسعة. القسم الثالث يتناول مشهد علاقة إسرائيل الخارجية مع الدول المحيطة (الأردن، ومصر، وسورية، ولبنان، وتركيا)، على ضوء انهيار محور المقاومة وتعاظم الأزمة الإنسانية في غزة وآثار اقتراح ترامب أن يتم حلها بتهجير سكان قطاع غزة على حساب دول عربية محيطة. القسم الرابع يستعرض علاقات إسرائيل مع روسيا، والصين، وقارتي أفريقيا وأميركا اللاتينية بالتركيز على تفاعلات الحرب على قطاع غزة. والقسم الخامس والأخير يتناول المأزق الإسرائيلي الذي لا يبدو أن له حلًا على المدى المنظور من وجهة نظر الخارجية الإسرائيلية، وهو ملف القانون الدولي وتفاعلات منظمات الأمم المتحدة ومحاكمها مع جرائم الحرب في قطاع غزة، وتداعيات الأمر على مكانة إسرائيل القانونية–السياسية.

أولًا: العلاقات مع الولايات المتحدة

منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم دعم عسكري ودبلوماسي كبيرين لإسرائيل وأرسلت سفنًا وطائرات حربية إلى المنطقة، وزوّدتها «بكل ما تحتاجه للدفاع عن نفسها»، إذ قدّمت ما لا يقل عن ٢٣ مليار دولار لدعم العمليات العسكرية الإسرائيلية حتى أكتوبر ٢٠٢٤،[٢] واستعملت حق النقض في مجلس الأمن عدّة مرات خلال ٢٠٢٤ ضد قرارات وقف إطلاق النار في غزة. كما زار وزير الخارجية الأميركي إسرائيل عدّة مرات وانضم لنقاشات مجلس الحرب. ورغم هذا الدعم غير المسبوق، فقد تغيّرت مواقف الرأي العام الأميركي حول الحرب الإسرائيلية على غزة مع تقدّمها الزمني، وعَكَسَت اتجاهات وانقسامات حزبية واجتماعية ذات دلالة داخل المجتمع الأميركي.[٣]

لطالما حظيت إسرائيل بدعم واسع من الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة، لكن الحرب الحالية كشفت عن انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، حيث انتقد الجناح التقدمي بداخله علنًا القصف المكثف على غزة وسقوط آلاف الضحايا المدنيين. في المقابل، لا يزال الجمهوريون ومعظم الديمقراطيين التقليديين يدعمون تقديم مساعدات غير مشروطة لإسرائيل.

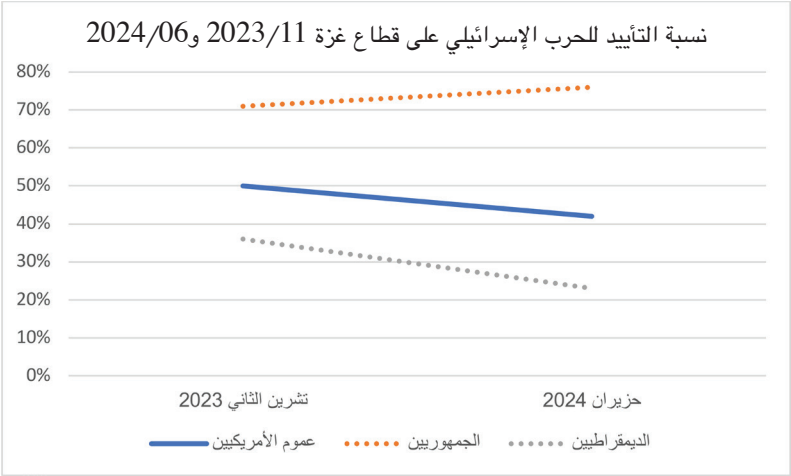

لطالما حظيت إسرائيل بدعم واسع من الحزبين الرئيسين في الولايات المتحدة، لكن الحرب الحالية كشفت عن انقسامات داخل الحزب الديمقراطي، حيث انتقد الجناح التقدمي بداخله علنًا القصف المكثف على غزة وسقوط آلاف الضحايا المدنيين. في المقابل، لا يزال الجمهوريون ومعظم الديمقراطيين التقليديين يدعمون تقديم مساعدات غير مشروطة لإسرائيل. تعزى هذه التوترات بين إسرائيل وإدارة بايدن جزئيًا إلى مخاوف الديمقراطيين من خسارة دعم قاعدتهم الانتخابية، التي تضم العرب والمسلمين، إلى جانب دور أنصار القضية الفلسطينية والجناح التقدمي داخل الحزب. ومع ذلك، هناك عوامل أعمق تؤثر في هذه العلاقة، إذ تتسع الفجوة بين إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة وباعتبارها محط إجماع بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري (bipartisan consensus) من جهة، وصورة إسرائيل كدولة «ديمقراطية ليبرالية» تتشارك مع الولايات المتحدة «قيمًا مشتركة» من جهة أخرى،[٤] خاصة مع تصاعد الاتهامات الموجهة إليها بارتكاب جرائم حرب، و«تشويه» صورة الولايات المتحدة عبر استخدام أسلحتها بطرق تخالف «التوصيات» الأميركية. هذه الفجوة المتزايدة من شأنها، كما يرى القنصل السابق لإسرائيل في نيويورك ألون بنكاس (Alon Pinkas)، أن تعمق الخلافات بين الحزبين الأميركيين حيال التعامل مع إسرائيل. وحذّر بنكاس من فشل إسرائيلي في صيانة أسس هذا التحالف مع الولايات المتحدة – الذي لا غنى عنه – وأنّه قد يؤدي إلى استدراك أميركي بخصوص الجدوى منه.[٥]

في هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة لأول مرة في تاريخها عقوبات على مستوطنين ومنظمات استيطانية في شباط ونيسان ٢٠٢٤، واعترضت مرارًا على نفوذ الوزراء اليمينيين المتطرفين مثل بتسالئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير بسبب تصريحاتهم المتشددة أو ممارساتهم ضد الفلسطينيين. إضافة إلى ذلك، تصاعدت المساءلة داخل الكونغرس حول استخدام إسرائيل الأسلحةَ الأميركية، حيث دعا بعض المشرعين إلى مراجعة إمدادات الأسلحة بسبب المخاوف من استهداف المدنيين في غزة، لا سيما في ظل اتهام إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة وجرائم حرب.[٦] كما انتقدت إدارة بايدن عرقلة إسرائيل وصول

المساعدات الإنسانية إلى غزة (وحاولت في نيسان ٢٠٢٤ بناء ميناء عائم لم يكتب له النجاح وتم تفكيكه)، وأصدر بايدن مذكرة أمن قومي (NSM-20) تُلزم الدول المستفيدة من الأسلحة الأميركية بضمان عدم انتهاك القانون الدولي الإنساني.

ومع ذلك، لم تتمكن إدارة بايدن من التأثير بشكل فعّال على قرارات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وحكومته بشأن ضراوة العمليات الحربية في قطاع غزة واستهدافها «غير المحسوب» للمدنيين (حتى أولئك حملة الجنسية الأميركية الذين تم تبليغ الجيش الإسرائيلي عن أماكن تواجدهم) و/أو الضغط عليها للقبول بوقف لإطلاق النار.[٧] ورغم هذه التوترات، لم تتراجع إدارة بايدن عن دعمها المطلق لإسرائيل، بل إنها واجهت ضغوطًا داخلية نتيجة الموازنة بين المصالح السياسية والإستراتيجية والاستجابة لمطالب تيارات داخل الحزب الديمقراطي.[٨] وبالرغم من تعليقها بعض شحنات الأسلحة بشكل احترازي استمرت الإدارة الأميركية بعقد صفقات جديدة مع إسرائيل، وأقرّ الرئيس بايدن في الأسبوع الأخير من ولايته صفقة تسليح بقيمة ٨ مليارات دولار وحوّلها للكونجرس للمصادقة النهائية.[٩]

إسرائيل وشركات التقنيات العالية الأميركية خلال الحرب

يُظهر التعاون العسكري بين إسرائيل وشركات التكنولوجيا الأميركية الرائدة، مثل جوجل ومايكروسوفت وأوبن إيه آي وأمازون، عُمق العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، التي تمتد إلى القطاع الخاص مباشرة متجاوزة الإطار الحكومي. يعكس هذا التعاون ثقة متبادلة عالية، لا سيما خلال نزاع يثير جدلًا أخلاقيًا واسعًا في الولايات المتحدة، إذ قدمت كبريات الشركات الأميركية تقنيات متطورة، كالذكاء الاصطناعي، لدعم القدرات العسكرية الإسرائيلية. وكان لهذه التقنيات دور فعال في معالجة كميات هائلة من البيانات الاستخباراتية، وبالتالي في تعزيز الكفاءة العملياتية للقوات الإسرائيلية في جبهات الحرب المختلفة منذ السابع من أكتوبر.[١٠] ومن المتوقع أن يتعمق هذا التعاون الأمني–التكنولوجي تحت إدارة ترامب، التي تدعم تكامل العلاقات الإسرائيلية مع السوق الحرة عبر سياسات نيوليبرالية تتفاعل مع العلاقات الخارجية بين البلدين. قد يشير ذلك إلى تعزيز بعد جديد في العلاقات الثنائية، مما قد يؤثر مستقبلًا على طبيعة اللوبيات ومجموعات المصالح الرابطة بين البلدين.

نتنياهو وترامب خلال مؤتمر صحافي بالبيت الأبيض، يوم ٤ شباط ٢٠٢٥. (إ.ب.أ)

عودة ترامب في ظل حكم نتنياهو: حكومتان يمينيتان شعبويتان

بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض، التقت اليمينية المتطرفة والشعبوية في الولايات المتحدة بنظيرتها في إسرائيل بشكل فعّال أكثر من فترة نهوضها خلال فترة ترامب الرئاسية الأولى (٢٠١٧–٢٠٢١). أزال هذا التقارب الضغوط الظاهرية على إسرائيل، مانحًا إياها حرية تصرف غير مسبوقة. وفي ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٥ أبطلت وزارة الخزانة الأميركية العقوبات عن عشرات المستوطنين الإسرائيليين المتهمين بالعنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية كجزء من الانقلاب الذي يقوم به ترامب على سياسة بايدن الخارجية.[١١] كما ألغى ترامب توجيه بايدن الذي ربط الأسلحة الأميركية بحقوق الإنسان، مانحًا إسرائيل حرية استخدام الأسلحة الأميركية دون قيود،[١٢] وسمح بإرسال أكثر من ١٨٠٠ قنبلة ثقيلة من طراز MK-84 إلى إسرائيل، بعد أن حظر بادين نقلها إليها في فترة ولايته.

ما يرشح عن إدارة ترامب منذ استلامها الحكم في ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٥ يتعارض مع التحليلات القائلة بـ «عدم استدامة» نسق العلاقات الثنائية؛ إذ يتم التأكيد يوميًّا من مختلف الرسميين الجمهوريين والترامبيين على تماثل القيم والمصالح بين الحكومتين والدولتين وتتكثّف حملة التحريض على ونزع الشرعية عن اليهود الأميركيين الليبراليين الداعمين لحقوق الفلسطينيين و/أو المناوئين للترامبية واليمين الأميركي

الجديد.[١٣] في المقابل، يدّعي محللو الإستراتيجية الإسرائيليون اليمينيون أن خطاب عدم الاستدامة مضلل وبمثابة نبوءة كاذبة. فثمة تحوّل أيديولوجي وحضاري في الغرب والولايات المتحدة تحديدًا يتساوق مع ذلك الحاصل في إسرائيل وإعادة اصطفاف جيوسياسي إقليمي في الشرق الأوسط في صالح إسرائيل، خصوصًا بعد ضرب حزب الله وانكفائه عن حرب الإسناد لغزة وسقوط نظام الأسد في سورية وتفكيك «محور المقاومة» في أواخر ٢٠٢٤. ورغم علو بعض الأصوات الإسرائيلية بخصوص وجوب التفكير في التحوّل عن ارتكاز إسرائيل الإستراتيجي واعتمادها الفعلي على المظلة العسكرية والدبلوماسية والسياسية الأميركية،[١٤] فإنه على المستوى الرسمي – وخصوصًا بعد عودة الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض – يتعزز تموضع إسرائيل في الحضن الأميركي.

ثانيًا: إسرائيل وأوروبا

مباشرة بعد هجوم ٧ أكتوبر، أصدرت دول مثل ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا بيانات تؤكد حقها في الدفاع عن نفسها، بينما تردد قادة أوروبيون إلى تل أبيب تعبيرًا عن التضامن.

مع تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة تحت وطأة جرائم الحرب الإسرائيلية، انقسمت الدول الأوروبية بشأن موقفها من إسرائيل:

١. بينما دعمت دول مثل إيرلندا، وإسبانيا، وبلجيكا الجهود القانونية لمحاسبة إسرائيل، بما في ذلك تأييد الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية، عارضت دول أخرى، مثل ألمانيا والنمسا والتشيك وهنغاريا، هذه الجهود، معتبرة أن اتهام إسرائيل بجرائم حرب غير مبرر.
٢. مع ارتفاع المطالبات بحظر تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، دعت إيرلندا، وإسبانيا، وبلجيكا إلى وقف تصدير الأسلحة، بينما استمرت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في تقديم الدعم العسكري المباشر أو غير المباشر. ورغم أن استطلاعات الرأي أظهرت أن غالبية الأوروبيين يؤيدون فرض قيود على تصدير الأسلحة لإسرائيل، فقد بقيت السياسات الحكومية متباينة.
٣. تصاعدت أيضًا الدعوات للاعتراف بدولة فلسطين. أعلنت دول مثل إسبانيا، وإيرلندا، والنرويج، وسلوفينيا اعترافها الرسمي بفلسطين، بينما رفضت دول أخرى، مثل ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا هذه الخطوة، معتبرة أن الاعتراف يجب أن يكون جزءًا من حل تفاوضي أشمل. في المقابل، هددت إسرائيل الدول التي دعمت الاعتراف بإجراءات دبلوماسية عقابية.

ويمثل تنصيب رئيسة وزراء إستونيا السابقة، كايا كالاس، والمعروفة بتعاطفها مع إسرائيل، مسؤولةَ الشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي في كانون اول ٢٠٢٤، بدلًا من جوزيف بوريل الذي كان قد انتقد سياسات إسرائيل الحربية منذ بداية الحرب واقترح تجميد العلاقات معها متغيّرًا مهمًّا من

ناحية إسرائيل يساعد في ترميم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي.[١٥]

علاقات إسرائيل وبريطانيا

في ٥ تموز ٢٠٢٤، فاز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة وعاد إلى تشكيل حكومة بعد ١٤ عامًا متواصلة من حكم المحافظين. في حين أن حكومة حزب العمال الجديدة برئاسة كير ستارمر لا تزال تدعم إسرائيل إلى حدّ كبير، فإن سياستها الخارجية بدأت تشهد تحولات تحت ضغط من الناخبين والقانون الدولي أثارت امتعاض إسرائيل.

بداية، تراجع حزب العمال عن تعليق حكومة المحافظين السابقة المساعدات للأونروا، في خطوة بدت تحديًا لرواية إسرائيل حول «تواطؤ» الأونروا مع حماس. ثانيًا، أسقطت حكومة ستارمر المعارضة القانونية للمملكة المتحدة لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين. وتمثل هذه الخطوة خروجًا واضحًا على المواقف الأميركية الإسرائيلية، التي عارضت بشدة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. واعتبر ذلك «الاختبار الأخلاقي الأول» للحكومة، وأثار غضب إسرائيليين، خاصة أنه عزز الشرعية القانونية لمحاسبة القادة الإسرائيليين. ثالثًا، علقت الحكومة العمالية ٣٠ رخصة تصدير أسلحة بريطانية إلى إسرائيل (وهي تشكل نحو ١٠٪ من العقود الحالية). على الرغم من محدودية النطاق، فإن هذا التعليق كان مصحوبًا ببيان مفاده أن هناك «خطرًا واضحًا» من استخدام أسلحة المملكة المتحدة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي. اعترضت إسرائيل ومؤيدوها بشدة، واصفين هذا الموقف بأنه غير متسق ويحتمل أن يضر بالعلاقات الدفاعية الثنائية. تعكس هذه التحركات تحولًا من الاصطفاف التلقائي مع إسرائيل إلى موقف أكثر حذرًا وموجهٍ نحو القانون، مما يفتح المملكة المتحدة أمام المعايير القانونية الدولية والضغط المحلي.[١٦]

بالنسبة للسياسة الخارجية الإسرائيلية، من المتوقّع أن تواجه العلاقات مع المملكة المتحدة توترًا متزايدًا نتيجة قرارات حكومة ستارمر. وترى التقديرات الإسرائيلية أنه من المتوقع أن يضغط ترامب على بريطانيا للتماشي مع سياسات واشنطن في الشرق الأوسط، وقد يربط أي اتفاق تجاري بينهم مع هذا الانسجام. وعليه، قد تواجه حكومة ستارمر تحديًا في التوفيق بين استقلالية سياستها الخارجية ومتطلبات العلاقة مع الولايات المتحدة، ما سيؤثر بشكل مباشر على مستقبل علاقاتها مع إسرائيل.[١٧]

الاستثمار في العلاقات مع أحزاب أقصى اليمين الأوروبية

تحاول إسرائيل في محاولة للتعويض عن المس بمكانتها في صفوف أحزاب اليسار والمركز في أوروبا الاستثمار بتحالفات مع أحزاب وتيارات من أقصى اليمين الأوروبي.

في محاولة للتعويض عن المسّ بمكانتها في صفوف أحزاب اليسار والمركز في أوروبا تحاول إسرائيل الاستثمار بتحالفات مع أحزاب وتيارات من أقصى اليمين الأوروبي[١٨]، إذ أمر وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر مؤخرًا بفتح محادثات سرية مع أحزاب يمينية متطرفة في فرنسا، وإسبانيا، والسويد.. تشمل الأحزاب المستهدفة الجبهة الوطنية (National Front) الفرنسية بزعامة مارين لوبان، وحزب فوكس (Vox) الإسباني، وحزب ديمقراطيو السويد (Sweden Democrats).[١٩] الجديد في ذلك هو الانتقال من التعامل مع أحزاب أقصى اليمين من المستوى غير الرسمي، أو الرسمي غير المعلن إلى سياسة رسمية، بدأت هذه الخطوة خلال فترة يسرائيل كاتس كوزير للخارجية، وقدم تقريرًا بشأنها إلى ساعر عند توليه المنصب في أيلول ٢٠٢٤. اعتمد التقييم على مدى دعم هذه الأحزاب لإسرائيل، ومواقفها من الجاليات اليهودية، وتخليها عن معاداة السامية. أبلغت السفارات الإسرائيلية في مدريد، وباريس، وستوكهولم الجاليات اليهودية بالتوجه الجديد، فيما عُقدت عدّة لقاءات سرية بين دبلوماسيين إسرائيليين وممثلي هذه الأحزاب دون إعلان رسمي.[٢٠] ويعتبر وزراء حكومة إسرائيل أنّ صعود القوى اليمينية المتطرفة يمثل مكسبًا سياسيًا وإستراتيجيًا، إذ أصبحت هذه الأحزاب تجاهر بموقفها المؤيد للاحتلال وبناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. وهذا هو بالضبط حال حزب الحريّة (PVV) –حزب اليمين الهولندي المتطرف– الذي غدا أكبر حزب في الانتخابات العامة (حزيران ٢٠٢٤) والائتلاف الحكومي الذي تَشكّل في أعقابها. علاوة على الموقف من سياسات إسرائيل في الشأن الفلسطيني، يعتبر زعيمه خيرت ويلدرز الأردن وطن الفلسطينيين وأن إسرائيل هي الدولة النموذجية من حيث التعامل مع «الآخرين» و«أعداء» الحضارة الغربية، وبالتالي يجب على الغرب بأسره أن يحذو حذوها. وترتبط هذه المواقف طبعًا بالنقاش المحتدم حول الهجرة والاندماج في المجتمعات الأوروبية. في ضوء ذلك، عززت أحداث السابع من أكتوبر والحرب الإسرائيلية على غزة والفلسطينيين من انخراط مسألة فلسطين وإسرائيل في الحروب الثقافية (culture wars) الدائرة في أوروبا، وهو ما تشجعه إسرائيل وتدفع إلى ربطه بأجندة الحرب على الفلسطينيين والمسلمين بكونهم معادي السامية الجدد.[٢١]

ألمانيا وإسرائيل: بين الدعم السياسي وتغير الرأي العام

تمثل ألمانيا ركيزة أساسية في دعم الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث تعد ثاني أكبر مزود أسلحة لإسرائيل، وقد ضاعفت صادراتها العسكرية خلال الحرب.[٢٢] منذ عقدين، أصبح «أمن إسرائيل» جزءًا جوهريًا من الهوية السياسية الألمانية (Staatsräson)،[٢٣] مما جعله مبدأ غير قابل للمراجعة تتبناه التيارات السياسية المركزية. هذا المبدأ يُكرس عبر التشريع الصارم، الإنفاذ المشدد، وإجراءات مفوضي «معاداة السامية» في جميع الولايات الألمانية.[٢٤] على سبيل المثال، أقر وزير العدل الألماني قانونًا يشترط الاعتراف بـ«حق إسرائيل في الوجود» للحصول على الجنسية الألمانية. كما تعرض مناصرو الحقوق الفلسطينية، بمن فيهم يهود، لقمع غير مسبوق منذ ٧ أكتوبر، هو الأعنف في أوروبا. سياسيًا، رفضت الحكومة الألمانية إدانة انتهاكات إسرائيل القانونَ الدولي، ونفى مسؤولوها أيّ مزاعم تتعلق بالإبادة الجماعية التي تنظر فيها محكمة العدل الدولية في لاهاي.[٢٥]

لكن في المقابل، شهد الرأي العام الألماني تحوّلًا جذريًا. ففي تشرين الثاني ٢٠٢٣، دعم ٦٢٪ من الألمان الحرب، لكن بحلول أيار ٢٠٢٤، انخفضت النسبة إلى ٣٣٪ فقط، بينما ارتفعت معارضة الحرب من ٣١٪ إلى ٦١٪، مما يعكس شرخًا متزايدًا بين سياسات الحكومة وموقف الشارع الألماني.[٢٦]

في ولاية «أورسولا فون دير لين» الثانية كرئيسة للمفوضية الأوروبية، ومع برلمان أوروبي أكثر يمينية، يُتوقع تزايد الانسجام بين خطاب الاتحاد الأوروبي وسياسته تجاه إسرائيل. فبينما يدعم جميع قادة الاتحاد إسرائيل أيديولوجيًا، فإنهم أيضًا يتعاملون معها بحذر شديد، متجنبين أيّ قرارات قد تضر بانسيابية العلاقة.[٢٧] في شباط ٢٠٢٤، وصف مارتن كونيتشني، مدير مشروع الشرق الأوسط الأوروبي، استجابة الاتحاد الأوروبي لحرب غزة بأنها «كارثة أخلاقية وإستراتيجية»، تجسد تناقضًا داخليًا وانقسامًا بين الدول الأعضاء.[٢٨] يظل هذا الوصف صالحًا في ٢٠٢٥، بل ويزداد تفاقمًا مع صعود قوى سياسية أكثر دعمًا لإسرائيل في مواقع السلطة بأوروبا، كما في هولندا والسويد. تثير هذه التحوّلات أسئلة جوهرية حول موقع إسرائيل في المخيلة السياسية والأخلاقية الأوروبية. فقد كشفت تداعيات حرب الإبادة في غزة هشاشة خطاب أوروبا كحامية «سيادة القانون». ومع عودة ترامب، يزداد الشرخ بين أوروبا وأميركا، مما يضع الاتحاد أمام معضلة: هل سيقاوم الهجوم الأميركي على المحكمة الجنائية الدولية، أم ستساهم ألمانيا بقيادة المستشار القادم فريدريخ ميرتس في تقويض آخر أدوات المساءلة الدولية، مخلفةً أوروبا بلا آلية لمحاسبة روسيا نفسها؟.[٢٩]

ثالثًا: إسرائيل ودول المحيط

تجعل التطورات من العام ٢٠٢٤ نقطة تحوّل في علاقة إسرائيل مع الشرق الأوسط، وتؤشّر إلى أن سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول المنطقة قد تشهد فصلًا جديدًا غير مكتمل المَعالم بعد.

بالنسبة للسياسة الخارجية لإسرائيل، فقد شهد عام ٢٠٢٤ تغيرات جوهرية في الشرق الأوسط، حيث تم قتل أبرز قادة حزب الله (بما يشمل الأمين العام السابق حسن نصر الله)، وانهار نظام بشار الأسد في سورية، ودَخلت قوات إسرائيلية الأراضي اللبنانية والسورية وأعلنت أنها تنوي التمركز فيها مدةً طويلة، ونفّذت إسرائيل هجمات جوية طالت اليمن، والعراق، وإيران، وتم التعبير عن التحالفات الإقليمية «القوية» التي تربط إسرائيل مع دول المنطقة خلال هجمات إيران الصاروخية على إسرائيل في نيسان وتشرين الأول ٢٠٢٤. تجعل هذه التطورات من العام ٢٠٢٤ نقطة تحوّل في علاقة إسرائيل مع الشرق الأوسط، وتؤشّر إلى أن سياسة إسرائيل الخارجية تجاه دول المنطقة قد تشهد فصلًا جديدًا غير مكتمل المَعالم بعد.

العلاقة مع مصر والأردن: من السلام البارد إلى الحرب الباردة؟

تفرض الحرب الإسرائيلية على غزة تحديات إستراتيجية غير مسبوقة على الأردن، إذ تواجه المملكة الهاشمية تهديدًا جدّيًا لأمنها القومي يتمثّل في احتمال ضم الضفة الغربية أو فرض تهجير قسري للفلسطينيين إلى أراضيها. ورغم تصاعد التوتر مع إسرائيل، يتمسك الأردن برفض مخططين رئيسين: الأول، ما يسمى بـ«لخيار الأردني»، الذي يسعى إلى تحويله إلى جهة أمنية تدير الضفة الغربية، والثاني، «الوطن البديل»، المرتبط بتهجير الفلسطينيين إلى المملكة.[٣٠]

وتعيد عودة ترامب إلى البيت الأبيض إحياء المخاوف الأردنية، خصوصًا مع إعادة طرح ملف التوطين القسري للفلسطينيين. بينما يتمسك الأردن بحل الدولتين، يدعم ترامب وحلفاؤه في إسرائيل سيناريوهات الطرد وإعادة رسم الخرائط الديمغرافية.

في مواجهة هذه التحديات، تطرح التحليلات الإسرائيلية أربعة خيارات أمام الأردن: (١) تعزيز علاقاته مع الكونغرس الأميركي لحث إدارة ترامب على التراجع عن خطتها، مع التحذير من تداعياتها على استقرار المنطقة؛ (٢) استخدام اتفاقية السلام كأداة ضغط على إسرائيل؛ (٣) تقديم الأردن نفسه كشريك رئيس في إعادة إعمار سورية بعد الأسد أو في جهود مكافحة النفوذ الإيراني، مقابل تخفيف الضغوط عليه؛[٣١] (٤) الدفع نحو مشاريع اقتصادية إقليمية، مثل ربط موانئ البحر المتوسط بالخليج.

وفي ما يتعلق بالعلاقات المصرية–الإسرائيلية، أحدثت الحرب تحولات ترى إسرائيل أنها تهدد العلاقات بين البلدين حيث أصبحت إسرائيل تُصوّر كتهديد مباشر للأمن القومي، خاصة مع تصاعد المخاوف

بشأن تهجير الفلسطينيين إلى سيناء بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض.[٣٢]

على المستوى الرسمي، توجه القيادة المصريّة انتقادات حادة للسياسات الإسرائيلية دون قطع العلاقات، بينما تصعّد المؤسسات الدينية، مثل الأزهر، خطابها الداعم للمقاومة. في المقابل، يشهد الرأي العام المصري تصعيدًا غير مسبوق ضد إسرائيل، متجاوزًا انتقاد السياسات إلى التشكيك في شرعيتها. وهناك تحذيرات من أن مصر تتبع «حربًا باردة أحادية الجانب»، حيث تواصل تعزيز قدراتها العسكرية في سيناء وهو ما تعتبره إسرائيل انتهاكًا للملحق العسكري لاتفاقية السلام.[٣٣] لكن رغم التصعيد، ترى إسرائيل أن مصر ستبقى لاعبًا رئيسًا في الترتيبات الأمنية المتعلقة باليوم التالي للحرب وإعادة الإعمار، بفضل سيطرتها على معبر رفح ودورها كوسيط بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل.

العلاقات مع لبنان وسورية

بعد أشهر من حرب مضبوطة (ما بين ٨ تشرين الأول/ أكتوبر وتموز ٢٠٢٤) أراد حزب الله منها إسناد جبهة غزة عبر مشاغلة إسرائيل عسكريًا، كسرت الأخيرة في أواخر تموز ٢٠٢٤ شكل قواعد الاشتباك باستهداف مباشر لرئيس أركان حزب الله فؤاد شُكر في الضاحية الجنوبية لبيروت. منذئذ صعدت إسرائيل في وتيرة استهداف قيادات الصف الأول من حزب الله، والضاحية الجنوبية، وصولًا (في أيلول) إلى قتل الأمين العام للحزب حسن نصر الله. وبالتوازي هاجمت إسرائيل قرابة ستة آلاف ناشط في الحزب عبر عمليتين نوعيتين متتاليتين («البايجر» و«اللاسلكي») مما أدى إلى تحييدهم عن أداء مهامهم، وبدأت عملية عسكرية واسعة جنوبي نهر الليطاني.

تُرجمت هذه الحيثيات الكبرى في الميزان الإستراتيجي اللبناني والإسرائيلي في اتفاق وقف إطلاق النار – الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ – حيث نصّ على انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان خلال ٦٠ يومًا، إلا أن المهلة تم تمديدها حتى ١٨ شباط ٢٠٢٥. جاءت صياغة الاتفاق، الذي تشرف على تنفيذه لجنة ترأسها راعياه الولايات المتحدة وفرنسا، أكثر صرامة من قرارات سابقة لمجلس الأمن الدولي كقرار ١٧٠١ الذي أنهى حرب تموز ٢٠٠٦، إذ يحدد للدولة اللبنانية مهام ضبط تفصيلية على أنشطة حزب الله.

تركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه لبنان، بعد توجيه ضربات موجعة لحزب الله وفرض اتفاق وقف إطلاق نار، على الحفاظ على منطقة عازلة أمنية في الجنوب، مع السعي لتهيئة ظروف استقرار طويل الأمد. ومع انتهاء المهلة لم ينسحب الجيش الإسرائيلي من كافة الأراضي اللبنانية التي احتلها في توغله البرّي وأبقى قواته في خمس تلال إستراتيجية على طول الحدود من الغرب إلى الشرق داخل الأراضي اللبنانية، مبررة ذلك بأهميتها في المراقبة، وحماية الإسرائيليين في شمال إسرائيل، واحتواء

تهديدات حزب الله.[٣٤] وأكد وزير الدفاع، كاتس، أن هذا القرار يعتمد على الظروف الميدانية وليس على إطار زمني محدد، وذلك بعد موافقة أميركية على خريطة المنطقة العازلة.[٣٥]

في المحصلة، نجحت إسرائيل في فصل جبهة الحرب الشمالية مع لبنان عن جبهة غزة رغم إصرار حزب الله على عدم انفكاكهما. كذلك ثبّتت إسرائيل عبر اتفاق وقف إطلاق النار خسارة حزب الله الجسيمة لقوة ردعه وحرية تحركه العسكري في الجنوب اللبناني، إضافة إلى توسيع كبير لحرية عملها العسكري ولشرعيته في عيون الدول الغربية في الجنوب اللبناني.

إستراتيجيًا، تشير التحولات العاصفة في الشرق الأوسط إلى اعتزام إسرائيل تعزيز سياساتها الخارجية المتعلقة بشكل «الشرق الأوسط الجديد». من جهة، تربط إسرائيل انسحابها الكامل من لبنان بشرطين أساسيين: انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله، مما يشير إلى محاولة إسرائيل تعزيز دورها في التأثير على المشهد الداخلي في لبنان، مستغلة التناقضات الطائفية و«تراوما» ما بعد الحرب. في هذا السياق، تنسق إسرائيل مع واشنطن، لاستغلال مسألة «إعادة تمويل» الجيش اللبناني لتحويله إلى قوة سيادية حصرية لا مكان فيها لمنظمات مسلحة مثل حزب الله.[٣٦] وترى بعض التحليلات أن إسرائيل تهدف، على المنحى الإستراتيجي، إلى تطبيع العلاقات مع لبنان في حال تم نزع سلاح حزب الله واستكمال ترسيم الحدود وهو ما يرى المحللون أنه ما زال بعيد المنال.

تشير التحولات العاصفة في الشرق الأوسط إلى اعتزام إسرائيل تعزيز سياساتها الخارجية المتعلقة بشكل «الشرق الأوسط الجديد». من جهة، تربط إسرائيل انسحابها الكامل من لبنان بشرطين أساسيين: انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله.

ولا تنفصل علاقة إسرائيل بلبنان عن علاقتها بسورية، خصوصًا وأن نتائج التصعيد الإسرائيلي مع حزب الله وفّر ظروفًا سانحة ساهمت في سقوط نظام الأسد في سورية في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، وهو ما اعتبر بمثابة تحوّل جيوسياسي بالغ الأهمية لإسرائيل وحَمَل فرصًا لتغيير إستراتيجي في ما يخص جبهتها الشمالية.[٣٧] في بداية ٢٠٢٥، يمكن القول إن إسرائيل حققت مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد، لكن هذه المكاسب أيضًا وضعت تحديات أمام إسرائيل.

رغم أنّ نظام الأسد اتخذ قرارًا بعدم الانخراط في الحَرب، ورغم أنه لم يصعّد من إسناده حزبَ الله وقواعده وعناصره في سورية (بل على العكس)، فإنّ سورية كانت مسرحًا لعمليات عسكرية متعددة للجيش الإسرائيلي. مما لا شك فيه أنّ سقوط نظام الأسد في كانون الأول ٢٠٢٤ كان بمثابة تحوّل جيوسياسي بالغ الأهمية لإسرائيل وحمل فرصًا لتغيير إستراتيجي كبير في طبيعة علاقتها وعداوتها مع سورية (إلى جانب تحديات معينة محسوبة ومخاطر غير محسوبة).[٣٨] راهنًا، يمكن القول إن إسرائيل حققت ثلاثة مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد، ومن المحتمل أن تستمر في ظل القيادة السورية الحالية. أولًا، قضت إسرائيل على آخر جيش نظامي معادٍ على حدودها عبر أكبر عملية

قصف جوي مُركز قام بها جيشها. ثانيًا، وفي سورية، سيطرت على المنطقة العازلة وألغت اتفاق الفصل بينهما عام ١٩٧٤ وبدأت الاستيطان فيها وإقامة تحصينات في قمة الحرمون وبقية جبل الشيخ والتوغل في عمق الأراضي السورية، وصولًا إلى تصريح رئيس الوزراء نتنياهو بعدم السماح لقوات النظام الجديد بالتواجد في الجنوب الغربي لدمشق، ومطالبته «بالنزع التام للسلاح من جنوب سورية، في محافظات القنيطرة ودرعا والسويداء». ثالثًا، قطعت إسرائيل على حزب الله بشكل كبير قدرته على تعزيز قوته عبر مسارات التهريب البرية من سورية.

يمكن القول إن إسرائيل حققت ثلاثة مكاسب إستراتيجية مهمة من سقوط نظام الأسد. أولًا، قضت إسرائيل على آخر جيش نظامي معادٍ. ثانيًا، وفي سورية، سيطرت على المنطقة العازلة وألغت اتفاق الفصل بينهما عام ١٩٧٤ وبدأت الاستيطان فيها وإقامة تحصينات في قمة الحرمون وبقية جبل الشيخ. ثالثًا، قطعت إسرائيل على حزب الله بشكل كبير قدرته على تعزيز قوته عبر مسارات التهريب البرية.

تعتزم إسرائيل بذل جهود على صعيد سياستها الخارجية للاحتفاظ بالمكاسب الجيوسياسية، مستفيدة من التصدعات السورية الداخلية، حيث تحاول الاستثمار بشكل حثيث في بناء علاقات مع المجتمع الدرزي والكردي في سورية.[٣٩] في هذا السياق، وعلى الرغم من معارضة بعض مكونات الطائفة الدرزية في لبنان وسورية، فإن إسرائيل بدأت بفتح قنوات اتصال وتعاون مع سكان بعض القرى الدرزية في جنوب سورية، يشمل إمكانية إدخال «عمالة رخيصة» إلى أسواقها، وعرض نفسها كدولة حامية لحقوق الأقليات. وقد صرّح وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، بأنه «لا يمكن لسورية أن تكون مستقرة إلا إذا كانت فيدرالية تضم مناطق حكم ذاتي متعددة وتحترم أنماط الحياة المتنوعة».[٤٠] إضافة إلى ذلك، فإن مكاسب إسرائيل من التحولات المتسارعة في لبنان/سورية تنعكس بشكل مباشر على مفهوم الأمن القومي وتفكك محور المقاومة (أنظري المشهد الأمني–العسكري). مع ذلك، وفي مقابل هذه المكاسب هناك قلق في إسرائيل من النظام السوري الجديد، بسبب جذوره الإسلامية، وعدم اتضاح وجهته، في مواجهة ذلك تقوم إسرائيل بمحاولة التأثير على الولايات المتحدة ودول أوروبا لضمان عدم دعمه.

العلاقة مع تركيا: مِن نِدّ إستراتيجي إلى خصم إستراتيجي؟

شكّلت الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٠٨–٢٠٠٩ نقطة تحوّل في علاقة تركيا بإسرائيل إذ انتقدت حكومة حزب العدالة والتنمية التركية ورئيسها آنذاك رجب طيب أردوغان الآلة الحربية الإسرائيلية بشكل غير مسبوق، وشجّعت موجة احتجاج جماهيرية كبيرة على إثرها. وبعد اعتداء إسرائيل على أسطول الحرية المنطلق من تركيا في أيار ٢٠١٠ ساءت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب حدّ إغلاق تركيا مجالها الجوي أمام الطيران العسكري الإسرائيلي وتعليق عدد من الاتفاقيات العسكرية والتعاون الاستخباراتي. منذ ذلك الحين فَتَرَت العلاقات العسكرية والأمنية الثنائية بين البلدين بينما نمت العلاقات التجارية بشكل

ملحوظ، حيث أضحت تركيا رابع أكبر مُصدّر لإسرائيل عام ٢٠٢٣ بمجمل ٦,٨ مليار دولار.[٤١]

منذ ٧ أكتوبر، تسير السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه تركيا على خط دقيق بين البراغماتية الإستراتيجية (خصوصًا، رغبة إسرائيل في الحفاظ على التعاون الإسرائيلي–التركي في قطاع الطاقة) وتصاعد التوترات الإقليمية (مواجهة التقارب التركي مع «حماس»، والدعم التركي لنظام الشرع في سورية).

تُركّز إسرائيل على احتواء النفوذ العسكري التركي في سورية، حيث يشكل دعم أنقرة النظامَ السوري الجديد، وخططها لإنشاء قواعد جوية قرب الجولان تهديدًا لأمنها. بالرغم من العواقب الوخيمة على العلاقة الثنائية التي أفرزها حدث السابع من أكتوبر فإن لحدث سقوط النظام السوري في الثامن من كانون الأول ٢٠٢٤ الوقع الأكبر على طبيعتها. ترى إسرائيل أنّ تحول الوضع السوري يُقرّب تركيا جغرافيًا وبشكل خطير منها رغم أنّها استفادت أيضًا من سقوط نظام الأسد لتوسيع سيطرتها واحتلالها أراضيَ في محافظات سورية الشرقية–الجنوبية. ونبهت لجنة «فحص ميزانية الأمن وبناء القوة» – المعروفة بـ«لجنة ناغل» - في كانون الثاني ٢٠٢٥ إلى أن التواجد التركي في سورية يشكّل «تهديدًا» لوجودها قد يرقى لمستوى ذلك الذي تمثله إيران لإسرائيل.[٤٢] خلصت اللجنة إلى أنه يجب على إسرائيل أن تستعد لمواجهة مباشرة مع تركيا في ضوء التوترات المحتملة. بموازاة ذلك، وقبل الزلزال السياسي في سورية، صرّح الرئيس أردوغان بأن بلاده قد تكون «الهدف التالي لإسرائيل»، وبادر إلى عقد جلسات مغلقة في لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان لبحث الأمر.

تُركّز إسرائيل على احتواء النفوذ العسكري التركي في سورية، حيث يشكل دعم أنقرة النظامَ السوري الجديد، وخططها لإنشاء قواعد جوية قرب الجولان «تهديدًا لأمنها».

رغم التوترات الدبلوماسية–الأمنية، تسعى إسرائيل إلى الحفاظ على شراكاتها في مجال الطاقة، بما في ذلك تصدير الغاز عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية. ومع ذلك، فرضت أنقرة حظرًا تجاريًا وعقوبات عام ٢٠٢٤ بسبب حرب غزة، ما دفع إسرائيل إلى تنويع تحالفاتها مع اليونان وقبرص. تظل العلاقات الثنائية متوترة بسبب دعم تركيا العلني لـ«حماس»، ومشاركتها في قضية الإبادة الجماعية ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، وفرضها عقوبات على الصادرات الدفاعية الإسرائيلية. ازدادت حدة الخطاب التركي مع وصف إسرائيل بـ«الدولة الإرهابية»، مما زاد من تعقيد القنوات الدبلوماسية.

رابعًا: علاقات إسرائيل مع روسيا، والصين، وأفريقيا وأميركا اللاتينية

العلاقات مع روسيا الاتحادية

توترت العلاقة الإسرائيلية–الروسية بعد ٧ أكتوبر. من جهة، دانت روسيا الهجوم الذي شنته حماس

على إسرائيل، مشيرة إلى حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، لكنها انتقدت ردّ الفعل الإسرائيلي، محذرة من الحصار على غزة وشبهته بحصار ألمانيا النازية للينينغراد،[43] ثم استضافت وفدًا سياسيًا لـ «حماس»، ما أثار استياء إسرائيل. لا شك أنّه موضوعيًا تراجعت حاجة إسرائيل لمراعاة مصالح روسيا في المشرق بشكل كبير جراء سقوط نظام الأسد والانكفاء الكبير لوجودها الأمني والعسكري في سورية، إلّا أن هذا لا يعني –من وجهة نظر إسرائيل– عدم احتفاظ روسيا والحوار معها بأهمية إستراتيجية بالغة؛ إذ تطمح إسرائيل بالتأثير على التعاون الروسي–الإيراني، وتمرير الرسائل إلى النظام الإيراني عبرها، إلى جانب كونها لاعبًا مهمًا في الساحة الدولية وعنصرًا بالغ الأهمية في ما يتعلّق بمصير اليهود فيها والعلاقات الاقتصادية والمالية لحملة الجنسية المزدوجة.

> ترى مصادر دبلوماسية إسرائيلية رفيعة أنّ التغيرات السالبة التي طرأت على العلاقة الثنائية مع روسيا منذ السابع من أكتوبر لا ترقى إلى مرتبة تحوّل نوعي وإنّما «مجرّد تقلبات» وليدة الأحداث، وبالتالي يجب الحذر من اتخاذ قرارات حادة وغير محسوبة.

في المحصِّلة، ترى مصادر دبلوماسية إسرائيلية رفيعة أنّ التغيرات السالبة التي طرأت على العلاقة الثنائية منذ السابع من أكتوبر لا ترقى إلى مرتبة تحوّل نوعي وإنّما «مجرّد تقلبات» وليدة الأحداث، وبالتالي يجب الحذر من اتخاذ قرارات حادة وغير محسوبة. ففي نهاية المطاف، هناك العديد من المزايا للحفاظ على العلاقة، منها سفارة كبيرة عاملة في روسيا، وسفيرة جديدة، وكون روسيا عضوًا دائمًا في مجلس الأمن.[44]

العلاقات مع الصين

شهدت العلاقات بين إسرائيل والصين توترًا ملحوظًا نتيجة للحرب على غزة، حيث اتخذت الصين موقفًا ناقدًا لإسرائيل، ورفضت تصنيف «حماس» كمنظمة إرهابية. كما قادت جهودًا دبلوماسية لإدانة إسرائيل في مجلس الأمن وأرسلت ممثلًا إلى محكمة العدل الدولية، وأعربت عن دعم حق الفلسطينيين في المقاومة المسلحة، واستضافت لقاء بين حركتي «فتح» و«حماس» لإنهاء الانقسام. على الرغم من أن السلوك الصيني منذ السابع من أكتوبر يتناقض في كثير من الحالات مع «المصالح القومية لإسرائيل»، فإن الحفاظ على إقامة توازنات مستدامة في العلاقة لا يزال في مصلحة إسرائيل، حيث إن الصين هي ثالث أكبر شريك تجاري لها وتثابر بشكل منهجي على تطوير التبادل التكنولوجي بين البلدين. بالإضافة لذلك، تُعد السوق الإسرائيلية مكانًا مناسبًا للعديد من الشركات الصينية قبيل الدخول إلى الأسواق الأوروبية نظرًا للتشابه بينهما.

إجمالًا، يعتقد خبراء الشأن الصيني الإسرائيليين أنّه على الرغم من اصطفاف الصين دبلوماسيًا وسياسيًا مع الحقوق الفلسطينية المعترف بها دوليًا وعلاقتها القريبة بإيران فإنها تحرص بالقدر ذاته

على توطيد علاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية مع إسرائيل وتمتنع عن ملاحقتها في المحافل الدولية.[٤٥] بالتالي يبدو وصف الباحثة رزان شوامرة لسلوك الصين حيال الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي كـ «حياد منحاز» لصالح إسرائيل نافذًا أيضًا في التقييم الإسرائيلي لتعاطي الصين مع مجمل جوانب وخصائص العلاقة الثنائية.[٤٦] وعليه، في حال لم تتعرض إسرائيل لضغوط كبيرة من الولايات المتحدة للحدّ من تنامي علاقاتها الاقتصادية مع الصين، سيستمر النسق الحالي للعلاقة: التبادل والشراكة الاقتصادية المتصاعديّن والتفاعل السياسي المحسوب غير المُعَطّل لهما.

العلاقات مع أفريقيا اتحادًا ودولًا

وفي ما يخصّ القارة الأفريقية، ومنذ مطلع القرن الحالي، كثّفت إسرائيل استخدامها القوةَ الناعمة لتعزيز نفوذها السياسي في أفريقيا، مستهدفة التأثير على التصويت في المحافل الدولية وتحجيم النفوذ العربي والإيراني، ودعم أمنها المائي.[٤٧] كشفت الحرب على غزة انقسامات المواقف الأفريقية تجاه إسرائيل، حيث دعمتها بعض الدول بينما انتقدتها أخرى، مع بقاء أغلب الدول على نهج براغماتي يحافظ على العلاقات الثنائية.

في ما يخص أميركا الجنوبية، كما في حالة العلاقات مع دول القارة الأفريقية كثّفت إسرائيل استعمالها القوةَ الناعمة منذ مطلع العشرية الثانية للقرن الحالي لكسب تأييد دولها في المحافل الدولية (٣٣ دولة) واجتذاب الأجيال الناشئة فيها.

أدان الاتحاد الأفريقي في قمته الـ ٣٨ التي عقدت في أديس أبابا في شباط ٢٠٢٥ حرب الإبادة على غزة، وأعلن رئيس مفوّضية الاتّحاد الأفريقي موسى فقي محمد، دعم موقف جنوب أفريقيا بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل، وطالب بتنفيذ قرارات محكمة العدل. وكان الاتحاد دعا في قمته في العام ٢٠٢٣ إلى إنهاء جميع التبادلات التجارية والعلمية والثقافية المباشرة وغير المباشرة مع إسرائيل. مع ذلك لم تتلاقَ دول الاتحاد الأفريقي في ردوها على هذا الطلب ولا في مواقفها من الحرب الإسرائيلية على غزة، حيث انتقدتها معظمها ودعمتها بعضها، بدرجات متفاوتة.

على المستوى الرسمي يمكن تقسيم ردّ دول الاتحاد الأفريقي إلى ثلاث مجموعات: الدول الداعمة لإسرائيل (خصوصًا كينيا وزامبيا وغانا ورواندا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أقلية عددية) والتي لا تصوّت مع فلسطين أو ضد إسرائيل في المحافل الدولية، والدول الداعمة لفلسطين (جنوب أفريقيا والسنغال وموريتانيا وتنزانيا والجزائر وتونس) التي طالبت بوقف إطلاق النار، وفتح المحكمة الجنائية الدولية تحقيقًا في جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل، والدول المحايدة (نيجيريا وإثيوبيا وأوغندا) التي لم تُبدِ موقفًا واضحًا، وخاصة إثيوبيا صاحبة الارتباط الأقوى تاريخيًا مع إسرائيل.[٤٨]

يشير تقرير سياساتي موسّع لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي أنّ مواقف بعض الدول الأفريقية الوازنة من الحرب الإسرائيلية على غزة تتشكّل استنادًا إلى مبدأين غير متقاطعين هما: (١) دعم الحقوق

الفلسطينية كجزء من حماية القِيَم الجماعية الأفريقية كالاستقلال ومناهضة الاستعمار؛ و(٢) حماية مصالح سياسية وجيوسياسية حيوية. لكن تهدف هذه المواقف أيضًا لتطوير المكانة والأدوار الإقليمية لبعض الدول. وفي هذا الإطار تبرز مواقف دولة جنوب أفريقيا، التي تعمل لتتحول إلى إحدى القوى الدولية عبر وجودها في مجموعة البريكس (BRICS) ولعب دور محوري في حفظ السلام والأمن في القارة. ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الدول الأفريقية التي تنتقد إسرائيل وتلاحقها في محكمة العدل الدولية بتهمة الإبادة، لا تزال تنتهج خطًا مزدوجًا يجمع بين الحفاظ على علاقات ثنائية واسعة النطاق مع إسرائيل والسلوك النقدي أو المحايد تجاهها في ما يتصل بالتصويت على القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.[٤٩]

وفي جانب الدبلوماسية الشعبية، يوصي التقرير أن تدعم إسرائيل المنظمات التي تعمل على تعزيز هذه العلاقة مع المجموعات المسيحية الإنجيلية الخمسينية (Pentecostal) في طول القارة وعرضها والتي يزداد عدد منتسبيها وفاعليتها السياسية بشكل كبير – وذلك وفقًا لنموذج العلاقات التي تقيمها إسرائيل وأذرعها مع نظرائهم في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يدعو التقرير إلى أن تنسق إسرائيل سياستها الخارجية تجاه أفريقيا مع الإمارات العربية المتحدة (ودول خليجية أخرى) التي تتعزز مكانتها بفعل استثماراتها الضخمة وتحالفاتها السياسية والإستراتيجية في جميع أنحاء القارة.[٥٠]

العلاقات مع قارة أميركا الجنوبية

في ما يخص أميركا الجنوبية، كما في حالة العلاقات مع دول القارة الأفريقية كثّفت إسرائيل استعمالها القوةَ الناعمة منذ مطلع العشرية الثانية للقرن الحالي لكسب تأييد دولها في المحافل الدولية (٣٣ دولة) واجتذاب الأجيال الناشئة فيها. وبقدر أكبر من ذلك المستخدم في سياستها تجاه القارة الأفريقية عملت إسرائيل جاهدة إلى ترسيخ صورتها كقائدة تكنولوجيا وريادة أعمال وابتكار على نحو مماثل لجاذبية آسيا الاقتصادية ومثال للتحديث الاقتصادي يستحق المحاكاة.[٥١]

على المستوى الإجمالي، ضرب استفحال حرب الإبادة في غزة وأَمَدُها مكانة إسرائيل وصورتها بشكل كبير وحرّكت الرأي العام في معظم دول القارة ضدها. إضافة إلى فنزويلا التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام ٢٠٠٩، قطعت كل من بوليفيا، نيكاراغوا، كولومبيا العلاقات الثنائية احتجاجًا على الحرب على غزة. واستدعت كلّ من البرازيل وتشيلي وهندوراس، سفراءها في تل ابيب للتشاور ولم يعودوا حتى الآن، وانضمت تشيلي إلى دعوى جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل. أما المكسيك فطالبت المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الأحداث الجارية في غزة، دون أن تصل إلى سحب سفيرها من إسرائيل.

قد يكون المثال الأبرز على تدهور علاقات إسرائيل في القارة جراء حربها الإبادية في غزة يتمثل بما آلت إليه العلاقة مع كولومبيا. ربطت كولومبيا علاقة وثيقة بإسرائيل فترةً طويلة تخللتها علاقات أمنية

وعسكرية واسعة، وتعززت هذه العلاقة في عهدي الرئيسين خوان مانويل سانتوس وايفان دوكة ماركيز (٢٠١٢–٢٠٢٢). مع وصول جوستافو بيترو اليساري البوليفاري إلى رأس الحكم في آب ٢٠٢٢ بدأت العلاقة بالفتور. وفي أعقاب هجوم حادّ لبيترو على الجيش الإسرائيلي يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠٢٣ علّقت إسرائيل صادراتها الدفاعية إلى كولومبيا وتم استدعاء السفير الكولومبي للتوبيخ في وزارة الخارجية. وبعد عدّة أيام طالبت كولومبيا السفير الإسرائيلي بمغادرة العاصمة بوغوتا، وفي الأول من تشرين الثاني استعادت كولومبيا سفيرها من إسرائيل.[٥٢] استمر المنحنى التصعيدي وتبادل التهم بين البلدين إلى أن أعلن الرئيس بيترو في مسيرة الأول من أيار عام ٢٠٢٤ أنه أمر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وتعليق الاعتراف الكولومبي بإسرائيل بسبب حقيقة أن «إسرائيل لديها حكومة إبادة جماعية ورئيس إبادة جماعية» وأن كولومبيا ستسعى للانضمام إلى شكوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية.[٥٣]

من جهة أخرى، وجدت إسرائيل حليفًا ومدافعًا شرسًا عنها في الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلاي الذي ينتمي للتيار اليميني المتطرّف، والذي تولى رئاسة بلاده في ١٠ كانون الأول ٢٠٢٣. في شباط ٢٠٢٤ زار ميلاي إسرائيل وأعلن عن نقل السفارة من تل أبيب إلى القدس. لكن لاقت هذه الخطوة معارضة داخل النظام السياسي الأرجنتيني، ولم يتم تحديد موعد حتى الآن لتنفيذها.[٥٤] وفي عهد ميلاي بدأت الأرجنتين بالتصويت لصالح إسرائيل في المحافل الدولية، وقد صوتت ضد منح الفلسطينيين حقوقهم في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة – وهي الدولة الوحيدة في القارة التي صوّتت ضد مشروع قرار إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية في أيار ٢٠٢٤.

يُظهر المشهد أن السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة اللاتينية تتأثر بشدة بالتحولات الأيديولوجية للأنظمة الحاكمة هناك، حيث يحدد التوجه السياسي–الأيديولوجي للحكومات مواقفها من إسرائيل، وذلك على العكس العلاقات مع أفريقيا التي تقوم على اعتبارات جيوسياسية وبراغماتية أكثر. ففي دول كالبرازيل وكولومبيا وغواتيمالا أدّى التغيّر في التوجه السياسي والطابع الأيديولوجي للطبقة الحاكمة إلى تحوّل جوهري في موقفها من ممارسات إسرائيل الاحتلالية والحربية والحقوق الفلسطينية.

خامسًا: إسرائيل والقانون الدولي

في ١٩ تموز ٢٠٢٤، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأيًا استشاريًا مهمًا بشأن ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. أكدت المحكمة بوضوح على أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ العام ١٩٦٧ وما يتضمنه من مستوطنات، وضم أراضٍ، ومصادرة ممتلكات، واستغلال موارد، وإقامة أنظمة تمييزية، يمثّل انتهاكًا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان والقانون

الإنساني. كما طالبت المحكمة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني.

بالطبع، قوبل الحكم برفض قاطع من الحكومة الإسرائيلية، التي وصفته بالباطل وطعنت في شرعية سلطة المحكمة القضائية. وصرّح رئيس الوزراء نتنياهو بأن «شرعية الاستيطان الإسرائيلي في جميع أراضي وطن الشعب اليهودي» غير قابلة للطعن.[٥٥] ورغم أن الرأي الاستشاري يطالب الدول بإنهاء كل أشكال الدعم للاحتلال الإسرائيلي، أفتى كبير القانونيين في الخدمة الخارجية للاتحاد الأوروبي، جوزيف بوريل، بأن قرار محكمة العدل الدولية لا يُلزم دول الاتحاد بحظر السلع المستوردة من المستوطنات، معتبرًا الأمر «مسألة تقدير سياسي».[٥٦] وجاءت هذه الفتوى بعد ثلاثة أيام فقط من القرار. أما بريطانيا، فعلى الرغم من إقرارها بالنتائج المركزية للرأي الاستشاري، اكتفى وزير شؤون الشرق الأوسط، هاميش فالكونر، بالدعوة إلى خلق «ظروف ملائمة للمفاوضات»، مشيرًا إلى أن الحكومة «لا تزال تدرس» الرأي دون تبني موقف حاسم.[٥٧]

أوامر المحكمة الجنائية الدولية لاعتقال المشتبهين بجرائم ضد الإنسانية

ففي حين أن في محكمة العدل الدولية ترفع قضايا ضد الدول، فإن المحكمة الجنائية الدولية (ICC) هي محكمة جنائية منفصلة عن الأمم المتحدة وترفع قضايا ضد الأفراد. لا تمتلك الأخيرة هيئة أو أجهزة إنفاذ، وتعتمد على الدول الأعضاء لتنفيذ قراراتها. ليس جميع أعضاء الأمم المتحدة أعضاء في ميثاق روما (Rome Statue) المؤسس والضابط لعمل المحكمة الجنائية الدولية. وفي حين أنها تضم ١٢٥ عضوًا بما يشمل المملكة المتحدة وفرنسا وكذلك «دولة فلسطين» التي انضمت إليها في العام ٢٠١٤، إلا أن إسرائيل، الولايات المتحدة، روسيا والصين ليسوا أعضاءً فيها.[٥٨]

في تشرين الثاني ٢٠٢٤، أصدرت الدائرة التمهيدية (pre-trial chamber) للمحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت وقيادات في «حماس».[٥٩] تجادل كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة بأن ليس للـ ICC اختصاص قانوني في إسرائيل أو سلطة قضائية عليها لأنّها لم توقع ميثاق روما ولعدم وجود اعتراف قانوني من قبل مجلس الأمن في سيادة دولة فلسطين. وقد ردت الدائرة التمهيدية للمحكمة هذا الادعاء قائلة إن الطعن في اختصاصها في قضية المذكرات سابق لأوانه ويمكن النظر فيه في مرحلة لاحقة.[٦٠] انتقد سياسيون من مختلف ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي قرار إصدار المذكرات، وقالت المدعية العامة الإسرائيلية إنهم سيطعنون في القرار – الأمر الذي حصل قبيل انتهاء فترة الاستئناف على القرار في أواخر تشرين الثاني ٢٠٢٤.

في ما يتعلق بمذكرات التوقيف بحق نتنياهو وغالانت، أوصى المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بعدم تصعيد المواجهة مع المحكمة الجنائية الدولية، لتجنب فقدان دعم الحلفاء. وبدلًا من ذلك، دعا الخبراء إلى إستراتيجية تقليل الخسائر، تشمل الحذر في السياسات العسكرية، تجنب التصريحات غير المسؤولة،

التحقيق المستقل في الادعاءات، والتأكيد على عدم تبني سياسات تجويع أو منع عودة الفلسطينيين إلى شمال غزة.[٦١] في المقابل، أوصى معهد كوهيليت اليميني المحافظ، المقرب من الحكومة، في أيار ٢٠٢٤، باعتماد نهج هجومي تجاه المحكمة.[٦٢]

ينطوي إصدار مذكرات الاعتقال (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز ٢٠٢٤)، إلى جانب قضية الإبادة الجماعية المرفوعة أمام المحكمة (أواخر ٢٠٢٣) تنطوي على آثار بعيدة المدى على مكانة إسرائيل، وستكون لها تبعات دبلوماسية وشعبية واقتصادية.

إصدار مذكرات الاعتقال (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية (تموز ٢٠٢٤)، إلى جانب قضية الإبادة الجماعية المرفوعة أمام المحكمة (أواخر ٢٠٢٣) تنطوي على آثار بعيدة المدى على مكانة إسرائيل، وستكون لها تبعات دبلوماسية وشعبية واقتصادية قد تردع المستثمرين الأجانب، وفق خبراء اقتصاديين. في ٢ أيلول ٢٠٢٤، علّقت بريطانيا ٣٠ ترخيصًا لتصدير الأسلحة إلى إسرائيل بسبب مخاوف من انتهاك القانون الإنساني الدولي، مع الإبقاء على ٣٥٠ ترخيصًا آخر، منها مكونات مقاتلة F-35,[٦٣] تزامن ذلك مع دعاوى قضائية مدنية في فرنسا، وبلجيكا، والدنمارك، وألمانيا، والولايات المتحدة لوقف بيع الأسلحة ومحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية.[٦٤]

بالنسبة للمبادرات ذات الطابع الجنائي، رفعت مؤسسة هند رجب قضايا جنائية ضد شخصيات إسرائيلية بتهم جرائم دولية في عدة دول، مما أجبرهم على إلغاء زياراتهم أو الفرار. ألغى الوزير عميحاي شيكلي زيارته لبروكسل خوفًا من الاعتقال، كما ألغى اللواء غسان عليان زيارته للفاتيكان بسبب دعاوى قانونية ضده في إيطاليا.[٦٥]

تساهم جهود المساءلة القانونية المذكورة أعلاه في تعزيز وانفاذ ما يسمى بالنظام الدولي القائم على القواعد (International rules-based order) رغم تعاظم محاولات إسرائيل والولايات المتحدة تقويضها وتفكيكها بشتى الوسائل، ومن ضمنها التجسّس، والتشهير، والابتزاز والعقوبات. ففي العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤، أصدرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان المستقلين التابعين للأمم المتحدة بيانًا أعلنت فيه أن «العالم يواجه أعمق أزمة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية». وأشار الخبراء إلى الفظائع التي شهدها العالم في الحرب العالمية الثانية والتي أسفرت عن تصميم جماعي على قول «لن يتكرر ذلك أبدًا» وإنشاء الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف. ومع ذلك، بعد مرور عام واحد منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، شهد العالم أشكالًا مروعة من العنف وهجمات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقاب الجماعي للفلسطينيين، «مما يهدد بانهيار النظام الدولي متعدد الأطراف». وأفضل مثال على ذلك هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على المحكمة الجنائية الدولية. وقد زعم أن إحدى السمات للنظام الجديد الناشئ هي «سياسة القوة الثيوديسية [مدعية العدالة الإلهية] التي يفعل فيها الأقوياء ما في وسعهم ويعاني الضعفاء ما يجب عليهم أن يعانوه».[٦٦]

لا تزال هذه المواقف التصحيحية (بمفعول رجعي) تواجه معارضة بين دول الجنوب العالمي. في ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٥، أعلنت تسع دول عن تشكيل «مجموعة لاهاي»، وهو تحالف ملتزم بمحاسبة إسرائيل على الجرائم الدولية المرتكبة في فلسطين، ودعم القانون الدولي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. أكدت الدول المؤسسة لمجموعة لاهاي، وهي: بليز وبوليفيا وكولومبيا وكوبا وهندوراس وماليزيا وناميبيا والسنغال وجنوب أفريقيا، التزامها بتنفيذ الأحكام الدولية الملزمة ضد إسرائيل وضمان العدالة للشعب الفلسطيني. وقد التزمت جميعها بوقف توريد أو نقل الأسلحة والذخائر والمعدات ذات الصلة إلى إسرائيل، في جميع الحالات التي يوجد فيها خطر واضح من استخدام مثل هذه الأسلحة والمواد ذات الصلة لارتكاب أو تسهيل انتهاكات للقانون الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان أو حظر الإبادة الجماعية، امتثالًا لالتزاماتها الدولية ومتماشية مع الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ١٩ تموز ٢٠٢٤ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/Es-10/24.[٦٧]

كان لحرب الإبادة انعكاسات متناقضة على وكالات الأمم المتحدة. من جهة، استخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» ضد عدة قرارات لمجلس الأمن تدعو إلى وقف إطلاق النار وهو ما يظهر ثقل وزن التحالفات الإستراتيجية داخل مؤسسات الأمم المتحدة. من جهة أخرى، تعارضت هذه التحالفات مع تصويتات الجمعية العامة التي أظهرت إدانة ساحقة، حيث طالبت ١٥٣ دولة بإنهاء فوري للعمليات الحربية.

إجمال

تكشف التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٢٤ عن تناقض جوهري بين «الإنجازات» العسكرية والانحسار الدبلوماسي. فقد وسّعت إسرائيل نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اغتيالات وتوغلات في لبنان وسورية، وإعادة رسم خريطة تحالفاتها الإقليمية، لكنها بالمقابل واجهت عزلة متزايدة، وضغوطًا قانونية غير مسبوقة، وتآكلًا في صورتها الدولية.

تكشف التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الإسرائيلية بعد حرب ٢٠٢٤ عن تناقض جوهري بين «الإنجازات» العسكرية والانحسار الدبلوماسي. فقد وسّعت إسرائيل نفوذها العسكري في الشرق الأوسط عبر اغتيالات وتوغلات في لبنان وسورية، وإعادة رسم خريطة تحالفاتها الإقليمية، لكنها بالمقابل واجهت عزلة متزايدة.

ورغم استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل، فإن الفجوة تتسع على المستوى الشعبي بين واشنطن وتل أبيب بسبب التوترات مع الديمقراطيين، وتحولات الرأي العام الأميركي تجاه الحرب. كما عمّق الانقسام الأوروبي معضلة العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي، إذ تباينت المواقف بين دعم إستراتيجي ومطالبات بفرض عقوبات.

على المستوى القانوني، تعرضت إسرائيل لأكبر «ضربة» دبلوماسية في تاريخها، مع قرارات محكمة

العدل الدولية، وإصدار مذكرات اعتقال بحق قادتها من المحكمة الجنائية الدولية. أضعفت هذه التطورات شرعيتها الدولية، وأثرت على علاقاتها مع دول الجنوب العالمي، مما دفع بعض الدول إلى فرض قيود على تصدير الأسلحة لها.

إقليميًا، ورغم نجاح إسرائيل في فرض واقع جديد في سورية ولبنان، فإن الحرب على غزة زادت من تعقيد علاقاتها مع الدول العربية، خصوصًا الأردن ومصر، حيث تصاعدت المخاوف من التهجير القسري ومشاريع إعادة الإعمار. أما اتفاقيات إبراهيم، فتعرضت لنكسة بعد تجميد مسار التطبيع السعودي، رغم استمرار العلاقات مع الإمارات والمغرب.

في ظل هذه التغيرات، تواجه إسرائيل تحديًا إستراتيجيا مزدوجًا: من جهة، تسعى لترسيخ نفوذها العسكري ومشاريعها الجيوسياسية في المنطقة، ومن جهة أخرى، تواجه تآكلًا متسارعًا في شرعيتها الدولية، قد يضعف موقفها الإستراتيجي على المدى الطويل. في هذا السياق، تنتصب أمام الخارجية الإسرائيلية تحديات جدية للعمل على «حصد» الإنجازات العسكرية الإسرائيلية من خلال إدارة هذه التناقضات، وتكييف سياساتها الخارجية مع البيئة الدولية المتغيرة.

الهوامش

1 Thomas Friedman, "Israel Is Losing Its Greatest Asset: Acceptance", in The New York Times, Feb 27, 2024. See: https://www.nytimes.com/2024/02/27/opinion/israel-gaza-peace-thomas-friedman.html

2 Linda J. Bilmes, William D. Hartung, and Stephen Semler, "United States Spending on Israel's Military Operations and Related U.S. Operations in the Region, October 7, 2023 – September 30, 2024", (Providence, RI: Watson Institute of International & Public (Affairs, 7 October, 2024

3 Amelia Thomson-DeVeaux, «Republicans Are More Likely Than Democrats to See Israel as a US Ally: AP-NORC Poll,» Associated Press, 2 Oct 2024. See: https://apnews.com/article/israel-hamas-war-hezbollah-iran-20b070612a8a76ee1d4d6c47864a2355

٤ بدأ هذا التآكل في «القيم المشتركة» مع تشكيل الحكومة الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠٢٢، وسعيها إلى تغييرات دستورية وقضائية قد تدفع إسرائيل إلى موقع لا يمكن لواشنطن، تحت إدارة الحزب الديمقراطي، الاستمرار في الدفاع عنه. تفاقمت هذه التوترات خلال الحرب الحالية.

٥ ألون بنكاس، «الحرب تُوتر العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى أقصى حد»، الدبلوماسية والعلاقات الخارجية، ٢٦ أيلول ٢٠٢٤. انظري: https:// www.arenajournal.org.il/single-post/pinkas-israel-us-swords-of-iron

٦ أرتيوم كيربيتشينوك، «إسرائيل والولايات المتحدة.. ماذا بعد؟»، مجلة الشؤون العربية الأوراسية، ٦ حزيران ٢٠٢٤. انظري: https://shorturl.at/wZXGg

7 Kavitha Chekuru, «The White House Gave Israel Coordinates to Save an American's Family. Then Israel Bombed Them Again,» The Intercept, 6 Dec 2024. See: https://theintercept.com/2024/12/06/israel-palestine-family-white-house/.

٨ أرتيوم كيربيتشينوك، «إسرائيل والولايات المتحدة.. ماذا بعد؟»، مصدر سابق.

9 Matthew Lee, "Biden administration notifies Congress of planned $8 billion weapons sale to Israel," Associated Press, 4 January 2025, https://www.pbs.org/newshour/world/biden-administration-notifies-congress-of-planned-8-billion-weapons-sale-to-israel.

10 Gerrit De Vynck, «Google Rushed to Sell AI Tools to Israel's Military After Hamas Attack,» The Washington Post, January 21, 2025. See: https://www.washingtonpost.com/technology/2025/01/21/google-ai-israel-war-hamas-attack-gaza/.

11 Michael Stratford, «Treasury Terminates Sanctions on Israeli Settlers in West Bank,» Politico, 24 January 2025. See: https://www.politico.com/news/2025/01/24/treasury-terminates-sanctions-israeli-settlers-00200479.

12 Meg Kelly, Missy Ryan, and Alex Horton, «Trump Repeals Biden Directive Linking U.S. Arms to Human Rights,» The Washington Post, 24 February 2025. See: https://www.washingtonpost.com/national-security/2025/02/24/trump-israel-gaza-us-weapons/.

13 Jonathan Adler, «Trump's Unfinished Business for 'Greater Israel',» +972 Magazine, 13 Nov 2024. See: https://www.972mag.com/trump-greater-israel-lara-friedman/.

١٤ يشاي براس، «١٥٥ سبباً لتقليل الاعتماد على الولايات المتحدة»، معهد الديمقراطية الإسرائيلية، ١٥ شباط ٢٠٢٤. انظري: https://www.idi.org.il/articles/52655.

١٥ الخارجية الإسرائيلية، «انعقاد المنتدى الأعلى لإدارة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في بروكسل»، 24 شباط 2025. انظري: https://www.gov.il/he/pages/association-meeting.

16 Sara Husseini, "The New UK Labor Government and Palestine", Arab Center Washington DC, 17 Oct, 2024. See: https://arabcenterdc.org/resource/the-new-uk-labor-government-and-palestine/.

17 Neville Teller, "Will Labour›s poor track record on Israel harm UK-Israel ties under Trump? – opinion", The Jerusalem Post, 2 March 2025. See: https://www.jpost.com/opinion/article-843563#google_vignette

١٨ للمزيد حول التعاون المتصاعد بين إسرائيل واقصى اليمين الأوروبي والعالمي انظر هنيدة غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والاسقاطات»، في هنيدة غانم (تحرير)، اليمين الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة (رام الل: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– «مدار»، ٢٠٢٣). ص: ١٧–٥٢

19 Haaretz, «Israel›s Foreign Ministry Reportedly Opens Talks with Far-right European Parties, Breaking Official Boycott,» Haaretz, 24 Feb 2025. See: https://www.haaretz.com/world-news/europe/2025-02-24/ty-article/israels-fm-reportedly-opens-talks-with-far-right-european-parties-breaking-boycott/00000195-3988-d96e-a9d7-f9eea3220000

٢٠ المصدر نفسه.

٢١ هنيدة غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات»، مصدر سابق.

٢٢ أساف أوني، «على عكس التقارير: صادرات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل قفزت في الأشهر الأخيرة»، غلوبس، ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٤. انظري: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001492491

23 Christoph Schult and Klaus Wiegrefe, «'Reason of State': The True Story Behind Merkel›s Promise to Israel,» Speigal Int., 24 Jan 2024. See: https://www.spiegel.de/international/germany/reason-of-state-the-true-story-behind-merkels-promise-to-israel-a-9331-e0bbb4cc8f88-4717-00563b9e-0c66.

٢٤ لينا أوبرماير، «كلنا إسرائيليون: تبعات منطق الدولة الألماني الداعم لإسرائيل»، صدى – مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٨ آذار ٢٠٢٤. انظري: https://carnegieendowment.org/sada/2024/03/we-are-all-israelis-the-consequences-of-germanys-staatsrason?lang=ar

٢٥ رينيه ويلدانغل، «موقف الاتحاد الأوروبي والموقف الألماني من هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر والحرب على غزة التي اندلعت في إثره»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ورقة سياسات، ٢٠٢٤. انظري: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655315

26 Ayhan Şimşek, «Majority of Germans Against Israel's War on Gaza: Survey,» AA, 4 June 2024. See: https://www.aa.com.tr/en/

.europe/majority-of-germans-against-israel-s-war-on-gaza-survey/3240216

27 «,Hayat Kassioui, «The EU›s Rhetoric-Reality Gap Towards Israel-Palestine

28 Martin Konečný, «The EU's Response to the Gaza War Is a Tale of Contradiction and Division,» The Cairo Review, 13 January /2024. See: https://www.thecairoreview.com/essays/the-eus-response-to-the-gaza-war-is-a-tale-of-contradiction-and-division

٢٩ هانو هاونشتاين، «اختيار القائد الجديد في ألمانيا: إسرائيل أم القانون الدولي»، محادثة محلية، ٢٦ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://short-link.me/T4K9.

30 Schneider, Tal. «Peace without Normalization: 30 Years since the Agreement with Jordan, Three Decades of Cool Relations.» Zman /Israel, 23 Oct 2024. See: https://www.zman.co.il/529005

31 Yoel Guzansky, Amira Oron and Ofir Winter. "The Arab World and the Trump Administration 2.0." INSS Insight No. 1939, 5 . .February 2025. See: https://www.inss.org.il/publication/trump-middle-east

٣٢ زوهار، إران. «سلام بارد يزداد برودة: حرب غزة تهزّ العلاقات بين إسرائيل ومصر.» هآرتس، ٢ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://www.haaretz.co.il/blogs/mitvim/2025-02-02/ty-article-magazine/00000194-a713-d364-a99f-a757ffa90000

٣٣ غوبرين، دافيد. «السفير السابق يحذر: ‹مصر تتعاظم عسكريًا وتنتهك الملحق في معاهدة السلام›.» واي نت، ٢ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/b1hnqcsrye

٣٤ انظري: https://www.washingtontimes.com/news/2025/feb/17/israel-maintains-five-strategic-positions-lebanon–/

٣٥ انظري: https://caliber.az/en/post/israel-to-stay-indefinitely-in-key-lebanon-positions-amid-strategic-concerns

36 Hussain Abdul-Hussain, «Lebanon May Be Ready for Peace with Israel. Both Sides Need to Prepare,» FDD, 27 Feb 2025. See: https://www.fdd.org/analysis/op_eds/2025/02/27/lebanon-may-be-ready-for-peace-with-israel-both-sides-need-to-prepare/I

٣٧ أفرايم عنبر، «سقوط أسرة الأسد لا يجعل سورية والشرق الأوسط مكانا أكثر أمانا»، معهد القدس للدراسات الاستراتيجية والأمنية، ٦ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: https://jiss.org.il/inbar-the-fall-of-assad/

٣٨ المصدر نفسه.

٣٩ يوآف شوستر، «وزير الخارجية: نحن على تواصل مع الأكراد والدروز في سورية»، موقع واللا الإخباري، ٩ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: https://news.walla.co.il/item/3710461

٤٠ الخارجية الإسرائيلية، «انعقاد المنتدى الأعلى لإدارة العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي في بروكسل»، مصدر سابق.

٤١ دين شيموئيل ألماس، «تركيا توقف التجارة مع إسرائيل: ما هي الآثار وما هي الصناعات التي ستتأثر؟»، Globes، ٢ أيار ٢٠٢٤. انظري: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001477896.

٤٢ يوفال ساديه، «في مرمى ناجل: تهديد من إيران والأردن ومواجهة مع تركيا»، Calcalist، ٨ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/sjlwwej8ye.

43 Arjun Sengupta, "Why Putin has compared Israel's actions in Gaza to the Nazi siege of Leningrad", in The Indian Express, 15 Oct 2023. See: https://indianexpress.com/article/explained/explained-history/putin-israel-gaza-nazi-siege-leningrad-8983106/

٤٤ شايرط ابيتون كوهن، «رغم دعمها حماس: إسرائيل ستحافظ على علاقاتها مع روسيا»، إسرائيل اليوم، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤. انظري: https://www.israelhayom.co.il/news/geopolitics/article/15145452

٤٥ إيتمار آيخنر، «كاتس لوزير الخارجية الصيني ، في أول محادثة له منذ عام: «موقفك من الصراع متحيز»، Ynet، ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٤، انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/ryt5ah9k11

46 Razan Shawamreh (22 Jan 2025), "Biased Impartiality: Understanding China's Contradictory Foreign Policy on Palestine," 0377919X.2024.2447229/Journal of Palestine Studies, DOI: 10.1080

٤٧ نجلاء مرعي، «تداعيات حرب غزة على النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا»، في أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٦ آب ٢٠٢٤. انظري: https://shorturl.at/AAs4O

٤٨ المصدر نفسه.

٤٩ إيشر لوبوتسكي، «سلوك الدول الأفريقية في مواجهة الحرب في غزة: بين الفرصة والمخاطر بالنسبة لإسرائيل»، معهد دراسات الأمن القومي، كانون الثاني ٢٠٢٤. انظري: https://www.inss.org.il/he/strategic_assessment/africa-gaza/

٥٠ المصدر نفسه.

٥١ موريسيو ديمتري، «تأثير موبايلاي» في العلاقات بين أميركا اللاتينية وإسرائيل (٢٠٠٩–٢٠١٩)، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٠٢٠. انظري: https://www.inss.org.il/he/strategic_assessment/the-mobileye-effect-in-latin-america-israel-relations-2009-2019/

٥٢ إيتمار آيخنر، «في ظل الحرب في غزة والمقارنة بأوشفيتز: كولومبيا تطلب من السفير الإسرائيلي المغادرة»، Ynet، ١٦ تشرين الأول ٢٠٢٣. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/b1vkeliz6

٥٣ آساف روزنسويغ، «الرئيس الكولومبي يعلن: ‹قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل›»، Mako، 1 أيار ٢٠٢٤. انظري: https://www.mako.co.il/news-world/2024_q2/Article-21982c286353f81026.htm

٥٤ نيطاع بار، «التحول التكتوني: هل تنأى دول أميركا الجنوبية بنفسها عن إسرائيل؟»، إسرائيل اليوم، ٢ أيار ٢٠٢٤. انظري: https://www.israelhayom.co.il/news/world-news/other/article/15682467

55 Jeremy Sharon, «World Court: Israeli Presence in East Jerusalem, West Bank Is Illegal and Must End,» The Times of Israel, 19 /July 2024. See: https://www.timesofisrael.com/world-court-israeli-presence-in-east-jerusalem-west-bank-is-illegal-and-must-end

56 Arthur Neslen, «EU 'Bending' Rules to Allow Trade With Israeli Settlements, Leaked Analysis Shows,» The Intercept, 23 Oct

eu-israel-settlements-trade-gaza/23/10/2024. See: https://theintercept.com/2024

٥٧ انظري موقع البرلمان البريطاني على الرابط التالي: https://hansard.parliament.uk/Commons/2025-01-14/debates/1901B678-194E-49E3-89CA-00A78D006B10/TopicalQuestions#contribution-1312F12E-2722-4A24-AA68-E98EFCE639CC

٥٨ انظري موقع المحكمة على الرابط التالي:https://asp.icc-cpi.int/states-parties

٥٩ راجعي بيان المحكمة على الرابط التالي: https://www.icc-cpi.int/news/situation-state-palestine-icc-pre-trial-chamber-i-rejects-state-israels-challenges

٦٠ انظري موقع المحكمة على: https://www.icc-cpi.int/court-record/icc-01/18-374

٦١ تاميرا شاربيط باروخ وتامي كانير، « إن مذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي هي قرار خطير وخطيب – وماذا بعد؟»، معهد دراسات الأمن القومي، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. انظري: https://www.inss.org.il/he/publication/icc-netanyahu-galant/

٦٢ انظري موقف منتدى كوهيلت على الرابط: https://www.kohelet.org.il/wp-content/uploads/2024/05/avraham-icc-strategy-HEB.pdf

63 Al Tamimi, Yussef; Piperides, Andreas: Third State obligations in the ICJ Advisory Opinion: Implications for the United Kingdom and Cyprus, VerfBlog, 14 Oct 2024. See: https://verfassungsblog.de/third-state-obligations-in-the-icj-advisory-opinion/.

٦٤ انظري الرابط التالي: https://apnews.com/article/netherlands-f35-israel-jets-ban-8b879c71115246aa16946a7597504c54

٦٥ انظري أعمال منظمة هند رجب على الرابط التالي: https://www.hindrajabfoundation.org/news

66 Nils Gilman, «Samuel Huntington Is Getting His Revenge,» FP, 21 Feb 2025. See: https://foreignpolicy.com/2025/02/21/samuel-huntington-fukuyama-clash-of-civilizations/#cookie_message_anchor.

٦٧ أنظري البيان المشترك لمجموعة لاهاي على الرابط التالي: https://thehaguegroup.org/the-hague-group-arabic/

المشهد الأمني-العسكري: إعادة تشكيل المشهد الأمني الإقليمي في ظِل الحرب على غزة

فادي نحاس

تحت المجهر

■ تعديل العقيدة الأمنية الإسرائيلية لتناسب بيئة إقليمية متغيرة باستمرار ■ إستراتيجية دفاع حدودية تعتمد على «الحزام الأمني» في أرض العدو ■ تقويض محور المقاومة وفكرة وحدة الساحات ■ إسرائيل تسعى لتغيير الواقع في غزة وتدفع نحو التهجير ■ الجيش الإسرائيلي يرفع الضغط العسكري على الضفة الغربية

التدمير «الردعي»: مدينة غزة يوم ٢٠ آذار ٢٠٢٥. (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

كشف هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ عن ضعف العقيدة الأمنية السابقة، مما يستدعي تعديلها لتكون أكثر ملاءمة للبيئة الإقليمية. تم اقتراح إستراتيجية أمنية رسمية محدثة بشكل دوري، تركز على «المنع الاستباقي» وتبني رؤية جديدة تهدف إلى تحقيق انتصار حاسم ضد الأعداء بدلًا من الردع التقليدي

إسرائيل تتبنى إستراتيجية دفاع حدودية جديدة تعتمد على «الطبقات الثلاث»، حيث تشمل تعزيز الدّفاع داخل أراضيها، إنشاء حواجز أمنية في أراضي العدو، وتفكيك الأسلحة والمجموعات المسلحة. الهدف هو منع التهديدات بشكل مستمر عبر تعزيز الدفاع الأرضي بدلًا من الاعتماد فقط على الدفاع الجوي

عملت إسرائيل على تفكيك العلاقة بين الساحات العسكرية المختلفة، خاصة في غزة وسورية. أدى هذا إلى ضربات إسرائيلية مستمرة ضد مواقع عسكرية إيرانية في سورية وتعزيز الحزام الأمني على الحدود. الهدف هو تقليل قدرة إيران على التأثير في النزاعات الإقليمية عبر فصل الجبهات العسكرية

حددت إسرائيل أهدافها في الحرب على غزة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مثل القضاء على «حماس» وتدمير بنيتها العسكرية. ورغم العمليات المستمرة في ٢٠٢٤، لم تحقق هذه الأهداف. خلال ٢٠٢٥، وبعد اتفاق وقف إطلاق النار، حافظت إسرائيل على نفوذها الأمني، لكن بعض التقارير تشير إلى أن التهجير قد يصبح جزءًا من إستراتيجيتها لتغيير الواقع في غزة

في ٢٠٢٤، استمر الجيش الإسرائيلي في عملياته في الضفة الغربية، بما في ذلك تدمير مخيمات جنين وطولكرم. تم فرض قيود شديدة على التنقل والحياة الاقتصادية، مع زيادة الضغط العسكري على السلطة الفلسطينية. في ٢٠٢٥، تبنت إسرائيل نهجًا يجمع بين الاحتلال العسكري وإعادة هندسة جغرافيا المخيمات في شمال الضفة الغربية

حققت إسرائيل أهدافها العسكرية على الجبهة اللبنانية، مثل إبعاد «حزب الله» إلى شمال نهر الليطاني، وفرض سيطرة الحكومة اللبنانية على الحدود. رغم ذلك، تبقى فرص العودة للاشتباك قائمة مع توجه أنظار إسرائيل نحو إيران

مدخل

أحدث هجوم ٧ أكتوبر والحرب الإباديّة على غزة سلسلة تفاعلات وأحداث ذات تبعات إقليمية ودوليّة مستمرة، ممتدة للعام ٢٠٢٥ وربما لما بعده، وأعاد صناع القرار والخبراء الإسرائيليون قراءة البيئة الإستراتيجية، وطرحوا سيناريوهات مستقبلية تنطلق من بيئة تتميز بسرعة التغيّر والاضطراب والتشابك بين الساحات، وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الإقليمية العميقة المترتبة على الحرب في غزة. يقدّم الفصل التالي قراءة تحليلية شاملة للمشهد الأمني والعسكري الإسرائيلي ويرصد أهم المتغيرات التي شهدها خلال ٢٠٢٤ ومطلع ٢٠٢٥، ويستكشف وجهتها والتداعيات الإستراتيجية المترتبة عليها.

ينقسم الفصل إلى خمسة محاور رئيسة، تبدأ بإعادة صياغة العقيدة الأمنيّة الإسرائيلية، حيث تُظهر تحوّلًا جوهريًّا في التفكير الإستراتيجي نحو مفاهيم «الردع الكامل» و«المنع الاستباقي» وبناء حزام أمني «ثلاثي الطبقات». أما المحور الثاني، فيعرض تطوّر الحرب على غزة والضفة، واعتماد إسرائيل سياسة الضغط الأقصى والتدمير الشامل لمقومات الوجود في غزة، وبالتوازي توسيع التموضع العسكري في الضفة الغربية وتدمير ممنهج لمخيمات شمالها. شكّلت الجبهة الشمالية مع «حزب الله» المحور الثالث، وتجلّت في مواجهة غير مسبوقة بلغت ذروتها باغتيال حسن نصر الله، وأسفرت عن فرض واقع جديد عنوانه «التطهير الحدودي» والحفاظ على حرية العمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان. يعرض المحور الرابع التحوّل في المشهد السوري بعد سقوط نظام الأسد، وتبني إسرائيل إستراتيجيةَ المنع الاستباقي في الجنوب السوري، بهدف إنشاء منطقة خالية من التهديدات. وفي المحور الخامس، يرصد التقرير التصعيد غير المسبوق بين إسرائيل وإيران، وتحول المواجهة إلى صراع مباشر استهدف المنشآت العسكرية الإيرانية، كما يناقش تطورات الملف النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، حيث تمضي طهران في سياسة «حافة الهاوية النووية»، فيما تسعى إسرائيل إلى التنسيق مع إدارة ترامب لفرض شروط صارمة أو التحرك عسكريًّا. ويُختتم الفصل بملخص تنفيذي يوضح أن عام ٢٠٢٥ لا يمثل نهاية مرحلة، بل تعميقًا لمسار بدأ في غزة، ويتبلور عبر هندسة أمنية جديدة لإسرائيل في المنطقة، مقابل تآكل مشروع المقاومة الإقليمي وغياب رؤية سياسية للحل.

أولًا: العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى أين؟ – النقاشات والطروحات

تتفق معظم مراكز الأبحاث المعنية بالدراسات الأمنية والإستراتيجية الإسرائيلية بأن أحد استخلاصات هجوم ٧ أكتوبر والحرب على قطاع غزة هو أن عقيدة الأمن القومي التي كانت سائدة قبل الهجوم بحاجة إلى تعديل وإعادة صياغة مفاهيمها وركائزها الأساسية، حيث كشفت الحرب عن نقاط ضعفها وعدم ملاءمتها لـ «البيئة الإقليمية». وتجمع التقييمات أن أحد أسباب الفشل السياسي في ٧ اكتوبر هو عدم وجود إستراتيجية أمنية رسمية، مما يستوجب كتابتها كوثيقة رسمية تُراجع وتحدّث بشكل دوري لتساهم في تنجيع عملية صنع القرار في مجال الأمن القومي في منطقة معقدة ومتغيرة،[1] وهو ما تم بالفعل اقتراحه كمشروع قانون جديد في نهاية ٢٠٢٤.[2]

إن الرؤية الأمنية التي تم تطبيقها حتى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ تمثلت في مواجهة القضايا الأمنية اليومية، ومحاولة تأجيل الحروب عن طريق الردع بأنواعه، والاعتماد على جيش نوعي صغير والحفاظ على جيش احتياطي كبير يتم تجنيده بناءً على تحذير استخباراتي، الأمر الذي استوجب إستراتيجية عسكرية مبنية على مفهوم الحروب القصيرة، ومبدأ «المعركة بين الحروب». إلا أن الحرب الحالية، خلقت شعورًا بأن هذه الرؤية قد فشلت، وأنه يجب على إسرائيل تبني رؤية جديدة تهدف إلى هزيمة العدوّ بشكل حاسم حتى لا يشكل تهديدًا مستقبليًا، مما يتطلب تغييرًا جذريًا في المعتقدات والمفاهيم في الوعي الإسرائيلي مثل «التضامن المطلق» و«التضحية بالمحتجزين» و«التضحية الوطنية (Patriotic Sacrifice)»، باعتبار أن الحرب التي تديرها إسرائيل منذ ٧ أكتوبر تختلف جوهريًا عن الحروب السابقة.

من أبرز عناصر أو مفاهيم العقيدة الأمنية التي تتم مراجعتها:

١,١ التفوق العسكري النوعي

في سياق النقاش والطروحات حول العقيدة الأمنية عام ٢٠٢٤، يشار إلى التشابه بين مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣ وبين المرحلة الراهنة، حيث تعززت في الذهنية العسكرية فكرة أن مجابهة «التهديد الوجودي» لإسرائيل يشترط حتمية التفوق العسكري التكنولوجي (النوعي) في ظل تراكم الفعالية والقدرة العسكرية للقوى الإقليمية المعادية، الأمر الذي يتطلّب تعميق التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

تتجه إسرائيل نحو توسيع الفجوة العسكرية بينها وبين القوى الإقليمية من خلال التركيز على تثبيت تفوقها النوعي العسكري خاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية، مثل تكنولوجيا الرادار والأنظمة المضادة للصواريخ («القبة الحديدية»، «مقلاع داود»، «حيتس»)، والطائرات بدون طيار (Drones)، وتكنولوجيا المعلومات العسكرية، وتطبيق الذكاء الاصطناعي، وصناعة البرمجيات العسكرية وغيرها، الأمر الذي يتطلب التنسيق والتعاون العسكري مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية.

هناك اهتمام واضح في تطوير المجال الإلكترومغناطيسي باعتباره عنصرًا حاسمًا في التفوق العسكري النوعي ورادعًا إستراتيجيًا أمام محيط إسرائيل الإقليمي. يلعب المجال الكهرومغناطيسي دورًا محوريًا في الصناعات والتطبيقات العسكرية بطرق متعددة ومتطورة، منها: أنظمة الرادار والاستشعار والتشويش المتقدّمة، والحرب الإلكترونية (Electronic Warfare)، الاتصالات والقيادة العسكرية عبر الأقمار الصناعية وغيرها. تمثّل هذه التطبيقات جزءًا من إستراتيجية عسكرية أوسع تعرف بـ «السيطرة على الطيف الكهرومغناطيسي»، والتي أصبحت عنصرًا حاسمًا في الصراعات العسكرية الحديثة.

١,٢ التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة

أثبت استمرار الحرب على غزة وتداعياته الإقليمية، أن التعاون الإستراتيجي هو أمر ضروري لإسرائيل إلى حدّ وجودي، وتراجَع النقاش الداخلي في إسرائيل حول أولوية مبدأ الاعتماد على الذات مقابل عمق التبعية وأثمانها.

أثبت استمرار الحرب على غزة وتداعياته الإقليمية، أن التعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة هو أمر ضروري لإسرائيل إلى حدّ وجودي، وتراجَع النقاش الداخلي في إسرائيل حول أولوية مبدأ الاعتماد على الذات مقابل عمق التبعية وأثمانها.

خلال فترة رئاسة ترامب الثانية، من المتوقع أن تتعزز العلاقات الأميركية الإسرائيلية، وهو ما ينعكس في دعم الإدارة الواسع لاحتياجات إسرائيل الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية والحفاظ على تفوقها العسكري النوعي، إلى جانب فرص تعزيز التعاون التكنولوجي والدفاعي، بالتزامن مع تجديد مذكرة التفاهم بشأن المساعدات الأمنية المقرر أن تبدأ في العام ٢٠٢٥,[٣] من الجدير ذكره، ان إسرائيل تحاول تجنب خلافات محتملة حول قضايا رئيسة، لا سيما في ما يتعلق بالسياسة تجاه إيران، ولم نشهد تطورًا في العلاقات الثنائية بين إسرائيل والصين، بل تسعى الأولى لفهم كيفية اندماجها في المعسكر الذي تقوده الولايات المتحدة في مواجهة الصين.[٤]

١,٣ إستراتيجية دفاع حدودية جديدة

من الواضح أنّ الدفاع وحده لا يمكن أن يمنع عمليات المقاومة تمامًا. في المرحلة الراهنة، تسعى إسرائيل إلى متابعة الحرب، بوسائل مختلفة، وعلى الساحات جميعها، تطبيقًا لإستراتيجية دفاع حدودية جديدة، وفحص فاعليتها وإمكانية استدامتها.

يطرح قادة عسكريون فكرة إستراتيجية دفاع حدودية جديدة وفق عقيدة «الطبقات (أنظمة حماية) الثلاث»،[٥] وتشمل: ١) الطبقة الأولى: الدفاع داخل الأراضي الإسرائيلية عبر تكثيف إنشاء حواجز أرضية وأنظمة مراقبة وقوات احتياطية داخل الحدود الإسرائيلية. ٢) تمثل هذه الطبقة خط الدفاع الأمامي الذي تخطط إسرائيل لإنشائه داخل أراضي الدول المجاورة، وتشمل منطقة عازلة في قطاع غزة، ومنطقة في

جنوب نهر الليطاني انطلاقاً من خمس نقاط حدودية في لبنان، ومنطقة تغطي كامل الجنوب السوري. على الرغم من الفعالية التي أظهرتها أنظمة الدفاع الإسرائيلية مثل «القبة الحديدية» و«مقلاع داود» و«السهم» في اعتراض آلاف المقذوفات والحد من الإصابات الكبيرة، فقد أدركت إسرائيل أن أنظمة الدفاع الجوي وحدها غير كافية. لذلك، بدأت باتباع استراتيجية جديدة تعتمد على إنشاء «حزام أمني» في المناطق المجاورة لحدودها لتعزيز دفاعاتها الأرضية. ٣) الطبقة الثالثة: نزع السلاح من المناطق المهددة: تسعى إسرائيل إلى تجريد المناطق التي تعتبرها مصدر تهديد من جميع الأسلحة الثقيلة، وإبعاد المجموعات المسلحة مثل «حزب الله» و«حماس» منها بالكامل. الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو إنشاء مناطق عازلة خالية من التهديدات العسكرية المباشرة لضمان الأمن الإسرائيلي.[٦]

١,٤ «المنع الاستباقي» كأولوية في العقيدة الأمنية

«المنع الاستباقي» يختلف عن «الضربة الاستباقية» في حالة «المعركة بين الحروب»، من حيث إنه بلا سقف، ويفترض القضاء على التهديد قبل أن يصبح خطرًا حقيقيًا. يؤسَّس «المنع الاستباقي» ليس على ضربات عسكرية مؤقتة فقط، بل ضمن حالة حرب مستمرة تهدف إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد.

يؤسَّس «المنع الاستباقي» ليس على ضربات عسكرية مؤقتة فقط، بل ضمن حالة حرب مستمرة تهدف إلى محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم رؤية إستراتيجية طويلة الأمد.

لعل المشهد السوري الجديد شكّل محفزًا أساسيًا في مبنى هرميّة عقيدة الأمن القومي، بل التحول في العقيدة الأمنية لإسرائيل، ووضع مفهوم «المنع الاستباقي» بدلًا من «الردع» و«الضربة الاستباقية» ضمن إستراتيجية «المعركة بين الحروب» ضد الخصم خارج إطار الحرب. فاحتلال مئات الكيلومترات والتهديدات الصريحة لوحدة سورية، ضمنت لإسرائيل ترتيبات أمنية وفق إستراتيجية دفاع جديدة ومفهوم «المنع الاستباقي»، بهدف تجريد المحافظات الثلاث (القنيطرة ودرعا والسويداء) من السلاح، ومنع وجود «تنظيمات مسلحة» أو قوات عسكرية فيها. أما في المشهد الفلسطيني، فينسجم مفهوم «المنع الاستباقي» مع أيديولوجيا اليمين الصهيوني الذي لا يؤمن بالوصول إلى تسوية مع الفلسطينيين ولا يرغب في دولة ثنائية القومية. ووفقًا لمفهوم الوزير بتسلئيل سموتريتش، يجب أن تشمل العقيدة الأمنية الإسرائيلية مبدأ الامتناع عن التسوية، بمعنى اختيار الحرب اللانهائية، أي حربًا مستمرة ضد الفلسطينيين.

١,٥ الردع

في الحرب على غزة، بدأ يتآكل الأساس المعرفيّ الذي بني عليه الرّدع، ما دفع بإسرائيل إلى إعادة

النظر في إستراتيجيتها الأمنية. وتشير التقديرات الإستراتيجية إلى أن الردع الكلاسيكي لم يعد مجديًا خاصة مع تنظيمات ذات عقيدة تراها إسرائيل راديكالية. قبل ٧ أكتوبر، أضاف رئيس الأركان السابق، هرتسي هليفي، إلى النظرية الأمنية مفهوم «الرّدع النسبي» بدلًا من الردع الكامل، ضاربًا مثال «حزب الله» و«حماس»، الذي ادّعى أن كليهما مردوع نسبيًّا، أيّ مردوع من خوض معركة شاملة مع إسرائيل، لكنّه غير مردوع من خوض مواجهة لن تؤدي إلى حرب شاملة.

وفقًا للمفهوم الجديد، أي الردع الكامل، لا فائدة من حرب قصيرة لا تقضي تمامًا على العدو. وإذا كان هدف الحرب هو النّصر التام، يجب بناء القوة لدعم مثل هذا الجهد، واستخدام التّهديد بالعقاب المُفرِط لمنع الطرف المقابل من القيام بمغامرة عسكرية ضدّها، استنادًا على تبنى «إستراتيجية الحدّ الأقصى» التي لم تتورع في ممارستها خلال الحرب على غزة.

> تسعى إسرائيل من خلال إستراتيجية الردع إلى جعل الانصياع والامتثال سلوكاً تلقائياً لدى أعدائها، بحيث يصبح الخضوع لإرادتها أمراً معتاداً ومتأصلاً في تفكيرهم وتصرفاتهم دون الحاجة إلى التهديد الفعلي المستمر.

لا يقوم الرّدع الكامل على مبدأ «استباقي»، حيث لا يفترض ممارسة القوة عبر تشكيل سلوك العدو ودفعه إلى رسم توقعات مفترضة حول مصيره في حال قرر مهاجمة إسرائيل. من هذا المنظور، تسعى إسرائيل من خلال إستراتيجية الردع إلى جعل الانصياع والامتثال سلوكاً تلقائياً لدى أعدائها، بحيث يصبح الخضوع لإرادتها أمراً معتاداً ومتأصلاً في تفكيرهم وتصرفاتهم دون الحاجة إلى التهديد الفعلي المستمر.

١,٦ تقويض مبدأ «وحدة السّاحات»

شكّل تقويض العلاقة بين « الساحات» عاملًا أساسيًّا في التحرك العسكري للجيش الإسرائيلي، وتكبد «حزب الله» الذي فتح جبهة إسناد مضبوطة خسائرَ كبيرةً طالت هيكله القيادي وسلاحه الإستراتيجي، وانتهى بفك الارتباط بين المواجهة معه ومع غزة، فيما وجدت إيران نفسها وسط معادلة معقّدة قد تجرّها إلى حرب مباشرة، تشارك فيها الولايات المتحدة.

وتوغّل الجيش الإسرائيلي في الأراضي السورية بعد سقوط نظام الأسد بهدف إنشاء حزام أمني حدودي، ووجَّه ضربات جوية للمواقع والمنشآت العسكرية في مناطق مختلفة، إضافة إلى الاستهداف المتكرّر لمطارَي دمشق وحلب، بهدف تصفية التموضع العسكري الإيراني في سورية.

ثانيًا: المشهد الأمني والعسكري في قطاع غزة والضفة الغربية

تشكّلت العلاقة الأمنيّة–العسكرية الإسرائيلية مع الفلسطينيين خلال عام ٢٠٢٤ استنادًا إلى إستراتيجية

«حسم الصراع». انعكس الأمر في تمسك إسرائيل بالقضاء على «حماس» وتدمير بنيتها العسكرية، في حين تتمسك في رفضها أيّ دور للسلطة الفلسطينية في قطاع غزّة بالتزامن مع محاولاتها تقويض السلطة في الضفة الغربية، وعرقلة محاولات إصلاحها لتمكينها من إدارة القطاع وحكمه. بل اعتمدت إسرائيل إستراتيجية «الحدّ الأقصى» في الحرب على غزة، والعمليات العسكرية المستمرة وغير المسبوقة في الضفة الغربية، بهدف إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية.

اعتمدت إسرائيل إستراتيجية «الحدّ الأقصى» في الحرب على غزة، والعمليات العسكرية المستمرة وغير المسبوقة في الضفة الغربية، بهدف إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية.

٢,١ الحرب على غزة

حددت إسرائيل أهدافها في الحرب على غزة منذ ٧ أكتوبر، وهي: القضاء الكامل على «حماس»، وتفكيك سلطتها، واستعادة الأسرى والمحتجزين، ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية. عكست هذه الأهداف رؤية بنيامين نتنياهو الذي جسدها بشعار «النصر المطلق». استمرت إسرائيل خلال ٢٠٢٤ بتوجيه الضربات العسكرية دون التمكّن من تحقيق هذه الأهداف.[٧] إلى جانب ذلك، سعت إسرائيل إلى تدمير قطاع غزة بشكل يحوّل القضايا المدنيّة (المتعلّقة بإعادة التهجير، والإعمار، والمساعدات الإنسانية والحكم المستقبلي لقطاع غزة) إلى جزء من الرؤية الأمنية–العسكرية تجاه قطاع غزة.

في هذا السياق، شكّل كانون الثاني ٢٠٢٥ منعطفًا في الحرب الإسرائيلية التي استمرت بدون توقف طيلة العام ٢٠٢٤، وذلك بدخول اتفاق وقف إطلاق النار المرحلي مع «حماس» حيّز التنفيذ في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥. ومع انتهاء المرحلة الأولى من الاتفاق بعد ٤٢ يومًا، لم تنتقل إسرائيل بعد إلى المرحلة الثانية (والتي تشمل المفاوضات على نهاية الحرب) لكنها لم تجدد القتال بشكل فوري، بل بعد عدة أسابيع.

احتفظت إسرائيل خلال المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار بسيطرة عملياتية كبيرة على حدود قطاع غزة ما عَكَس حساباتها الإستراتيجية بأن التخفيض المؤقّت للعمليات العسكرية المباشرة يعتبر وقفة تكتيكية –وليس انسحابًا إستراتيجيًّا– تخدم هدفها الفوري المتمثل في استعادة الرهائن مع الحفاظ على النفوذ الأمني على المدى الطويل. ومن الأمور الرئيسة في هذا النهج الأمني كان إصرار إسرائيل على الحفاظ على سيطرتها على محور صلاح الدين (فيلادلفي)، على الرغم من أن اتفاق المرحلة الأولى من وقف إطلاق النار نَصّ على الانسحاب من هذه المنطقة، مما قد يشير إلى عدم نية إسرائيل العودة إلى التموضع العسكري السائد قبل ٧ أكتوبر.

في ١٨ آذار ٢٠٢٥، استأنفت إسرائيل حربها على قطاع غزة، ملوحة بإمكانية توسيع العمليات العسكرية،

ومن بينها البرّية (رغم سيطرة الجيش الإسرائيلي عملياتيًا على نحو ٩٠٪ من جغرافيا القطاع)، لتحقيق أهداف الحرب التي لم تحققها طوال ١٥ شهرًا، مستندة إلى الدعم الأميركي شبه المطلق.

وفق تقارير إستراتيجية، تواجه إسرائيل تحدّيًا إستراتيجيًّا في المراحل المقبلة من المواجهة، فاستمرارها في الحرب بالطريقة السابقة نفسها، دون إستراتيجية سياسية موازية، قد لا يؤدي إلى تحقيق هدف القضاء على «حماس»، بل يمكن أن يدفع نحو الدخول في حرب استنزاف بانتظار النتائج السياسية لملفات ما بعد الحرب، قد يدفعها مرة أخرى إلى الانسحاب من القطاع دون تحقيق أهدافها، خاصة أن المؤسسة العسكرية تتحفظ من فكرة فرض الحكم العسكري التي تنعكس في الضم الجزئي أو الكامل لقطاع غزة.[٨]

وفي المقابل، رغم معارضة دولية متزايدة وتحديات قانونية وأخلاقية، فضلًا عن عدم وجود ضمانات حقيقية بقبول أيّ دولة لاستقبال أعداد كبيرة من سكان غزة، تتزايد المؤشرات التي تشير إلى أن فكرة التهجير تتحول بالفعل إلى إستراتيجية موازية لحرب الاستنزاف في غزة، حيث تعتمد الرؤية الإسرائيلية الحالية على مفهوم «الكماشة المزدوجة» التي تجمع بين استمرار الضغط العسكري المكثّف من جهة، وخلق ظروف معيشية قاسية تدفع نحو «هجرة طوعية» من جهة أخرى. هذه المقاربة تعرضها بعض التقارير الإستراتيجية الإسرائيلية كطريق لتحقيق «حسم غير تقليدي» للصراع في غزة.

يعكس هذا التوجه اعتماد إسرائيل، منذ بداية الحرب على غزة، إستراتيجية «الحدّ الأقصى» التي تسعى إلى «الحسم» من خلال تغيير جذري في الواقع الديمغرافي و«إعادة تشكيل» الواقع في غزة بشكل يضمن السيطرة الإسرائيلية المباشرة أو غير المباشرة على المنطقة، ويقلص من التهديدات المستقبلية.

٢,٢ استباحة غير مسبوقة للضفة الغربية

شهد العام ٢٠٢٤ استمرار العمليات الحربية في الضفة الغربية التي وصلت أوجها في ٢١ كانون الثاني ٢٠٢٥، عندما فتح الجيش عملية عسكرية واسعة شملت تدمير مخيمات جنين وطولكرم بشكل أساسي، وتموضعات عسكرية في قلب المخيمات ستستمر طيلة العام ٢٠٢٥، وتهجير عشرات الآلاف من الفلسطينيين منها، ضمن عملية حربية مستمرة.

تستمر العملية العسكرية الإسرائيلية وسط مجموعة من المتغيرات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا في التوافق بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية بشأن تدمير قطاع غزة وجعله غير صالح للسكن وضم إسرائيل، بالحدّ الأدنى، للمناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية إلى سيادتها.

في هذا السياق، تتقاطع العملية العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية مع الأهداف الإسرائيلية بين الضفة الغربية وقطاع غزة في محاولات إسرائيل خلق واقع ديمغرافي وميداني وجغرافي جديد فيهما، أيّ

إعادة هندسة الجغرافيا الفلسطينية، إذ يبقى قطاع غزة معزولًا عن الضفة ومنهكًا، فيما تواجه السلطة الفلسطينية تحديات مصيرية في فرض سلطتها على الضفة الغربية، وتجميد الدعم المقدم من الولايات المتحدة.

تَشابُه الإجراءات وتقاطع الأهداف بين القطاع والضفة، يكمن في صُلبه استنساخ منظومة عمل إسرائيل من قطاع غزة في الضفة الغربية، ما يعبر عن نفسه بهدم أعداد كبيرة من المنازل والبنى التحتية الحيوية كشبكات الصرف الصحي وأنابيب المياه في جنين، واستهداف المخيمات المتكرّر، ومن بينها مخيم جنين وطولكرم ونور شمس. كما أعلن الجيش الإسرائيلي عن مخططات لشقّ طرق واستحداث مسارات عسكرية في جنين وطولكرم لتحسين قدرة القوات العملياتية في الميدان، وضمان وصول المركبات العسكرية الثقيلة كالدبابات داخل المخيمات في شمال الضفة الغربية، وإتاحة الوصول السريع إلى أيّ نقطة فيها.

تَشابُه الإجراءات وتقاطع الأهداف بين القطاع والضفة، يكمن في صُلبه استنساخ منظومة عمل إسرائيل من قطاع غزة في الضفة الغربية، ما يعبر عن نفسه بهدم أعداد كبيرة من المنازل والبنى التحتية الحيوية، واستهداف المخيمات المتكرّر.

يمكن تلخيص الإستراتيجية العسكريّة وفَهم عمق الاستباحة غير المسبوقة لشمال شرق الضفة الغربية، من خلال تصريح وزير الدفاع، يسرائيل كاتس، بقوله: «إنه يجب التعامل مع مخيم جنين كالتعامل مع غزة، وأن هناك خططًا جاهزة لتطبيق ما جرى في مخيم جنين بباقي المخيمات إذا سلكت المقاومة طريق جنين، هذا يعني أن الهدف مقابلة أي مقاومة عسكرية في المرحلة القريبة بالتدمير الشامل للمخيم».[٩]

خلال العام ٢٠٢٤ وبداية العام ٢٠٢٥، تتعامل إسرائيل أمنيًا وعسكريًا مع الضفة الغربية على ثلاثة مستويات، وهي مستويات تعكس نهج الاستمرار في «ضبط» الأمور بالقوة، مع دون توضيح الرؤية السياسية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية بعد هجوم ٧ أكتوبر وما يترتب عليه ذلك، بحسب إسرائيل، أمنيًا وسياسيًا. هذه المستويات هي:

أولًا: انخراط واسع للجيش الإسرائيلي في السيطرة على الضفة الغربية عبر تموضعات غير قتالية تشمل بالدرجة الأولى الإشراف على نحو ٧٩٠–٨٠٠ حاجز عسكري.[١٠] إن تحويل محافظات الضفة الغربية إلى جزر منفصلة وشبه معزولة، يتطلب انخراط وحدات كاملة من الجيش الإسرائيلي، وهي حالة تتطلب من المنظومة الأمنية جهودًا إضافية تتعلق بالبعد الإداري والعملياتي والتي لا يبدو أن لها سقفًا زمنيًا، مع استعداد المنظومة الأمنية إلى الاستمرار في هذه الحالة خلال العام ٢٠٢٥–٢٠٢٦.

ثانيا: منذ بداية ٢٠٢٥، بدأ الجيش الإسرائيلي بتبني نهج جديد في شمال الضفة الغربية، حيث لم تعد العمليات العسكرية محدودة زمنيًا (آخر عملية عسكرية محدودة زمنيًا استمرت ٣٥ يومًا ابتداء من ٢٨ آب ٢٠٢٤)، بل تطورت إلى تموضع مستمر داخل المدن والمخيمات، الأمر الذي ينسجم مع تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي عن احتمال استمرار هذا «الاحتلال» حتى نهاية ٢٠٢٥ حتى تحقيق الأهداف العسكرية. يمثّل هذا التموضع تعليقًا فعليًا وغير معلن لتفاهمات أوسلو بشأن إعادة انتشار

الجيش الإسرائيلي إلى خارج المناطق المصنفة «أ»، وإلى حدّ ما يعود الجيش إلى مرحلة السيطرة الميدانية المباشرة كما كان قبل اتفاقيات أوسلو. من جهة، يمنح الجيش حرية عملياتية أوسع، لكنه يزيد الاحتكاك اليومي بالسكان، بما يشمل تهجير سكان وإجراءات عسكرية تحول دون عودتهم خلال العام ٢٠٢٥، مما يجعل مصير الحملة العسكرية مرتبط أكثر بالمستوى السياسي ورؤيته تجاه شمال الضفة الغربية وليس فقط بالمخرجات العملياتية التي تتعلق بمحاربة العمل الفلسطيني العسكري.

ثالثًا: المركب الثالث في تعامل المنظومة الأمنية–العسكرية يتعلق بعمل الإدارة المدنيّة ووحدة المنسق، وقنوات التنسيق الأمني والمدني التي شهدت تحولًا جذريًا في نهجها تجاه سكان الضفة الغربية والسلطة الفلسطينية على حد سواء. يتجسّد هذا التغيير في التخلي عن سياسة «التسهيلات لضرورات أمنية» التي كانت تعتمدها إسرائيل، والانتقال إلى نهج أمني–عسكري يعتمد بشكل أساسي على القوة المفرطة والتضييق المستمر. منذ السابع من أكتوبر، تم إيقاف دخول العمال بشكل مستمر، كما جرى تصعيد استهداف السلطة الفلسطينية ماليًا من خلال زيادة العقوبات عليها. في الماضي، كانت الإدارة المدنية تتبع سياسة الضغط المتقطع، مع الحرص على المحافظة على توازن بين فرض الأمن بالقوة وتسهيل التنقل والحياة الاقتصادية، وذلك لتجنب تفاقم الاعتراضات الفلسطينية والتي كانت تعتبر في عقيدتها مؤشرًا على خطر تصاعد الانتفاضات وردود الفعل. لكن، منذ السابع من أكتوبر، تبنت المنظومة الأمنية نهجًا جديدًا يعتمد على التصعيد المستمر في العنف، متخلية عن مركبات «الجزرة» التي كانت جزءًا من إستراتيجيتها في الماضي.[١١] يعكس هذا التغيير تحولًا إستراتيجيًا في طريقة التعامل مع الفلسطينيين، حيث أصبح الاعتماد الأساسي على الضغط العسكري والأمني الذي يتزايد بشكل تدريجي، في إطار رؤية تهدف إلى فرض السيطرة المطلقة. في صلب هذا التحول، ينتصب أمام المنظومة الأمنية–العسكرية تحدٍّ يتعلق بمشروع «فرض السيادة» الذي يعتزم سموتريتش واليمين الجديد في إسرائيل تنفيذه، خصوصًا وأن سموتريتش كان قد صرح في تشرين الثاني ٢٠٢٤ أمام ضباط الإدارة المدنية عن مساعي عملية لتفكيك الإدارة المدنية، وإحداث تحولات مصيرية في مستقبل أراضي الضفة الغربية، وهي تحولات لم تتضح بعد استعدادية المنظومة الأمنية للتعامل معها.[١٢]

لا بد من رؤية هذه المستويات الثلاثة التي تشير إلى تحول في الرؤية الأمنية– الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية في ضوء موقف سموتريش والمستوطنين الذي أعلن سابقًا بأن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة على الضفة»، الأمر الذي يضع السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو في حالة مصيرية ضبابية.

لا بد من رؤية هذه المستويات الثلاثة التي تشير إلى تحول في الرؤية الأمنية- الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية في ضوء موقف سموتريش والمستوطنين الذي أعلن سابقًا بأن «عام ٢٠٢٥ هو عام فرض السيادة على الضفة»، الأمر الذي يضع السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو في حالة مصيرية ضبابية.

ثالثًا: الجبهة الشمالية: تحليل المواجهة بين إسرائيل و«حزب الله» ٢٠٢٤

تجمع المراكز البحثية ذات صلة بوضع السياسات الإسرائيلية تجاه الساحة اللبنانية على إنجاز الأهداف العسكرية العينية في الحرب، وتحديدًا «تطهير الحدود» من وجود «حزب الله» بالقرب منها والعمل على إزالة مواقع «حزب الله» على طول الحدود الشمالية لإسرائيل وتأمين مستوطنات الشمال وعودة عشرات آلاف سكان القرى التي تعرضت منذ أواخر ٢٠٢٣ لقصف متواصل من «حزب الله» وأصبحت غير قابلة للسكن أو الحياة. وأيضًا، منع ما يسميه نتنياهو تكرار هجوم ٧ أكتوبر، وخلق الظروف الملائمة لاتفاق وقف إطلاق النار الذي يدفع قوات «حزب الله» إلى ما وراء نهر الليطاني، تماشيًا مع قرار الأمم المتحدة ١٧٠١.[١٣]

٣,١ دلالات المواجهة العسكرية

أدى استهداف قيادات الحزب وكوادره والضربات العسكرية التي وجهت له إلى اضعافه بشكل كبير، وانعكس ذلك على محور المقاومة ككل.

وكانت إسرائيل افتتحت هجومها على حزب الله في ١٧ أيلول ٢٠٢٤، بعملية واسعة فجرت خلالها آلاف أجهزة الاستدعاء المحمولة التي يستخدمها عناصر «حزب الله» وكوادره أثناء تحركهم خارج مواقعهم. وتعد هذه أكبر هجمة غير تقليدية الطابع يتعرض لها «حزب الله». ثم في ٢٠ أيلول، استهدفت هيئة قيادة «قوات الرضوان» وقوات نخبة الحزب، في اجتماع لها في ضاحية بيروت الجنوبية، مما أدى إلى مقتل العشرات منهم. ومن ثم اغتيال أمين عام «حزب الله»، حسن نصر الله، واغتيال رئيس المجلس التنفيذي هاشم صفي الدين.

وصلت الضّربات التي وجهت لـ «حزب الله» ذروتها في اغتيال حسن نصر الله، الذي شكّل ضربة معنوية وإستراتيجية لمحور المقاومة الذي تقوده إيران،[١٤] بل باغتياله أدرك الحزب أنه أصبح أكثر انكشافًا مما تصور.

٣,٢ اتفاق وقف إطلاق النار: دلالاته وتحدّياته

حقّقت إسرائيل، من وجهة نظرها، معظم أهدافها العينية المرتبطة بالحرب على الجبهة اللبنانية، حيث تم إبعاد «حزب الله» إلى شمال نهر الليطاني وتكليف الحكومة اللبنانية ببسط سيادتها حتى الحدود الدولية تماشيًا مع قرار مجلس الأمن ١٧٠١، مع وجود جهاز مراقبة للولايات المتحدة الأميركية لتطبيق القرار. وكان من أهم آثاره الفصل بين الحرب على غزة و«جبهة الإسناد» اللبنانية.

يرى كلا الطرفين «حزب الله» وحكومة نتنياهو، أن الاتفاق هو مجرّد اتفاق إجرائي لوقف النار وتنفيذ القرار ١٧٠١، وليس معاهدة لإنهاء حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل. ولأن الاتفاق نصّ على فترة انتقالية

من ستين يومًا قبل أن يستقر وقف النار، وتنسحب القوات الإسرائيلية بشكل تدريجي إلى جنوب الخط الأزرق وتعمل الولايات المتحدة على تسهيل التفاوض غير المباشر بين إسرائيل ولبنان للتوصل إلى حدود برية معترف بها، فستظل أسباب اندلاع المواجهة قائمة بعد تمسك إسرائيل بعدم الانسحاب من النقاط الحدودية الخمس التي لا تزال عالقة بين لبنان وإسرائيل، (تضاف إلى التواجد الإسرائيلي في الشطر الشمالي لبلدة الغجر والمنطقة المحاذية لها شمالاً). ويبدو أن إسرائيل تسعى إلى إنشاء حزام أمني حتى نهر الليطاني، ورفع مستوى الضغوط على «حزب الله» بما يحدّ من قدرته على التعافي وإعادة تنظيم صفوفه، والحفاظ على حرية عملياتية عسكرية في جنوب لبنان، مع توقع بقاء بعثة اليونيفيل بعد إدخال تعديلات على آليات عملها

تتجه الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية تجاه الجبهة اللبنانية نحو تطبيق مبدأ «المنع الاستباقي»، ما يعني إمكانية تطوره إلى حرب استنزاف على الحدود وهو أمر مرهون برد المقاومة اللبنانية على ذلك.[١٥] وبالمقابل، يسعى أصحاب القرار ومخططو السياسات في الحكومة الإسرائيلية إلى وضع خريطة سياسية، تحت عنوان تغيير العلاقات الإسرائيلية – اللبنانية، من خلال العمل في لبنان من دون تدخل علني وتعزيز القيادة اللبنانية الجديدة في ظل انتخاب رئيس جمهورية جديد. لكن، يبقى السؤال المطروح لدى إسرائيل: هل أصبحت المؤسسات الأمنية والعسكرية اللبنانية قادرة على إعادة تأسيس نفسها كقوة دولة يمكن لجميع اللبنانيين أن يثقوا بها، بما في ذلك المُكوِّن الشيعي؟

أما من جهة «حزب الله»، بعد المواجهة العسكرية وتوقيع اتفاق الهدنة بين الطرفين، فقد فشل الحزب في الحفاظ على إستراتيجية الردع مع إسرائيل، ونجحت الأخيرة في تحويله من جيش إقليمي مدعوم إيرانيًا إلى منظمة محلية غير رادعة، بعد أن أوقعت به الحرب خسائر فادحة في البنية القيادية ومواقع تخزين وتصنيع عسكرية والقوات المقاتلة.

في السياق نفسه، كشفت الحرب أن تحالف محور المقاومة لم يكن مبنياً على قواعد إستراتيجية متينة، وأن هناك تضخيماً وتهويلاً في تصوير قوة هذا المحور وقدراته منذ تأسيسه.

في السياق نفسه، كشفت الحرب أن تحالف محور المقاومة لم يكن مبنياً على قواعد إستراتيجية متينة، وأن هناك تضخيماً وتهويلاً في تصوير قوة هذا المحور وقدراته منذ تأسيسه. فعندما فُرضت الحرب الشاملة على «حزب الله»، لم يتحرك حلفاؤه في إيران والعراق واليمن وسورية بشكل جدّي لمساندته. ناهيك عن الضغوط التي تعرض لها الحزب من إيران خاصة، للموافقة على وقف إطلاق النار، التي لم يكن خافيًا أنها تبنت سياسة عدم التصعيد لوقف النزيف الجيو إستراتيجي، فاستمرار الحرب في لبنان يفتح الباب لكافة أنواع المخاطر على وضعها الإقليمي، بل على الأرض الإيرانية ذاتها.

بالمجمل، كان لهجوم ٧ أكتوبر والحرب الإبادية التي أعقبته على غزة «تأثير الدومينو»؛ أدت الحرب على

«حزب الله» إلى إضعافه وأجبرته على تقليص قواته في سورية، إلى جانب تحويل تركيز الجيش الروسي نحو الصراع في أوكرانيا، أسهم ذلك -وإن بشكل غير مباشر- في سقوط نظام بشار الأسد،[١٦] بعد ١٣ يومًا فقط من إعلان وقف إطلاق النار بين «حزب الله» وإسرائيل. ومع سقوط نظام الأسد تفكّك محور المقاومة أو على الأقل ضعف بشكل غير مسبوق.

رابعًا: إسرائيل أمام المَشهد السوري الجديد

شكّل سقوط نظام الأسد تحولًا إستراتيجيًا مهمًا بالنسبة لإسرائيل، حيث أدى إلى توجيه ضربة قوية لمحور المقاومة الإيراني، وتحديدًا إضعاف القدرة الإيرانية على دعم «حزب الله» وتسليحه، كما أفقد إيران ممرًا إستراتيجيًا مهمًا للوصول إلى البحر المتوسط. وقد ترافق ذلك مع تراجع النفوذ الروسي في المنطقة، حيث خسرت موسكو حليفًا رئيسًا وتقلصت قدرتها العسكرية في سورية.

شكّل سقوط نظام الأسد تحولًا إستراتيجيًا مهمًا بالنسبة لإسرائيل، حيث أدى إلى توجيه ضربة قوية لمحور المقاومة الإيراني، وتحديدًا إضعاف القدرة الإيرانية على دعم «حزب الله» وتسليحه، كما أفقد إيران ممرًا إستراتيجيًا مهمًا للوصول إلى البحر المتوسط.

حتى اللحظة، يتّسم الموقف الإسرائيلي من الإدارة الجديدة في سورية بالتّعقيد والحذر رغم الخطاب البراغماتي للقيادة السورية الجديدة، وتعهد أحمد الشرع باحترام اتفاقية فضّ الاشتباك لعام ١٩٧٤، وتأكيده على عدم رغبة سورية في الصراع مع إسرائيل، ومنع استخدام الأراضي السورية لشن هجمات ضد إسرائيل.[١٧]

أسباب القلق الإسرائيلي:

- الخلفية الجهادية لأحمد الشرع وتنظيمه. فالخبرة التاريخية للشرع في تنظيم القاعدة وتصنيفه كإرهابي مطلوب من قبل الولايات المتحدة، تجعل إسرائيل متحفظة في تقييم نواياه الحقيقية.[١٨]
- يشكّل الخوف من تصاعد النفوذ التركي في سورية تحديًا آخر لإسرائيل، مع احتمال تشكيل محور تركي-قطري-إخواني قد يكون معاديًا لإسرائيل.[١٩]
- تفجر حرب أهلية في سورية أو تحول سورية إلى دولة فاشلة ما يعني تحولها لتربة خصبة لظهور تنظيمات معادية لإسرائيل.

٤,١ المَنع الاستباقي في مواجهة الوضع المستجدّ في سورية

اعتمدت إسرائيل مبدأ «المَنع الاستباقي» كركيزة لإستراتيجيتها العسكرية في مواجهة الواقع السوري الجديد، وذلك عَبر شنّ عمليات عسكرية كثيفة ومستمرة، ضمن فرضية حالة الصراع والحرب القائمة

مع سورية، بهدف محاولة إعادة تشكيل الواقع على الأرض، بما يخدم مصالح إسرائيل الإستراتيجية. تعتمد هذه الإستراتيجية على فرض ضمانات وترتيبات أمنية تقوم على تحويل المناطق المتاخمة للحدود الإسرائيلية حتى دمشق وتحديدًا منطقة جبل الشيخ والمحافظات الثلاث: القنيطرة ودرعا والسويداء، إلى مناطق منزوعة السلاح ومنع وجود تنظيمات تراها معادية.

في سياق توصيات السياسة الإسرائيلية لتطوير إستراتيجية دفاعية جديدة على الحدود الشمالية، مع تجنب التورط المباشر في الصراع السوري، الأمر الذي يتم بالتنسيق مع الإدارة الأميركية،[٢٠] عززت إسرائيل سيطرتها على المنطقة العازلة في الجولان، وبذلت جهودًا مضادة لإنشاء منطقة منزوعة السلاح، وبالتوازي السعي إلى تقوية علاقاتها مع جماعات من «الأقليات» في سورية خاصة الدروز. والأبرز، انطلقت الهجمات غير المسبوقة على المواقع والمنشآت العسكرية في سورية، بناء على عدة دوافع رئيسة: أولًا: تدمير أسلحة إستراتيجية للجيش السوري تحت ذريعة منع وقوعها في أيدي «تنظيمات إسلامية راديكالية». ثانيًا: استهداف القوات والمنشآت الإيرانية في سورية. ثالثًا: اختبار وتطوير تكتيكات وقدرات عسكرية جديدة، خاصة – تجربة طائرات F-35 الجديدة، وتطوير أساليب مواجهة منظومات الدفاع الجوي الروسية المتطورة، والحفاظ على التفوق العسكري والردع الإستراتيجي في المنطقة من خلال إثبات القدرة على اختراق الدفاعات الجوية السورية المدعومة روسيًا والحفاظ على حرية العمل العسكري في المجال الجوي السوري.[٢١]

خامسًا: إسرائيل وإيران عام ٢٠٢٥: مُفترَق طرق إستراتيجي؟

حدد رئيس الأركان الإسرائيلي، إيال زمير، أولويات الإستراتيجية العسكرية لعام ٢٠٢٥، بقوله: «عام ٢٠٢٥ سيكون عام الحرب» في سياق التركيز على استمرار الحرب على قطاع غزة، مشيرًا إلى أهمية قيمة «النصر» في المعركة، و«مواجهة» إيران في ظل تآكل قدرة «محور المقاومة» على تهديد إسرائيل، مع الحفاظ على الإنجازات العسكرية وتعميقها في ساحات أخرى.[٢٢]

شهد عام ٢٠٢٤ خروج المواجهات بين إسرائيل وإيران عن شكلها التقليدي إلى ضربات مباشرة ومعلَنة شكّلت مرحلة جديدة وخطيرة كانت كلتا الدولتين تسعى لتجنبها. ورغم نجاح إسرائيل في اعتراض معظم الصواريخ في الهجومين على إسرائيل في العام ٢٠٢٤ فإنهما خَلَقا حالة قلق في إسرائيل، إذ تطلّب صدّهما إقامة تحالف ضخم يشمل عدة دول على رأسها الولايات المتحدة، ما يكشف عن هشاشة إستراتيجية تُبقي الأمن الإسرائيلي مرتبطًا بعوامل خارجية، وأثار الهجوم الثاني خاصة تساؤلًا لدى الإسرائيليين حول قدرة إيران على تهديد الأمن الإسرائيلي بسبب المسيّرات والصواريخ الدقيقة. وفي المقابل، أن الهجوم الإسرائيلي في تشرين الثاني ٢٠٢٤، الذي استهدف منشآت الدفاع الجوي ومنظومة

تصنيع الصواريخ الإيرانية، زاد الشكوك داخل القيادة الإيرانية بشأن قدرتها على تقديم ردع فعّال ضد إسرائيل، وشكل الهجوم الإسرائيلي على المنشآت الإيرانية صباح ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ الذي جاء ردًا على الهجمات الصاروخية الإيرانية في مطلع تشرين الأول، ضربة مهمة أدت حسب إسرائيل، إلى إضعاف منظومة الدّفاع الصاروخي والطائرات المسيّرة الإيرانية، كما أَسهمت في ردع إيران عن اتّخاذ إجراءات تصعيديّة، إذ أظهرت أن إسرائيل تمتلك القدرة والإمكانية لإلحاق أضرار جسيمة في العمق الإيراني.

ورغم ما أصاب محور المقاومة المدعوم إيرانيًا من ضعف شديد وتفكّك، فإن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، تشير إلى أن إيران ما زالت تتشبث ببقاء محور المقاومة، خاصة «حزب الله»، وإلى أن إيران تعتبر وجود حركات مقاومة تتفق معها كإستراتيجية فعالة لبناء «عمق إستراتيجي» خارج حدودها يسمح لها بإدارة مواجهات مع إسرائيل أو غيرها من خارج حدودها.

ورغم ما أصاب محور المقاومة المدعوم إيرانيًا من ضعف شديد وتفكّك، فإن التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية، تشير إلى أن إيران ما زالت تتشبث ببقائه، وإلى أنها تعتبر وجود حركات مقاومة تتفق معها كإستراتيجية فعالة لبناء «عمق إستراتيجي» خارج حدودها.

٥,١ العقوبات الاقتصادية

تتوافق إسرائيل مع توجهات إدارة الرئيس ترامب على إعادة تطبيق سياسة «الضغوط القصوى» تجاه إيران، لكن مع تعديلات تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في المنطقة. ومع ذلك، تبقى الإدارة الأميركية منفتحة على إمكانية التفاوض مع إيران إذا أظهرت استعدادًا للتجاوب مع المطالب الأميركية الأساسية.[٢٣]

ويتضمن الموقف الأميركي تشديد العقوبات الاقتصادية على إيران، مع التركيز على قطاع النفط والتجارة الدولية، وتقليص قدرة إيران على تصدير نفطها، وتقييد وصولها إلى النظام المالي العالمي، ومنع الشركات الدولية من التعامل مع إيران من خلال التهديد بالعقوبات الثانوية. وكانت إيران طورت خلال السنوات الماضية آليات للتكيف مع العقوبات وتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع دول مثل الصين وروسيا.

من الجدير ذكره، أنع رغم أن التحالف مع روسيا والصين يمثل خيارًا إستراتيجيًا لإيران لمواجهة الضغوط الأميركية، فهو محفوف بالتحديات. فمع روسيا، هناك تعاون عسكري متزايد وتبادل أسلحة وتكنولوجيا، مع اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة قيد التوقيع. لكن هناك مخاوف من استخدام روسيا هذه العلاقة كورقة مساومة مع ترامب في حلّ الأزمة الأوكرانية. أما الصين، فرغم اعتماد إيران المتزايد عليها في تصدير النفط واتفاقية التعاون مدة ٢٥ عامًا، فإن بكين تتردد في المخاطرة بعلاقاتها مع واشنطن.

٥,٢ الملف النووي

يعتبر البرنامج النووي أهم أدوات الرّدع الإيرانية، ورغم أن إيران تصر على أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية، فإن القيادة الإيرانية ترى أن امتلاك قدرة نووية عسكرية – أو حتى القدرة على تحقيقها عند الحاجة – يمثّل، كما يشير عدد من المحللين، ضمانة بقاء للنظام، ويمنع أيّ تهديد خارجي.

في سياق الحرب على قطاع غزة، يشهد الموقف الإيراني تحولًا جوهريًّا في التّعامل مع برنامجها النووي، حيث بدأ المسؤولون الإيرانيون يتحدثون بشكل أكثر صراحة عن إمكانية تطوير قدرات نووية عسكرية، أي الانتقال من مرحلة «العتبة النووية» نحو مرحلة تطوير أسلحة نووية، في حال تعرضها إلى تهديد وجودي من إسرائيل أو الدول الغربية. يعكس هذا التحول في الخطاب الإيراني تغيرًا إستراتيجًا عميقًا في النظرة إلى دور السلاح النووي في حماية الأمن القومي الإيراني. وخاصة إن زيادة قدرات الردع الإيرانية، مثل تطوير الصواريخ الباليستية والطائرات بدون طيار، قد تكون غير كافية في ظل تطور التهديدات الأمنية، مما يعزز المواقف داخل طهران المؤيدة لاتخاذ خطوات نحو تحقيق «الاختراق النووي».

باعتقادنا، قد تتمسك إيران في المرحلة الراهنة في اتباع سياسة «حافة الهاوية النووية»، حيث تحتفظ بالقدرة على تطوير السلاح النووي في وقت قصير دون اتخاذ الخطوة النهائية. هذا النهج يمنحها قدرًا من الردع الإستراتيجي مع تجنب المخاطر المباشرة للتسلح النووي. إلا أن هذا الموقف قد يتغير بشكل دراماتيكي إذا شعرت القيادة الإيرانية بوجود تهديد وجودي للنظام أو إذا وجدت الظروف الدولية والإقليمية مواتية لاتخاذ خطوة التسلح النووي، رغم إدراكها أن هذه الخطوة ستواجه برد فعل دولي عنيف قد يشمل عملًا عسكريًّا إسرائيليًّا أو أميركيًّا.[٢٤]

تنظر إسرائيل بقَلَق بالغ إلى التطوّرات الأخيرة في الموقف الإيراني المتعلّق ببرنامجها النووي، وترى أن إيران تستغل الظروف الحالية للإسراع في تطوير قدراتها النووية كوسيلة ردع إستراتيجية، أو تعزيز موقفها التفاوضي مع واشنطن أو تسريع قدرتها على تجاوز العتبة النووية كخيار إستراتيجي لإعادة تأسيس ردع فعّال. وتعتقد المؤسسة الأمنية أن النافذة الزمنيّة للتعامل مع التهديد النووي الإيراني تضيق بسرعة. فمع تآكل قدرة محور المقاومة على تهديد إسرائيل، قد تجد طهران أن الظروف مواتية للمضي قدمًا في برنامجها النووي. كما أن التّقارب الإيراني المتزايد مع روسيا والصين يمنحها غطاءً دوليًّا يمكن أن يشجعها على اتخاذ خطوات جريئة في هذا الاتجاه.[٢٥]

في ضوء هذا التقييم، يبدو أن الخيار الأكثر ترجيحًا، هو التنسيق مع إدارة ترامب بتوجيه إنذار نهائي لإيران يتضمن شروطًا صارمة بشأن برنامجها النووي. هذا المسار قد يمنح فرصة أخيرة للحلّ الدبلوماسي، مع الاحتفاظ بخيار العمل العسكري. ويتيح هذا الخيار أيضًا وقتًا لتعزيز التنسيق الأميركي–الإسرائيلي وبناء غطاء دولي وإقليمي أوسع لأي عمل عسكري محتمل.[٢٦]

إجمال

يمثّل عام ٢٠٢٥ امتدادًا لحالة الحرب التي ميّزت المشهد الإقليمي المتشابك خلال عام ٢٠٢٤. وتشير التقديرات الإستراتيجية إلى أن الرؤية العسكرية والإستراتيجية الإسرائيلية تضع في مقدمة أولوياتها التّركيز على «التهديد الإيراني» وخصوصًا مصير «المشروع النووي»، مع السّعي للحفاظ على المَكاسب العسكرية وتعميقها في ساحات متعددة، والحفاظ على ما أنجزته من تقويض «وحدة الساحات»، وإضعاف «محور المقاومة» وتحجيم «حزب الله» والحفاظ على قدرة التدخّل الحرّ في المشهد السوري الجديد.

ترصد إسرائيل بعين الحذر والقلق العميق تطورات الموقف الإيراني وتسارع وتيرة برنامجها النووي، وقد تتجه نحو خيار إستراتيجي مدروس يتمثل في التنسيق المكثف مع إدارة ترامب لتوجيه إنذار حازم ونهائي لطهران يتضمن شروطًا صارمة وملزمة بشأن تقييد برنامجها النووي وتفكيك جوانبه الخطرة. يفتح هذا المسار الدبلوماسي الصارم نافذة أخيرة للتسوية السياسية، مع الإبقاء على خيار الضربة العسكرية المحسوبة قائمًا ومُعدًّا. كما يتيح هذا النهج الإسرائيلي فسحة زمنية ثمينة لتعزيز آليات التنسيق الأميركي–الإسرائيلي وحشد الدعم الدولي والإقليمي اللازم لإضفاء الشرعية على أي تحرك عسكري محتمل ضد المنشآت النووية الإيرانية.

الهوامش

١ تاريخيًا، لم تعتمد إسرائيل قط استراتيجية مكتوبة للأمن القومي منذ تصريحات بن غوريون أمام مجلس الوزراء عام ١٩٥٣، بل تركت هذه المسألة لتقديرات المسؤولين السياسيين والعسكريين، رغم وجود إجماع ضمني على بعض المبادئ العامة غير المكتوبة.

2 Efraim Inbar, "Time to Revise Israel's Military Doctrine", JISS, 17 March 2025. See: https://jiss.org.il/en/inbar-time-to-revise-israels-military-doctrine.

3 Eldad Shavit, The Trump Administration Policy Recommendations for Israel, INSS, Policy Paper, 26 January 2025. See: https://www.inss.org.il/publication/trump-policy-paper/.

4 Jesse R. Weinberg & Alon Berkman & Rebecca Meller, The American Foreign Aid Package and Its Implications, INSS Insight No. 1867, 19 June 2024. See: https://www.inss.org.il/publication/the-us-foreign-aid-package/

٥ رون بن يشاي، «دروس ٧/١٠: لإسرائيل استراتيجية دفاع حدودية جديدة من ثلاث طبقات»، يديعوت أحرونوت، ٢٥ شباط ٢٠٢٥. انظر: https://www.ynet.co.il/news/article/b1btcz5q1g

6 Tobin, Andrew. «Israel Secretly Building Buffer Zones Inside Lebanon and Gaza.» Washington Free Beacon, 31 January 2025. See: https://freebeacon.com/israel/israel-secretly-building-buffer-zones-inside-lebanon-and-gaza

7 Udi Dekel, The Long-Awaited Victory Over Hamas Was Not Achieved—What Now? INSS insight, No. 1950, 20 February 2025; Tomer Dekel, Hamas and the New Great Game, Strategic Assessment, Vo. 27, No. 1, March 2024; Tamir Hayman, The Day After": The Development of the War Requires Brave Decisions, INSS Policy Paper, 12 April 2024. https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2024/04/Day-After-04-ENG.pdf.

8 Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon — Goals, Alternatives and Consequences", INSS Policy Paper, 14 October 2024.

٩ آنا بارسكي، في الطريق لإخلاء مدينة جنين؟ اقتراح إسرائيل كاتس يجنن العالم العربي، موقع معاريف، بتاريخ ١١ آب ٢٠٢٥. انظري: https://www.maariv.co.il/news/politics/article-1123981

١٠ انظري: https://www.unocha.org/publications/map/occupied-palestinian-territory/west-bank-access-restrictions-november-2024

11 https://www.inss.org.il/publication/central-command/

12 https://www.ynet.co.il/news/article/bkldluke1e

13 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon.

14 Hillel Frish, Thwarting leaders during war is beneficial, JISS, 12 Aug 2024. See: https://jiss.org.il/frisch-eliminating-leaders.

15 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon.

16 Peter Felstead, "The domino effect that opened the road to Damascus –and an uncertain Syria", ESD, 9 Dec 2024. See: https://euro-sd.com/2024/12/major-news/41804/the-road-to-damascus/.

17 "Guy Hazut & Ofer Shelah, "The IDF Ground Operation in Lebanon

18 Gershon Hacohen, Israel and the Emerging Trends in Syria, BESA, Feb 4, 2025. https://besacenter.org/israel-and-the-emerging-trends-in-syria.

19 Efraim Inbar, Syria and the Middle East Are No Safer After the Fall of Assad, JISS, 13.12.2024. https://jiss.org.il/en/inbar-syria-and-the-middle-east-are-no-safer-after-the-fall-of-assad.

20 Carmit Valensi, A New Era in Syria: Winners, Losers, and Implications for Israel, INSS Policy Paper, 12 Jan 2025.https://www.inss.org.il/publication/syria-new-era.

21 Eran Lerman, Deterrence is not dead: With necessary modifications, it remains central to Israel's defense doctrine JISS, 26 Nov 2024

٢٢ يوآف زيتون، تكشفت خطط زامير – وكذلك التعيينات، Ynet، بتاريخ ٥ آذار ٢٠٢٥. انظري: https://www.ynet.co.il/news/article/sjhekmliyg

23 Keith Johnson, Trump Returns to 'Maximum Pressure' on Iran, FP, February 5, 2025.

Brian Katulis & Alex Vatanka & Patricia Karam, beyond "Maximum Pressure" in US Policy on Iran: Leveraging Regional Partners to Contain Iran›s Actions and Shape its Future Choices Study, Middle East Institute, January 30, 2025.

24 Hamdi Malik, Making Iran Choose Between the Bomb and Bankruptcy, The Washington institute for Near East Policy, 13 Jan 2025. See: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/making-iran-choose-between-bomb-and-bankruptcy.

25 Tamir Hayman (ed), The State of Israel's National Security: Doctrine and Policy Guidelines for 2025–2026, INSS, 6-9. See: https://www.inss.org.il/wp-content/uploads/2025/02/SecurityPolicy-Version-ENG_digital-1.pdf

26 Eldad Shavit, The Trump Administration Policy Recommendations for Israel, INSS Policy Paper, 26 Jan 2025.https://www.inss.org.il/publication/trump-policy-paper.

المشهد الاقتصادي: عامٌ اقتصادي شكَّلته الحَرب

عاص أطرش

تحت المجهر	■ تُظهر سنة كاملة من الحرب تراجعًا في المؤشرات الاقتصادية ■ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٪، وانخفاض في الناتج المحلي التجاري بـ ٠,٦٪ ■ ارتفاع في مصروفات الوزارات الأمنية بـ ٧٢٪ ■ صعود الدين العام إلى أعلى مستوياته بعد عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٦٩٪ من الناتج ■ تخفيض في التدريج الائتماني لإسرائيل ■ تخطيط مستقبلي لأعلى ميزانية منذ قيام إسرائيل للعام ٢٠٢٥

مشهد تل أبيبي (١٨ آذار ٢٠٢٥): استقطاب داخلي، و«خلفية» اقتصادية. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

سنة كاملة من الحرب تكلّف ميزانية الدولة: ١٠٠ مليار شيكل، صندوق التعويضات الادّخاري ١٨,٥ مليار شيكل، مساعدات أميركية وخارجية غير محددة نهائيًا حتى الآن مع تقديرات بأن تبلغ تكلفة الحرب الاقتصادية ٢٥٠ مليار شيكل قابلة للارتفاع حسب المستجَدّات الجيوسياسية في المنطقة.

تراجع في مؤشرات الاقتصاد الكليّ، فمعدل النمو في الناتج المحلي ١٪، أما معدل التضخم فبلغ ٣,٢٪، ويدلّ سوق العمل على تشغيل كامل (معدل بطالة سنوي ٣٪) مع وجود معدل بطالة موسعة في الشهر الأخير للسنة يزيد عن ٧٪ بسبب التغيّب عن العمل.

شركات التدريج العالمية الثلاث تخفّض التدريج الائتماني لإسرائيل، مع تحذيرات مستقبلية وارتفاع علاوة المخاطرة، وعجز في ميزانية الحكومة بقيمة ١٣٦,٢ مليار شيكل، وارتفاع الدين العام بالنسبة للناتج إلى ٦٩٪. وارتفاع مصروفات الوزارات الأمنية بـ ٧٢,١٪ (١٦٨,٨ مليار شيكل).

تراجع في غالبية القطاعات والأسواق الاقتصادية، وخاصة قطاعيّ السياحة والبناء، مع تراجعات متفاوتة في باقي الأسواق والقطاعات حتى المركزية منها، مثل قطاع الهايتك، فيما دلّت مؤشرات الأسهم وسندات الدّين على ارتفاع في مؤشرات العوائد مقارنة مع الأسواق العالمية خاصة في النصف الثاني من السنة ووصول احتياط العملة الأجنبية إلى ٤١,١٪ من الناتج.

تأثيرات الحرب على الاقتصاد الفلسطيني كارثيّة، فمعدل النمو تراجع بأكثر من ٢٧٪، ومعدل التضخم وصل إلى ٤٧٪، أما البطالة فطالت أكثر من ٥١٪ من قوة العمل، وَدَخَل غالبية الفلسطينيين في غزة والضفة إلى دائرة الفقر.

تشير التوقعات والتنبؤات المستقبلية للأعوام ٢٠٢٥ –٢٠٢٦ إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية في إسرائيل وفلسطين، لكن ذلك يبقى رهنًا بالتطورات والمستجدات الجيوسياسية في المنطقة.

مدخل

لم تعهد إسرائيل حربًا طويلة الأمد منذ قيامها، الأمر الذي يكلفها غاليًا على المستوى الاقتصادي، فالتكاليف الحربية المباشرة التي نفذت خلال العام ٢٠٢٤، حسب تقرير وزارة المالية، بلغت ١٠٠ مليار شيكل، إضافة إلى ١٨ مليار شيكل من صندوق التعويضات؛ أي ما مجموعه ١١٨ مليارًا، وهذه التكاليف هي تكاليف المحاسبة، وليست التكاليف الاقتصادية، فهناك تكاليف أخرى كخسارة أيام العمل لتجنيد قوة الاحتياط، وخسارة في مداخيل الدولة، إضافة إلى تكاليف مدنية كثيرة مثل إعادة السكان إلى بيوتهم والتعويضات عن الأضرار والزيادة في الفوائد على الدين العام، وغيرها من التكاليف الأخرى، مما يرفع التكاليف الاقتصادية الحربية إلى ٢٥٠ مليار شيكل حسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي.

تضاعفت ميزانية الحرب خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، وبلغت أكثر من ٢٠٪ من ميزانية الدولة، وما يقارب ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن نصيب وزارة الدفاع من الميزانية سيرتفع خلال الأعوام القادمة، حتى لو انتهت الحرب مع نهاية العام ٢٠٢٤، حسب متطلبات الوزارة حاليًا.

تضاعفت ميزانية الحرب خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٢، وبلغت أكثر من ٢٠٪ من ميزانية الدولة، وما يقارب ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير التقديرات إلى أن نصيب وزارة الدفاع من الميزانية سيرتفع خلال الأعوام القادمة، حتى لو انتهت الحرب مع نهاية العام ٢٠٢٤، حسب متطلبات الوزارة حاليًا.

ضمن هذا الواقع، يناقش المشهد الاقتصادي أهم الجوانب الاقتصادية خلال العام، معتمدًا بذلك على بيانات ومعطيات دائرة الإحصاء المركزية، ووزارة المالية، وبنك إسرائيل ومصادر أخرى، ويتوزع على أربعة أقسام. يعرض القسم الأول مؤشرات عامة مثل معدل النمو، والتضخم المالي، والعمل والبطالة والدين العام والتدريج الائتماني. أما القسم الثاني فيعرض ويناقش تأثير الحرب على القطاعات والأسواق الاقتصادية مثل التجارة الخارجية، والهايتك، والسياحة وسوق المال. أما القسم الثالث يستعرض السياسات الاقتصادية المالية والنقدية وانعكاساتها. ويأتي القسم الرابع ليلقي الضوء على أثر الحرب على الاقتصاد الفلسطيني، ويُختتم الفصل بتوقعات وتنبؤات مستقبلية للاقتصاد الإسرائيلي ضمن سيناريوهات مختلفة ومرتكزة على الأجواء الجيوسياسية في المنطقة.

أولًا: مؤشرات اقتصادية عامة

أثرت الحرب على كافة القطاعات الاقتصادية، فالحياة الاقتصادية توقفت بشكل شبه كامل في كلّ من «غلاف غزة» وشمال البلاد، ولوحظ شلل شبه كامل لقطاعات اقتصادية، إضافة للتأثير على الممتلكات الخاصة والعامة، أما التأثيرات الأخرى فتعاني منها غالبية القطاعات وخاصة البناء والعقارات، والسياحة،

والهايتك والقطاعات الأخرى، والدليل على ذلك التأثير الكلي على الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الشكل رقم ١. فمع بداية الحرب في الجنوب انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير لعام ٢٠٢٣ بـ ٢٠,٨٪، ومن ثم ارتفع في الربع الأول، وعاد لينخفض في الربع الثاني مقارنة مع الأول ويرتفع من جديد في الربعين الثالث والرابع، خاصة على أثر كثافة الحرب في لبنان في كلّ من شهري تشرين الأول وتشرين الثاني، وتبقى مقارنة هذه الأرباع أقل مما كان عليه النمو في الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠٢٣ في زمن الانقلاب القضائي، وأقل بكثير من العام ٢٠٢٢.

تشير توقعات وزارة المالية إلى أن نمو الناتج المحلي المقدَّر للعام ٢٠٢٤ هو ٠,٤٪، أما بنك إسرائيل فإنه يتوقع نموًا بـ ٠,٥٪، وجاءت بيانات دائرة الإحصاء لتظهر أن معدل النمو في الناتج في العام ٢٠٢٤ بالأسعار الثابتة بلغ ١٪ وبالتالي فإن نموًا بهذه النسبة يعني انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بـ ٠,٣٪ بسبب كونه أقل من معدل النمو السكاني. ودلّت توقعات بنك إسرائيل على أن الاستهلاك الشخصي سيرتفع بـ ٤٪ والاستثمار في الأصول الثابتة (بدون السفن والطائرات) سينخفض بـ ٧,٥٪، في حين يرتفع الاستهلاك العام بـ ١٢٪ وتنخفض الصادرات (بدون المجوهرات والستارت أب) بـ ٥٪، وكذلك تنخفض الواردات المدنية بـ ٢٪، وبالتالي يتوقع بنك إسرائيل بأن معدل النمو في العام ٢٠٢٥، بناء على سيناريوهات متفائلة سيبلغ ٤٪.[١]

شكل رقم 1: التغيير في الناتج المحلي الإجمالي

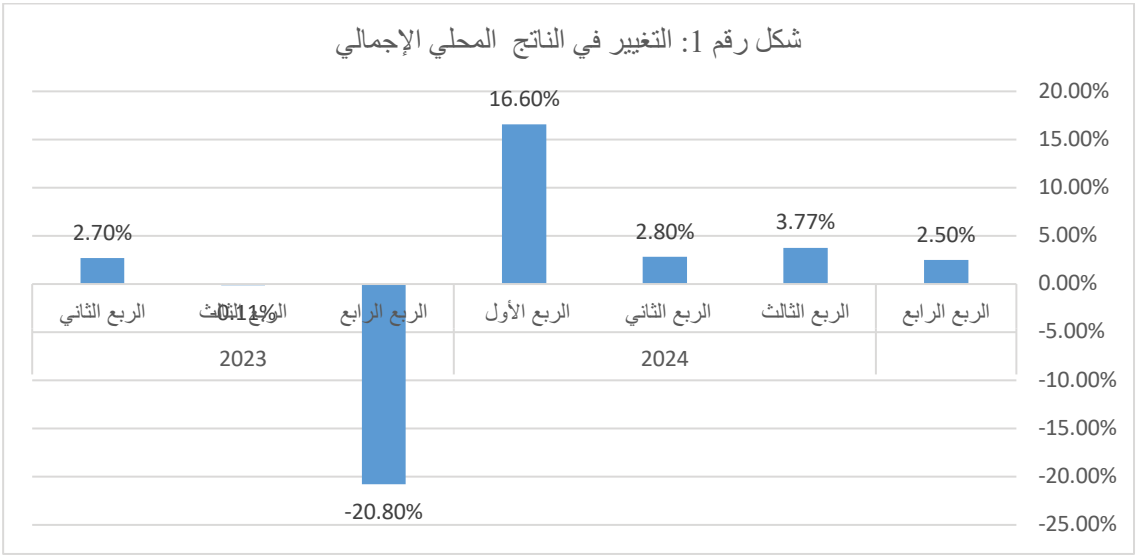

التضخم المالي

ارتفع جدول غلاء المعيشة في العام ٢٠٢٤ بـ ٣,٢٪ مقارنة مع ٣٪ في العام السابق، في هذا العام ارتفعت جميع مركبات سلّة المشتريات مقارنة بالعام ٢٠٢٣ باستثناء الأثاث وأجهزة البيت الذي انخفض

بـ ٠,١٪، وكان الارتفاع الأعلى لمركّب بند الآخر الذي يشمل فيه التبغ والسجائر، ومجوهرات وساعات وخدمات أخرى (٦,٩٪)، والأغذية (٤,٣٪) والسكن (٤,١٪)، أما باقي البنود فارتفعت بين (١,٦٪- ٣,٢٪).[٢] لقد لوحظ أن الارتفاع الأعلى للأسعار كان في شهر آبن إذ ارتفع جدول غلاء المعيشة بـ ٠,٩٪ ، وكانت المساهمة الأعلى في ارتفاع الأسعار في هذا الشهر للخضروات وكذلك أسعار السفر إلى الخارج، أما الانخفاض الأكبر فكان في شهر تشرين الثاني، إذ انخفضت الأسعار بـ ٠,٤٪ وكان الانخفاض الأكبر للبنود الذي شهدت ارتفاعًا في شهر آب، إضافة إلى أسعار الفنادق والضيافة (ارتفاع وتيرة الحرب في شمالي البلاد)، واستمر هذا الانخفاض في شهر كانون الأول (فترة وقف إطلاق النار في الشمال)، وكانت الانخفاضات الأعلى في البنود نفسها التي كانت في شهر تشرين الثاني (شكل رقم ٢)، أما على مستوى تأثير ارتفاع الأسعار على طبقات المجتمع، فإن التأثير الأكبر كان على الخُمس الأدنى (الطبقة الفقيرة) من طبقات المجتمع إذ ارتفع معدل التضخم بـ ٣,٣٪، وارتفع بـ ٣,٢٪ على الخمس الأعلى (الطبقة العليا).[٣]

شكل رقم 2: جدول غلاء المعيشة للمستهلك لعام 2024- نسبة التغيير الشهري (%)

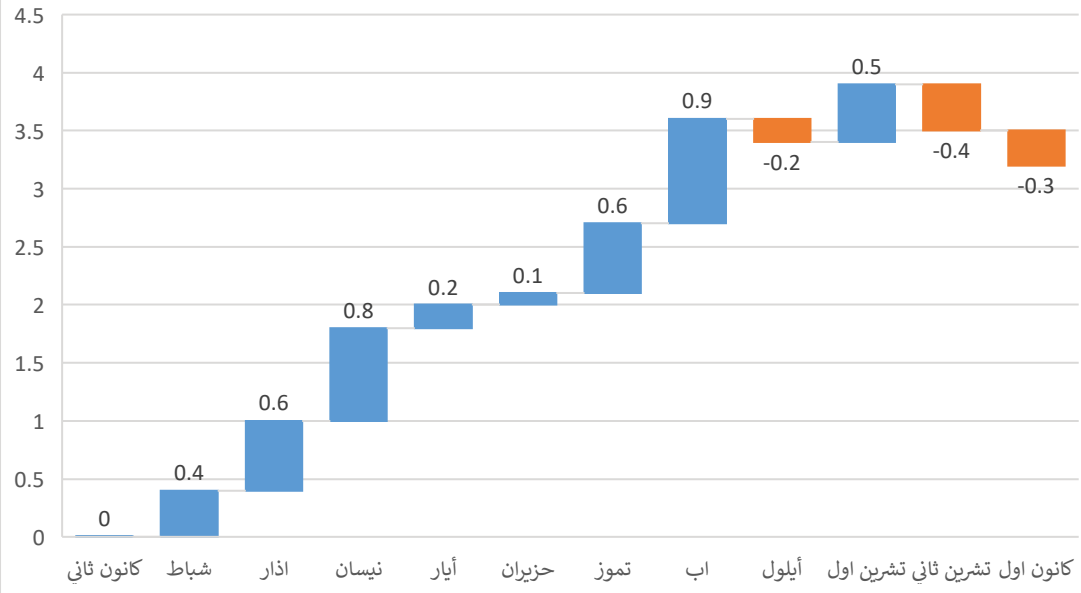

بلغ معدل التضخم التراكمي في السنوات الخمس الأخيرة (٢٠١٩- ٢٠٢٤): ١٤,٢٪، ففيها انتشرت جائحة كورونا وابتدأت الحرب الروسية الأوكرانية إضافة للحرب على غزة والجبهات الأخرى في المنطقة، ونتيجة لذلك تأثرت هذه السنوات بعوامل عديدة خارجية وداخلية، مثل ارتفاع أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار سلاسل الإمداد إضافة للأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ورغم أن الاقتصاد

الإسرائيلي لم يتأثر كاقتصادات العالم الخارجي نتيجة لأسعار الطاقة، وحافظ على ارتفاع في معدلات التضخم أقل من معدلات التضخم العالمية حتى العام ٢٠٢٣، فإن معدل التضخم في العام ٢٠٢٤ كان أعلى من معدلات التضخم في الاقتصادات المتطورة، فارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة في العام ٢٠٢٤ بلغ ٢,٩٪، ومنطقة اليورو ٢,٤٪، والصين ٠,٢٪، والجدير بالذكر وجود ارتفاعات متفاوتة في منطقة اليورو(فارتفاع الأسعار في هولندا وألمانيا كان أعلى من إيطاليا وفرنسا على سبيل المثال).[٤] أما في منطقة الشرق الأوسط فارتفاع الأسعار في فلسطين بلغ نحو ٥٠٪ وبالذات في غزة إذ بلغ الارتفاع ٢٢٧٪ مقارنة بـ ٣٪ في الضفة الغربية، وفي مصر ارتفعت الأسعار مع نهاية السنة بـ ٢٧,٥٪ و١,٥٦٪ في الأردن.

العمل والبطالة

يتميز سوق العمل في إسرائيل بتشغيل كامل، فمعدل الاشتراك في قوة العمل من جيل ١٥ سنة فما فوق بلغ في عام ٢٠٢٤ ما نسبته ٦٢,٧٪، ووصلت النسبة بين الرجال ٦٦٪ وبين النساء ٥٩,٦٪، وهي نسب بفارق أقل من ١٪ بين الجنسين مقارنة مع ٢٠٢٣، أما معدل البطالة فقد بلغ ٣٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣,٤٪ في العام ٢٠٢٣، وبرز أيضًا أن البطالة بين النساء أقل منها لدى الرجال، بواقع ٣,١٪ بين الرجال و ٢,٨٪ بين النساء، مقارنة مع معدل بطالة ٣,٦٪ بين الرجال و ٣,٢٪ بين النساء في العام ٢٠٢٣،[٥] أما معطيات شهر كانون الأول ٢٠٢٤ فتشير إلى معدل بطالة أقل انخفاضًا (٢,٦٪)، ومع إضافة المتغيبين كل الأسبوع عن عملهم؛ أي البطالة الموسّعة فتصل إلى ٧,٢٪.[٦]

الدين العام للناتج والتدريج الائتماني

على أثر الحرب الدائرة في المنطقة وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي وتصاعد الدين العام للناتج في العام ٢٠٢٣ بعدما كان يسير في اتجاه الانخفاض، مع توقعات في بداية عام ٢٠٢٤ بأن الدين العام للناتج يسير في اتجاه تصاعدي، خَطَت شركات التدريج الائتماني العالمية نحو تخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل خلال العام ٢٠٢٤. ابتداء من شهر شباط، قررت شركة مودس تخفيض التدريج الائتماني إلى مستوى A2 مع تنبؤات سلبية خلال العام، ومع الاقتراب من نهاية السنة فإن شركات التدريج الائتماني الثلاث خفّضت التدريج الائتماني نتيجة الأوضاع الجيوسياسية وكثافة الحرب وأثرها على الأداء الاقتصادي إلى مستويات لم تعهدها إسرائيل من قبل كما يظهر جدول (١).

جدول ١: مستوى التدريج الائتماني لإسرائيل في العام ٢٠٢٤

	مودس (Moody's Investors Service)	فيتش (Fitch Ratings)	اس اند بي (S&P)
التدريج الائتماني	Baa1	A	A

صاحَبت تخفيض التدريج الائتماني من جانب شركات التدريج الثلاثة تحذيرات سلبية مستقبلية خصوصًا أن توقعاتها تشير إلى ارتفاع الدين العام للناتج، وأن المؤشرات تدلّ أن النمو في الناتج المحلي سيكون قريبًا من الصفر خلال العام ٢٠٢٤. ومع ارتفاع العجز في ميزانية الحكومة، ارتفع الدين الحكومي من الناتج ليصل إلى ٦٧,٦٪ مقارنة بـ ٥٩,٩٪ في العام ٢٠٢٣، وهكذا ارتفع الدين العام من الناتج إلى ٦٩٪ مقارنة بـ ٦١,٣٪ في العام ٢٠٢٣. لقد وصل الدين العام للناتج أعلى نسبة له بعد العام ٢٠١٠، باستثناء سنة انتشار جائحة الكورونا التي وصل فيها الدين العام للناتج ٧٠,٧٪. وبذلك بلغ حجم الدين العام ١٣٢٩,٣ مليار شيكل مقارنة بـ ١١٢٧,٤ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣،[٧] معبرًا عن الزيادة في التكلفة الحربية خلال العام ٢٠٢٤ وتخصيص ميزانيات ضخمة لوزارة الدفاع وبعض الوزارات المدنية التي تعالج عودة السكان الذي تم إخلاؤهم من شمال إسرائيل، وتقديم المساعدات المالية للمستوطنات والمواطنين في شمال إسرائيل وفي مستوطنات غلاف غزة، الأمر الذي أثر على ميزانية الدولة ورفع العجز فيها.

صاحَبت تخفيض التدريج الائتماني من جانب شركات التدريج الثلاثة تحذيرات سلبية مستقبلية خصوصًا أن توقعاتها تشير إلى ارتفاع الدين العام للناتج، وأن المؤشرات تدلّ أن النمو في الناتج المحلي سيكون قريبًا من الصفر خلال العام ٢٠٢٤.

ثانيًا: تأثير الحرب على القطاعات والأسواق الاقتصادية

لم تترك الحرب قطاعًا أو سوقًا اقتصاديا إلا وأثّرت عليه سلبيًا، فقطاع البناء الذي يعتمد على العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية بالأساس تراجع بشكل كبير على أثر منعهم من الدخول إلى إسرائيل، وتوقفت الكثير من الورش العاملة قريبًا من خطوط المواجهة سواء في غلاف غزة أو في شمال البلاد على الحدود اللبنانية.

على الرغم من جلب آلاف العمال من الهند ودول شرق آسيا والأفريقيين فإن قطاع البناء لا يزال يعاني نقصًا في العمال ويعاني من إنتاجية ضئيلة، خاصة أن التقارير أشارت إلى تدني إنتاجية العمال غير

الفلسطينيين مقارنة بالفلسطينيين، إضافة لذلك، ساهم استدعاء العمال الإسرائيليين للخدمة في الاحتياط في ذلك، خاصة العمال أصحاب المهارات العالية كالمهندسين والفنيين والإداريين. وفي هذا الباب، سنناقش كيفية الأداء الاقتصادي لبعض الفروع والقطاعات والأسواق في ظل سنة من الحرب.

٢,١ التجارة الخارجية

انخفضت الصادرات السلعية خلال العام ٢٠٢٤ بـ ٩,٧ مليار شيكل (٤,٢٪) مقارنة مع العام ٢٠٢٣، وبلغ حجمها ٢٢٣,٦ مليار شيكل، بينما بلغت الواردات السلعية ٣٣٩,٦ مليار شيكل بارتفاع ١,٤ مليار شيكل عن السنة السابقة، ووصل العجز في التجارة السلعية ١١٥,٩ مليار شيكل بارتفاع ١٠,٦٪ مقارنة مع السنة السابقة.

ومن الدول التي شهدت ارتفاع الصادرات السلعية (بدون المجوهرات): إقليم هونغ كونغ، ورومانيا، وأوكرانيا، ومالطا وليتوانيا، أما الدول التي انخفضت إليها الصادرات بشكل ملحوظ فهي: تركيا، والسويد، والمملكة المتحدة، وسلوفانيا، وكوريا الجنوبية، وكندا، وروسيا. وارتفعت الواردات بشكل ملحوظ من: البرازيل، والإمارات العربية، واليونان، وتايلند، ورومانيا، وهونغ كونغ، والدول التي انخفضت منها الواردات بشكل ملحوظ هي: تركيا، والسويد، وأستراليا، وبتسوانا. وتشير هذه القوائم إلى علو الفرضية التي تفيد أن التجارة الخارجية مع هذه الدول تأثرت من المواقف السياسية تجاه الحرب على غزة.

تظهر أيضًا معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن القارة الأوروبية تتصدر التجارة الخارجية مع إسرائيل، فالصادرات السلعية لأوروبا تشكل ٣٦٪ من الصادرات الإسرائيلية مع أنها انخفضت بـ ٧,٩٪ خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام ٢٠٢٣، وتليها القارة الأميركية إذ تشكل ٣٠,٩٪ من الصادرات الإسرائيلية وبالذات الولايات المتحدة الأميركية التي تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها أكثر من ٦٢٪ من مجمل الصادرات إلى القارة الأميركية، مع الإشارة إلى أنها انخفضت بـ ٢,٧٪ خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة مع العام السابق. ومن ثم تأتي آسيا التي تشكل الصادرات السلعية الإسرائيلية إليها نحو ٢٠٪ بانخفاض ٦,٣٪ عن السنة السابقة، وباقي دول العالم ١٣٪. وتتغير الصورة بالنسبة للواردات، فأوروبا هي المورد الأول لإسرائيل، ومن ثم آسيا وبالذات الصين التي تشكل الواردات منها ما يقارب ٤٩٪ من مجمل الواردات الآسيوية، وفي المرتبة الثالثة أميركا مع فرق بسيط عن باقي دول العالم.[٨](شكل رقم ٣،٤).

شكل رقم 3: الصادرات السلعية - 2024

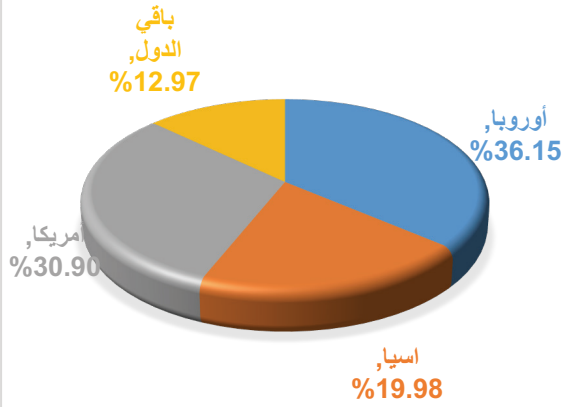

شكل رقم 4: الواردات السلعية - 2024

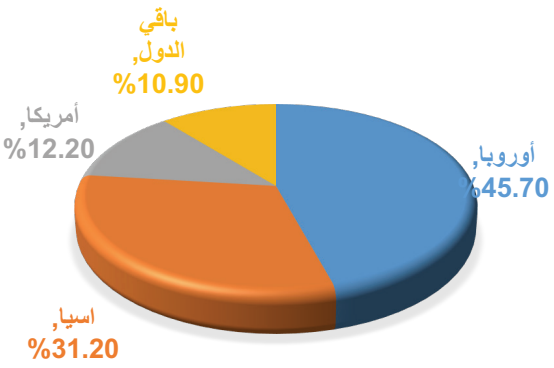

وبالمجمل، فإن مجموع صادرات السلع والخدمات في الثلاثة أرباع الأولى من السنة بلغ ١١٤,٥ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٥٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ١٥٦,١ مليار دولار في العام ٢٠٢٣. أما استيراد السلع والخدمات فقد بلغ ١٠١,٣ مليار دولار، ومن المتوقع أن يتجاوز ١٣٣ مليار دولار مع نهاية ٢٠٢٤ مقارنة مع ١٣٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ .[٩]

ذُكر سابقًا أن حجم التجارة الخارجية تأثر بالحرب على غزة ولبنان، والمثال الأبرز على ذلك انخفاض التجارة الخارجية مع تركيا، أما هجمات الحوثيين على الملاحة البحرية فكان لها تأثير عالمي، مع أنها كانت موجهة في الأساس للناقلات البحرية المتوجهة إلى إسرائيل، فالواردات السلعية الإسرائيلية من آسيا وأوقيانوسيا التي تمر من البحر الأحمر، تشكل ٦٥٪ من مجمل الواردات، فمن الصين وحدها بلغت الواردات ٤٩٪ من المجمل الواردات السلعية كما ذكر سابقًا، مما اضطر السفن المتجهة لإسرائيل لإطالة الطريق بـ ١١٤٪ على أثر إزاحتها حول إفريقيا والعبور للبحر المتوسط عبر رأس الرجاء الصالح. أما الصادرات السلعية فيمر ٥٪ منها عبر الأحمر إلى آسيا وأوقيانوسيا وشرق أفريقيا، فرغم أن العمل بميناء إيلات توقف تمامًا على أثر الهجمات الحوثية الذي يشكل ٠,٧٪ من وزن البضائع المفرغة في إسرائيل، وارتفاع أسعار النقل والتأمين، فإن ارتفاع الأسعار لم يكن ذا وزن كبير، وبقي تأثيره محدودًا بشكل عام.[١٠] أما التأثير على المستوى المحلي فقد أثّر إيقاف العمل بميناء إيلات محليًا على اقتصاديات المدينة.

٢,٢ قطاع الهايتك

شهد قطاع الهايتك تحديات عديدة خلال العام ٢٠٢٤، فإضافة إلى التباطؤ العالمي فيه الذي بدأ في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، جاءت الحكومة بخطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣، ومن ثم حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. أثرت هذه التحديات وبالذات خلال العام ٢٠٢٤ على المشتغلين في هذا القطاع نتيجة التحاقهم بالاحتياط وترك أماكن عملهم، إضافة لذلك فإن شركات التدريج الائتماني خفضت التدريج الائتماني لإسرائيل الأمر الذي قلل من جذب المستثمرين الأجانب.

شهد قطاع الهايتك تحديات عديدة خلال العام ٢٠٢٤، فإضافة إلى التباطؤ العالمي فيه الذي بدأ في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢، جاءت الحكومة بخطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣، ومن ثم حرب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. أثرت هذه التحديات وبالذات خلال العام ٢٠٢٤ على المشتغلين في هذا القطاع نتيجة التحاقهم بالاحتياط وترك أماكن عملهم، إضافة لذلك فإن شركات التدريج الائتماني خفضت التدريج الائتماني لإسرائيل الأمر الذي قلل من جذب المستثمرين الأجانب. رغم كل ذلك، فقد بلغت الاستثمارات في هذا القطاع نحو ٩,٧ مليار دولار بارتفاع، ما يعني أكثر من مليار دولار مقارنة مع العام ٢٠٢٣. تميز هذا القطاع في هذه السنة بالمركزية، حيث ارتفع التركز في أوساط وشركات ومستثمرين، وارتفعت الاستثمارات في الشركات السيبرانية (Cyber companies) ووصلت إلى ٤٢٪ من مجمل الاستثمارات. وخلال الحرب زادت المبادرات في مجال الـ Defence-Tech وارتبط قطاع الهايتك كثيرًا بالشركات االسيبرانية وشركات البرمجة وانخفضت من جهة أخرى الاستثمارات في المجالات المساندة في تطوير السلع والعمليات التجارية.[١١] وبالمجمل فإن قطاع الهايتك يشغل ما يقارب ٤٠٠ ألف عامل يشكلون ١٦٪ من العاملين في الوسط التجاري. وأشارت التقارير إلى إن نسبة العاملين في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني للعام ٢٠٢٤ كانت ٩٪ و ٩,٢٪ من عدد العاملين في إسرائيل، ويساهم بنحو ٤٠٪ من معدلات النمو في الناتج التجاري، إضافة إلى أن ١٨٪ من الناتج المحلي يتم إنتاجه من خلال قطاع الهايتك، وأكثر من ٥٠٪ من التصدير ينسب إليه بحيث يعتبر قطاعًا مركزيًا للاقتصاد الإسرائيلي كمثل كثير من الدول التي لديها ثروات طبيعية كالنفط والغاز ويشكل عصبًا مركزيًا في اقتصادها، وبالتالي فإن قطاع الهايتك الإسرائيلي حافظ على استقرار نسبي رغم تأثيرات الحرب، أما التوقعات لهذا القطاع فتشير إلى حدوث انتعاش في العام ٢٠٢٥ مع التركيز على مجال الذكاء الاصطناعي. لكن هذه التوقعات تبقى مرهونة بالأحداث السياسية في إسرائيل والجيوسياسية في المنطقة.

٢,٣ قطاع السياحة

أشارت بيانات دائرة الإحصاء المركزية إلى انخفاض كبير في السياحة الوافدة إلى إسرائيل، فقد دخل إليها ٩٧٤,٤ ألف زائر منهم ٩٦١,٣ سائح (قرابة الثلث)من الولايات المتحدة الأميركية، و١٣,١ ألف

زائر يوميًا (يدخلون ويخرجون في اليوم نفسه وغالبيتهم من المعابر البرية مع الأردن ومصر) خلال العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٣,٢ مليون زائر في العام ٢٠٢٣ بانخفاض ٦٩,٩٪. أما عدد الخارجين من إسرائيل فقد بلغ ٧,٠٨ مليون مقارنة بـ ٩,٠٥ مليون في العام ٢٠٢٣[١٢]. أما الفنادق فمنذ بدء الحرب وبناء على الخطة الحكومية، أخليت الفنادق القائمة في مناطق المواجهة، بينما حُوّل السكان التي تم إخلاؤهم نتيجة للحرب إلى هذه الفنادق للإقامة فيها، وبلغ عدد ليالي الإقامة في الفنادق السياحية ٢٢,٦ مليون ليلة، منها ٩٢٪ لزائرين إسرائيليين مقارنة بـ ٢٦,١ مليون ليلة في العام المنصرم منها ٧٠٪ لزائرين إسرائيليين، أي بانخفاض ١٤٪ خلال العام ٢٠٢٤، وكان الانخفاض الأكبر للسياح الأجانب، إذ انخفضت ليالي إقامتهم بـ ٧٦٪، وبلغت أدنى حدّ لها (١,٩ مليون ليلة إقامة). شهدت إقامة الإسرائيليين ارتفاعًا بـ ١٢٪ (٢٠,٧ مليون ليلة إقامة). ومن الجدير بالذكر أن عدد الفنادق في إسرائيل بلغ ٤٣٦ فندقًا سياحيًا منها ٨٠ لا تعمل بصورة مؤقتة، ومن غير العاملة مؤقتًا ٦٥٪ لا تعمل لعدم وجود جدوى اقتصادية لأشغالها أو لوجودها في مناطق المواجهة، أما نسبة إشغال الغرف في الفنادق العاملة فقد بلغت ٦١٪.[١٣] وبنظرة شمولية فإن الانخفاض الكبير في السياحة الوافدة إلى إسرائيل يرافقه أيضًا انخفاض في الخدمات السياحية الأخرى في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأيضًا في إدخال العملة الأجنبية. ويعتبر القطاع الفندقي من أكثر القطاعات تضررًا اقتصاديًا نتيجة للحرب.

٢,٤ سوق المال

حتى نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٤، سارت المؤشرات الرئيسة لسوق المال الإسرائيلي في اتجاه مماثل لما كانت عليه في العام السابق، وأظهرت عوائد أقل من مثيلاتها في الأسواق العالمية المتطورة، على الرغم من أن جميع المؤشرات الاقتصادية عالميًا أظهرت تراجعًا في معدلات التضخم المالي مقارنة مع السنوات السابقة، بما فيها إسرائيل، وانخفاضًا في أسعار الطاقة، الأمر الذي حفز البنوك المركزية على تخفيض نسبة الفائدة، لكن تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي ومناخ عدم الاستقرار وتخفيض التدريج الائتماني من قبل شركات التدريج الثلاث وارتفاع علاوة المخاطرة، أثر كثيرًا على أداء سوق المال، خاصة أن تأثير خطة «الإصلاح القضائي» في العام ٢٠٢٣ في الثلاثة أرباع الأولى للسنة زعزعت ثقة المستثمرين في الأسواق الإسرائيلية، ومن ثم الحرب على غزة في الربع الأخير للسنة المنصرمة.

ومع استمرار هذه الحرب وتوسّعها إلى جبهات أخرى، أدت ثقة المستثمرين وعوامل عالمية ومحلية أخرى إلى ارتفاعات طفيفة في مؤشرات الأسهم وانخفاض قيمة الشيكل للعملة الأجنبية، فحتى نهاية النصف الأول للسنة وبدايات النصف الثاني ارتفع مؤشر تل أبيب –٣٥ بـ ٧,٩٪ ومؤشر تل أبيب–٩٠ بـ ١,٨٪ ومؤشر تل أبيب – ١٢٥ بـ ٥,٩٪.[١٤] لكن اتجاهات المؤشرات الرئيسة انقلبت خلال النصف الثاني، وعاد الاستثمار المحلي والأجنبي إلى الارتفاع، خاصة مع اتفاق وقف إطلاق النار مع حزب الله،

وارتفعت مؤشرات الأسهم بمعدلات سنوية أعلى من مؤشرات الأسهم العالمية مثل ناسدك وداكس واس اند بي وغيرها، فقد ارتفع مؤشر تل أبيب- ٣٥ مع انتهاء سنة ٢٠٢٤ بـ ٢٧,٦٪ وتل أبيب -٩٠ بـ ٢٩٪ وتل أبيب-١٢٥ بـ ٢٧,٥٪، أما مؤشر سيم-٦٠ فقد بلغ ارتفاعه ٣٩,٧٪، وتل أبيب تأمين بـ ٦٠,٦٪، وارتفع مؤشر شبكات الأغذية بـ ٥٤,٩٪، ومؤشر تل أبيب نفط وغاز بـ ٣٤,٣٪.

لم يختلف مسار مؤشرات سندات الدين عن مؤشرات الأسهم خلال العام ٢٠٢٤، ففي النصف الأول من السنة شهدت ارتفاعًا طفيفًا، وبالمجمل وخلال السنة ارتفعت مؤشرات سندات الدين الحكومية بمعدل ٢,٣٪، وسندات دين الشركات بمعدل ٥,٧٪. وبسبب الحرب، زادت وزارة المالية بشكل كبير تجنيد الأموال بواسطة إصدار سندات دين بأكثر من الضعف (١١٥٪)، فخلال السنة، بلغ مجمل إصدارات سندات الدين بواسطة وزارة المالية ١٨٦ مليار شيكل مقارنة بـ ٨٦,٧ مليار شيكل خلال العام ٢٠٢٣، أما الشركات فقد جَنّدت بواسطة إصدار سندات الدين ٩٣ مليار شيكل بارتفاع ٦٪ عن السنة السابقة، وفي سوق القروض قصيرة الأجل فقد باع بنك إسرائيل قروضًا بمبلغ ٤٤٩ مليار شيكل مقارنة بـ ٤١٦ مليار شيكل، وارتفع العائد على الاستحقاق لهذه القروض ٣,٩٪ مقارنة بـ ٤,٥٪ في نهاية ٢٠٢٣، [١٥] وبالمجمل، فإن نتائج البورصة أظهرت مؤشرات إيجابية وخاصة في الأشهر الأخيرة للسنة بعد وقف إطلاق النار مع لبنان والحديث عن توجهات لوقف إطلاق النار مع غزة.

ثالثًا: السياسيات الاقتصادية

٣,١ ميزانية الحكومة والسياسة المالية

تميزت ميزانية عام ٢٠٢٤ عن غيرها من ميزانيات السنوات الماضية بكونها ميزانية لسنة حربية كاملة بدأت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. ولذا فإن العجز في الميزانية وصل إلى ١٣٦,٢ مليار شيكل مقارنة بـ ٧٧,١ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣ الذي بدأت الحرب في الربع الأخير منه. وحسب القياسات الأولية، فإن هذا العجز وصل إلى ٦,٩٪ من الناتج المحلي مرتفعًا عما كان عليه في السنوات السابقة باستثناء سنة انتشار جائحة كورونا (شكل رقم ٥) التي بلغ فيها ١١,٤٪ نسبةُ للناتج المحلي، مع الإشارة إلى أن السنتين الأخيرتين سبقهما فائض في الميزانية بنسبة ٠,٦٪ من الناتج. فحسب تقارير وزارة المالية، بلغت مدخولات الدولة ٤٨٥ مليار شيكل، وهي أعلى بـ ١٠,٥٪ عن العام ٢٠٢٣، أما مصروفاتها فكانت ٦٢١,٢ مليار شيكل بزيادة ٢٠,٤٪ عن العام ٢٠٢٣.

تميزت ميزانية عام ٢٠٢٤ عن غيرها من ميزانيات السنوات الماضية بكونها ميزانية لسنة حربية كاملة بدأت منذ أكتوبر ٢٠٢٣ ولم تنته مع نهاية ٢٠٢٤. ولذا فإن العجز في الميزانية وصل إلى ١٣٦,٢ مليار شيكل مقارنة بـ ٧٧,١ مليار شيكل في العام ٢٠٢٣ الذي بدأت الحرب في الربع الأخير منه.

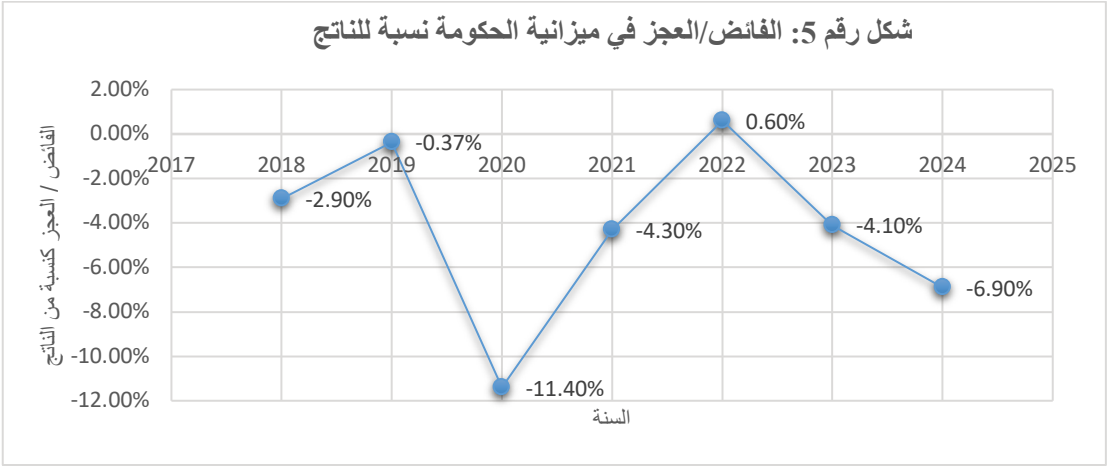

يظهر تتبع المصروفات الحكومية في السنوات الأخيرة كنسبة من الناتج أنه باستثناء سنة جائحة كورونا لم تبلغ هذه النسبة من الناتج هذا الحد، مما يدل على أن المصروفات الحربية هي المساهم الأكبر في ارتفاع العجز في الميزانية (شكل رقم ٦)، فقد ارتفعت مصروفات الوزارات الأمنية بـ ٧٢,١٪ مقارنة بالسنة السابقة ووصلت إلى ١٦٨,٨ مليار شيكل. أما مصروفات الوزارات المدنية فارتفعت بـ ٧,٨٪ لتصل ٣٨٤ مليار شيكل، وارتفعت الفوائد وصناديق التأمين الوطني لتصل لـ ٦٨,٤ مليار شيكل.[١٦]

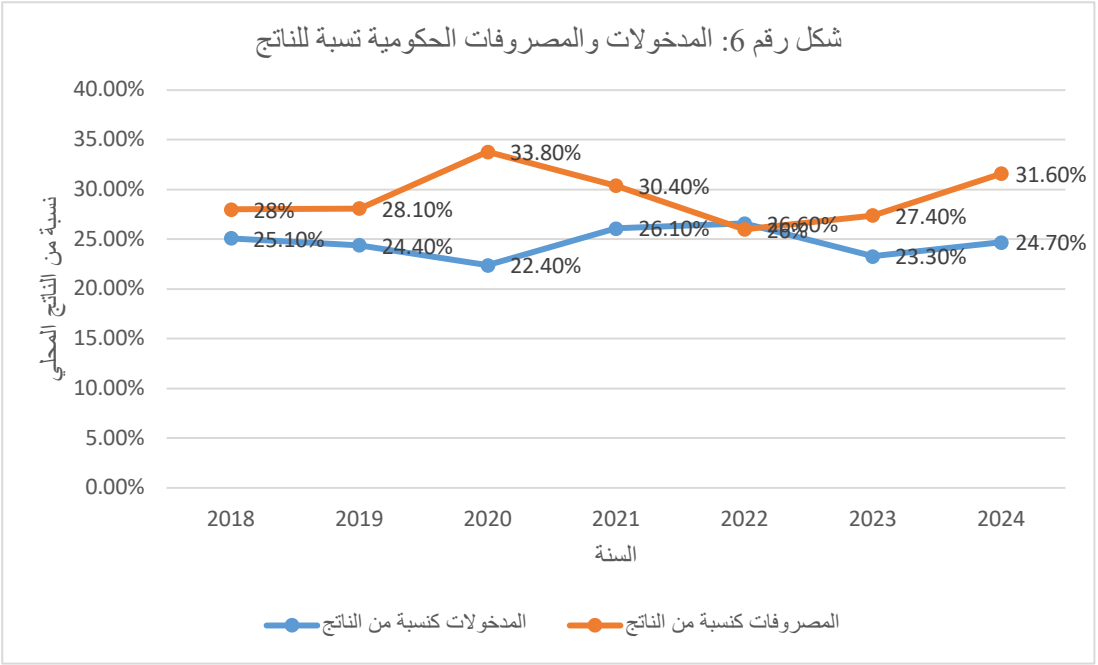

أما حول تفصيل التكلفة الحربية من الميزانية حسب تقارير وزارة المالية، فإن المصروفات الحربية الأولية (قياس غير نهائي) من ميزانية ٢٠٢٤ وصلت لـ ٩٩,٩ مليار شيكل؛ أي ما يساوي ١٧,١٪ من ميزانية ٢٠٢٤،

ومنذ بداية الحرب ١٢٤,٧ مليار شيكل، إضافة لـ ١٨,٥ مليار شيكل من صندوق التعويضات غير المشمول في الميزانية؛ أي أن التكلفة الحربية المباشرة وصلت حتى نهاية ٢٠٢٤ ما قيمته ١٤٣,٢ مليار شيكل.

وعودة لتمويل العجز في ميزانية الدولة فإن مصادره يجيء ثلاثة، وهي: تجنيد أموال محلية من خلال إصدار سندات دين حكومية في السوق المحلي، وإصدار سندات دين حكومية في الخارج، إضافة إلى خصخصة أصول محلية.

جدول رقم ٢: مصادر تمويل العجز في الميزانية[١٧]

مصادر التمويل	المبلغ (مليارات الشواكل)
تجنيد دين محلي	٢٢٤,٣
سداد صناديق محلية	٨٢,٩
تجنيد دين محلي صافٍ	١٤١,٤
تجنيد دين خارجي	٥٤,١
سداد صناديق خارجية	٢٨,٨
خصخصة أصول محلية (صافي)	٣,٢

أما ميزانية ٢٠٢٥، فقد أقرت بالقراءة الأولى في الكنيست الإسرائيلي في كانون الأول ٢٠٢٤، وحتى الآن لم تقر نهائيًا. يبلغ حجمها ٦١٩ مليار شيكل وهي أعلى ميزانية في تاريخ إسرائيل، خصص منها لوزارة الدفاع ١١٧ مليار شيكل. وحسب التخطيط، فإن حجم العجز المقدر هو ٤,٣٪. ومقترح أيضًا إمكانية زيادة المصروفات نتيجة لاستمرارية الحرب بـ ١٠ مليار شيكل، وحسب ذلك فإن العجز سيصل إلى ٤,٨٪. ومع انتظار القراءة الثانية والثالثة، تجري نقاشات حثيثة بهدف زيادة ميزانية الأمن التي لم يتم الاتفاق عليها حتى الآن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٥ تشمل تخفيضًا في كثير من المبالغ المخصصة للوزارات المدنية، إضافة إلى زيادة أعباء ضريبة على عاتق الجمهور بهدف زيادة مدخولات الحكومة، وبالتالي فإن هذه الأعباء تؤدي إلى انخفاض مستوى الحياة خاصة مستوى الطبقات الفقيرة والمجموعات السكانية المختلفة.

٣,٢ السياسة النقدية

مع بداية ٢٠٢٤، وعلى الرغم من أجواء عدم الاستقرار، فقد كانت التوقعات ترجح تحسن الأجواء الجيوسياسية خلال العام مقارنة مع الأشهر الأخيرة لعام ٢٠٢٣، وعلى أثرها قررت اللجنة النقدية في بنك إسرائيل تخفيض نسبة الفائدة بـ ٠,٢٥٪ لتصل إلى ٤,٥٪. ومنذ شهر كانون الثاني ٢٠٢٤، أبقت

اللجنة النقدية نسبة الفائدة على ما هي لتدخل سنة ٢٠٢٥ بالنسبة نفسها (٤,٥٪).

جاءت قرارات بنك إسرائيل بعدم تعديل نسبة الفائدة خلال السنة نتيجة لتعاظم عدم استقرار الأجواء الجيوسياسية والاقتصادية، ففي النصف الأول من السنة ابتعدت التوقعات حول نهاية الحرب وفتحت جبهات عديدة منها الإيرانية، إضافة لتكثيف العمليات الحربية في الشمال وكذلك الجبهة الحوثية، وازدادت العمليات الحربية كثافة في النصف الثاني للسنة، وخاصة بعد تنفيذ عمليات الاغتيالات للقادة الفلسطينيين واللبنانيين. وعلى الصعيد الاقتصادي فإن معدلات التضخم بدأت بالارتفاع تدريجيًا منذ شهر شباط، وتعالت توقعات جدول غلاء المعيشة في النصف الثاني للسنة فوق الحد الأعلى لمعدل التضخم الذي حدده بنك إسرائيل، مع توقعات بارتفاع معدل التضخم في النصف الأول للعام ٢٠٢٥.

في النصف الأول لعام ٢٠٢٤، استعمل بنك إسرائيل قليلًا الأدوات النقدية، فهو لم يستعمل التدخل الذي أجراه في نهاية ٢٠٢٣ في بيع العملة الأجنبية (الدولار)، لكن بنك إسرائيل مدّد مرتين في النصف الأول البرنامج الذي أعلن عنه في بداية الحرب لمساعدة المصالح التجارية الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تمديد برنامج تأجيل إرجاع القروض من قبل الأسر للبنوك وشركات الائتمان.[١٨] واستمرت سياسة البنك في النصف الثاني من السنة، ولم يتدخل البنك في سوق العملة الأجنبية، لكن المراقب على البنوك في بنك إسرائيل استمر في تفعيل برنامج المساعدات للمصالح الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تأجيل القروض، إضافة إلى بلورة برنامج خاص في شهر كانون الأول لأصحاب المصالح التي تعمل في شمال البلاد من أجل مساعدتهم كجزء من تعافيهم الاقتصادي للعودة للحياة العادية.[١٩] جاء عدم التدخل في سوق العملة الأجنبية من قبل بنك إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤ بسبب الخطوة التي قام بها مع بداية الحرب على غزة في أكتوبر ٢٠٢٣ ورصد مبلغ ٣٠ مليار دولار، ولأنها لم تستغل، وبدأت قيمة الشيكل في الارتفاع منذ تشرين الثاني، واستمر الارتفاع في العام ٢٠٢٤ كما يبين الشكل رقم ٧، حيث شهد تقلبات خلال السنة متأثرًا بكثافة الحرب، وكان أبرزها انخفاض قيمة الشيكل خلال شهر نيسان على أثر الهجوم الإيراني على إسرائيل، وكذلك في شهر أيلول مع بداية الهجوم على لبنان والحرب مع حزب الله. أما احتياط العملة الأجنبية فقد ارتفع خلال السنة، حيث بلغ في نهاية السنة ٢١٤,٦ مليون دولار، ومع نهاية السنة بلغت نسبة احتياط العملة الأجنبية للناتج ٤١,١٪ كما يظهر في الشكل رقم ٨.

شكل رقم 7: المتوسط الحسابي الشهري لسعر تبادل الدولار مقابل الشيكل

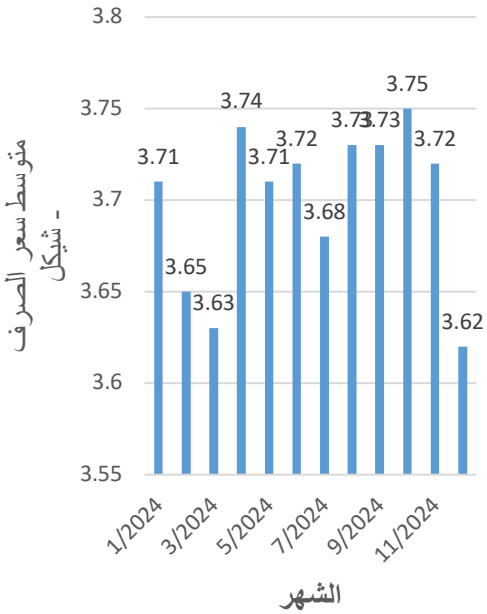

شكل رقم 8: نسبة الاحتياط بالعملة الاجنبية للناتج المحلي

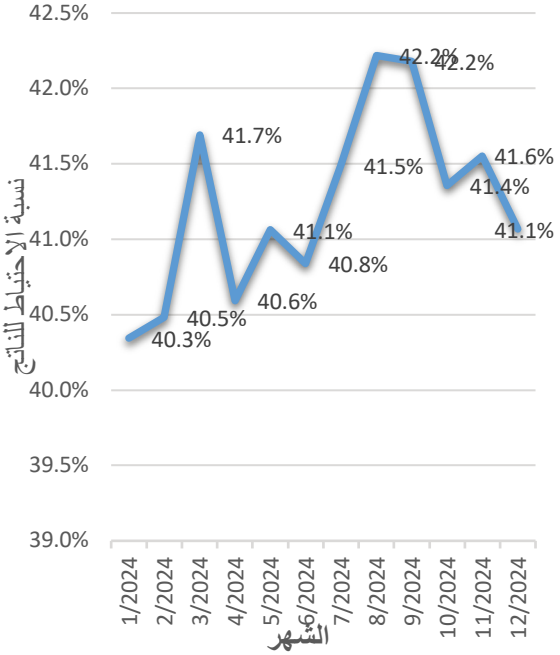

رابعًا: الانعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني

لم يترك العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية قطاعًا إلا وألحق به دمارًا، خاصة في قطاع غزة، ولم تسلم الضفة الغربية من ذلك، فالأعمال الحربية والاجتياحات تصاعدت خلال العام ٢٠٢٤، إضافة إلى عدم تحويل أموال المقاصة ونصب الحواجز بين مدن الضفة الغربية ومنع العمال الفلسطينيين من الدخول الى إسرائيل وزجهم في سوق البطالة، الأمر الذي أثر سلبًا، كتراجع النشاطات الاقتصادية في الضفة الغربية، وتوقفها تمامًا في قطاع غزة، فتراجع نمو الناتج المحلي منذ بداية الحرب، فبعد أن كان تراجعًا بمعدل ٤,٦٪ في العام ٢٠٢٣، تشير التقديرات الأولية إلى تراجعه بـ ٢٧,٤٪ خلال العام ٢٠٢٤ (جدول رقم ٣)، وبالتالي تشير هذه التقديرات إلى تراجع النمو في الناتج المحلي للفرد بـ ٢٩,٢٪.

وبمعنى آخر، فإن جميع مركبات الناتج المحلي الفلسطيني تراجعت بنسب تقارب ثلث الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم المالي بـ ٤٧٪، إضافة إلى زج أكثر من نصف القوى العاملة لدوائر العاطلين عن العمل.

فقطاع غزة أصبح مدمرًا من الناحية الاقتصادية بشكل

تراجعت جميع مركبات الناتج المحلي الفلسطيني بنسب تقارب ثلث الناتج المحلي، وارتفاع معدل التضخم المالي بـ ٤٧٪، إضافة إلى زج أكثر من نصف القوى العاملة لدوائر العاطلين عن العمل.

كامل، فكافة القطاعات الإنتاجية الصناعية، والزراعية والإنشائية توقفت عن العمل. إضافة إلى تراجع يزيد عن ٨٠٪ من قطاع الخدمات. والحال في الضفة الغربية يشهد تراجعًا كبيرًا في هذه القطاعات، الأمر الذي أدى إلى زج ما يقارب ٧٥٪ من السكان في دوائر الفقر.

جدول رقم ٣: معدلات التغيير- نسبة مئوية للمؤشرات الاقتصادية في فلسطين*[٢٠]

	تقدير	فعلي	فعلي
المؤشر	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
الناتج المحلي الإجمالي	-٢٧,٤	-٤,٦	٤,١
نصيب الفرد من الناتج المحلي	-٢٩,٢	-٦,٥	١,٦
معدل البطالة	٥١,٢	٣١,٤	٢٤,٤
معدل التضخم	٤٦,٧	٤,٣	٣,٧
إجمالي الاستهلاك	-٣١,٢	-٤,٨	١٢
الاستهلاك العام	-٢٦,٦	-٥,٥	-٩,٣
الاستهلاك الخاص	-٣٢,٢	-٤,٦	١٧,٧
إجمالي الاستثمار	-٢٩,٢	-٣,٢	١١,٧
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-٣٧	-٢,٨	٢٦,٦
إجمالي الصادرات	-٨,٩	-٦	٥,٩
إجمالي الواردات	-٢٩	-٣,٧	١٩,٧

أما الاقتصادات الإقليمية الأخرى، فقد أثّرت الحرب الدائرة في المنطقة سلبًا على نشاطاتها الاقتصادية وبالذات لبنان الذي شهد توقفًا للنشاطات الاقتصادية في جنوب الدولة وتراجعًا ملحوظًا في العاصمة وباقي الأرجاء. وفي مصر فإن تأثير التوترات الجيوسياسية في المنطقة والاضطرابات في البحر الأحمر نتيجة للهجمات الحوثية في باب المندب على السفن الإسرائيلية وغير الإسرائيلية أدت إلى تراجع ملحوظ في إيرادات قناة السويس، ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل النمو في الناتج المحلي المصري سيصل إلى ٢,٧٪ مقارنة بـ ٣,٨٪ في العام ٢٠٢٣ و٦,٧٪ في العام ٢٠٢٢. أما الاقتصاد الأردني فقد أظهر تكيفًا مع التطورات الجيوسياسية في المنطقة، ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في الناتج المحلي حسب تقديرات صندوق النقد إلى ٢,٤٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢,٦٪ في العام ٢٠٢٣.[٢١]

إجمال

بعد أكثر من عقد من الزمن من النمو المستدام في الاقتصاد الإسرائيلي –باستثناء الصدمة الاقتصادية التي تراجعت الاقتصادات العالمية فيها أثناء جائحة كورونا بما فيها إسرائيل– ورغم تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصادات العالم المتطور عالميًا، فإن الاقتصاد الإسرائيلي شهد متانة اقتصادية وقدرة على التكيف مع المستجدات العالمية، إلى أن جاء هجوم السابع من أكتوبر والتوترات المتصاعدة عسكريًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث بدأ التراجع الملحوظ على النشاطات الاقتصادية المختلفة في إسرائيل منذ الربع الرابع لعام ٢٠٢٣، مما أدى إلى تراجع الاقتصاد الإسرائيلي حينها، الأمر الذي استمر خلال عام ٢٠٢٤ الذي لم تشهد إسرائيل مثله، بدخول الاقتصاد إلى سنة كاملة من الحرب، مع تفاوت في كثافة العمليات العسكرية من عدة جبهات ليست دولية، وإنما من حركات مقاومة، باستثناء العملية العسكرية الإيرانية كدولة.

ونتيجة لذلك، تراجع أداء الاقتصاد الإسرائيلي، وبرز ذلك من خلال توقف النشاطات الاقتصادية بشكل شبه كامل في مواقع المواجهة العسكرية في غلاف غزة والحدود المتاخمة للبنان، ورافقت ذلك ارتدادات عسكرية واقتصادية في كافة المواقع السكنية في إسرائيل، طالت أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى اهتزاز الصورة الاقتصادية الإسرائيلية العالمية، ما تم التعبير عنه بتخفيض التدريج الائتماني لإسرائيل، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية وتراجع في التجارة الخارجية السلعية والخدماتية مع بعض الدول الأجنبية، ورافق ذلك تغير في السلوكيات الاقتصادية لمواطني إسرائيل إثر تحملهم أعباء اقتصادية جديدة، كان أحدثها زيادة ضريبة القيمة المضافة وزيادة ضرائب السكن وضرائب ورسوم حكومية أخرى بهدف تمويل العجز الحاصل نتيجة للحرب.

انعكست هذه الأعباء على مستوى الحياة، خاصة أن إسرائيل بطبيعة الحال تعتبر من أغلى الدول عالميًا من ناحية أسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية، وكان ارتفاع في أسعار المنتجات الأساسية –مثل المياه والكهرباء ومنتجات عديدة إضافة إلى ارتفاع نسبة الفوائد البنكية– لذا فإن العام ٢٠٢٤ يعتبر عامًا اتسعت فيه الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع المختلفة، وشهد ارتفاع عدد المنضمين الجدد لدوائر الفقر، مع توقعات باستمرار الحال حتى لو توقفت الحرب نهائيًا نتيجة الأعباء الاقتصادية التي خلفتها الحرب على المستوى الكلي والجزئي، وأن تأثيرات ذلك سيكون لها انعكاسات سلبية في السنتين القادمتين على الأقل.

أما التأثير الأكبر فكان على الاقتصاد الفلسطيني الذي انهار كليًا في قطاع غزة، وتراجع بنسب غير معهودة في الضفة الغربية، فإضافة للتقارير المختلفة التي تفيد بأن ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع موجودون تحت خط الفقر، هناك إعادة الإعمار في غزة بالذات التي تحتاج لسنواتٍ

عديـدة إن لـم نقـل أنهـا بحاجـة لأكثـر مـن عقـد مـن الزمـن، وتكثيـف الاجتياحـات لمخيمـات الضفـة وقراهـا ومدنهـا، مـا ينـذر بتدهـور إضافـي للأوضـاع الاقتصاديـة، وتراجـع معـدلات النمـو، إلا فـي حالـة تغييـر كلّ المتغيـرات الحاليـة.

الهوامش

١ بنك إسرائيل، « تنبؤات الاقتصاد الكلي لقسم الأبحاث للعام ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/6-1-25/

٢ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، «معطيـات حـول جـدول غـلاء المعيشـة، خبـر للإعـلام»، ٢٠٢٥. الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/DocLib/2025/016/10_25_016b.pdf

٣ المصدر السابق.

٤ انظري معطيات حول دول العالم على موقع investing.com، على الرابط التالي: https://il.investing.com/economic-calendar/cpi-733.

٥ دائرة الإحصاء المركزية، «النشرة الشهرية الإحصائية لإسرائيل– كانون الثاني ٢٠٢٥». الرابط: https://short-link.me/VAVS.

٦ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، «معطيـات مـن مسـح القـوى العاملـة لشـهر كانـون الأول ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2025/020/20_25_020b.pdf

٧ وزارة المالية، « قياس أولي لنسبة الدين العام للناتج ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: https://www.gov.il/he/pages/press_21012025

٨ دائرة الإحصاء المركزية، « التجارة الخارجية ٢٠٢٤ حسب البلاد»، ٢٠٢٥. الرابط: https://short-link.me/VB0o. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].

٩ دائرة الإحصاء المركزية، «إجمال ميزان المدفوعات، الربع الثالث ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/VB0C. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].

١٠ بنك إسرائيل، «تأثير الهجمات الحوثية على التجارة العالمية– هل إسرائيل حالة شاذة؟»، ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/VAY8.

١١ دان اند بريدست، «تلخيص سنوي ٢٠٢٤ وتنبؤات ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: https://short-link.me/VAYk.

١٢ دائرة الإحصاء المركزية، «دخول الزائرين إلى إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: https://short-link.me/SUyG [يحتاج سيرفر إسرائيلي].

١٣ دائرة الإحصاء المركزية، «الإقامة في الفنادق السياحية ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: https://short-link.me/VB1o. [يحتاج سيرفر إسرائيلي].

١٤ بورصة تل ابيب، ٢٠٢٤. التقرير السنوي –٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.tase.co.il/he/content/news-lobby/20250304_pr-1.

١٥ المصدر نفسه.

١٦ وزارة المالية، «قياسات أولية لتنفيذ الميزانية لشهر كانون الأول عام ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.gov.il/BlobFolder/news/press_13012025/he/PressReleases_files_press_13012025-file1.pdf

١٧ المصدر نفسه.

١٨ بنك إسرائيل، «تقرير السياسة النقدية – النصف الأول ٢٠٢٤»، ٢٠٢٤. الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/٢٢-٧-٢٤٤/

١٩ بنك إسرائيل. «تقرير الساسة النقدية – النصف الثاني ٢٠٢٤»، ٢٠٢٥. الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/20-1-25/

٢٠ سلطة النقد الفلسطينية، «تقرير التنبؤات الاقتصادية للعام ٢٠٢٥»، ٢٠٢٥. الرابط: https://short-link.me/SUxE.

٢١ صنـدوق النقـد الدولـي، «آفـاق الاقتصـاد الإقليمـي– الشـرق الأوسـط وآسـيا الوسـطى»، ٢٠٢٤. الرابـط: https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2024/10/24/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-october-2024

المشهد الاجتماعي: تراجع في الحصانة الوطنية، استقطاب داخلي وإجماع حول الحرب على غزّة

ريموندا منصور وعرين هواري

تحت المجهر

■ عمّقت الحرب الانقسام بين اليمين والليبراليين حول إدارة الأولويات ■ تراجع التضامن الداخلي بين الإسرائيليين مع انقسام بين مؤيدي «الحسم أولًا» وتيار «إعادة المخطوفين» أولًا ■ رغم الاحتجاجات المطالِبة بإعادة المختطفين، لم تظهر معارضة تُذكَر للحرب على غزة ■ تفاقمت الأزمات، وهاجر ٨٢,٧ ألف إسرائيلي، معظمهم شباب ■ تجنيد الحريديين أزمة أمنية تعقّد التوازن العسكري والسياسي ■ الفقر والبطالة ارتفعا، مما زاد معاناة الفئات الهشة اقتصاديًا.

قمع شُرطي لتظاهرة مطالبة بصفقة تبادل أسرى في القدس في ٣١ آذار ٢٠٢٥. (أ.ف.ب)

ملخص تنفيذي

شكلت الحرب محطة أخرى لتفاعل التصدّعات الداخلية بين المعسكر اليميني والمعسكر الليبرالي- والتي تفاقمت سابقًا خلال احتجاجات الإصلاحات القضائية- لكنها نقلتها إلى مستويات مختلفة تتعلق بإدارة الحرب وأولوياتها

على الرغم من آلاف التظاهرات ضد حكومة نتنياهو المطالِبة بعودة المختطفين، لم تبرز احتجاجات كبيرة ضد الحرب على غزة أو تضامنًا مع الفلسطينيين، رغم الإدانات الدولية والمظاهرات العالمية.

فاقمت الحرب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع المزيد من الإسرائيليين للهجرة إلى خارج إسرائيل ليصلوا إلى نحو ٨٢,٧ ألفا خلال ٢٠٢٤، معظمهم من الفئات الشبابية والمنتجة، مع تراجع غير مسبوق في الثقة بالمؤسسات

تحوّلت قضية تجنيد الحريديين إلى معضلة أمنية تهدد التوازن العسكري الإسرائيلي، حيث تعرقل المعتقدات الدينية للحريديم (نحو ١٣,٩٪ من الإسرائيليين) جهود الجيش لسدّ العجز البشري، مما يعقّد فرص الوصول إلى «تسوية» ويزيد التوتر السياسي-الاجتماعي

أدت الحرب المستمرة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث بلغ الفقر ٢١٪، مع تأثر العرب والحريديين بشكل أكبر، مما يعزز تصنيف إسرائيل في مرتبة متدنية بين دول الـ OECD ويدفع إلى مفاقمة معاناة الفئات الفقيرة وسط غلاء المعيشة وارتفاع الضرائب

مدخل

بدأت حالة التضامن القَبَلي التي عمّت المجتمع الإسرائيلي بعد هجوم ٧ أكتوبر في التراجع التدريجي خلال ٢٠٢٤، وبدأت بوادر الخلافات الداخلية تظهر من جديد لتشتد وتتعاظم خلال العام، حول سياسة حكومة نتنياهو وأدائها في ما يتعلق بالحرب على قطاع غزّة، ولا سيّما حول مسألة الصفقة المتعلقة باستعادة الأسرى الإسرائيليين، لتعيد بذلك مشهد الاستقطاب إلى الواجهة بما فيها عودة الخلافات حول «خطة «الإصلاح القضائي»، وحول مسألة تجنيد المتدينين المتزمتين (الحريديين)، المسألة التي ما زالت تشكّل نقطة خلاف رئيسة بين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في إسرائيل، وحاملة لأسباب تصعيد الصراعات الداخلية.

في ظل تصاعد الخلافات، شهد المجتمع الإسرائيليّ –كما تظهر الدراسات المتنوعة– تراجعًا في الحصانة المجتمعية وفي التضامن الداخلي وازديادًا في نسبة النزوع نحو الهجرة وتزايد في الأزمات النفسية خاصة في أوساط الشباب. كما سجلت التقارير المختلفة تراجعًا في الوضع الاقتصادي الذي مسّ بالأساس بالفئات المتدنية اقتصاديًا حيث ازدادت نسب الفقر والبطالة في أوساطها بشكل ملحوظ.

رغم تفاقم الخلافات والاستقطاب بين التيارات السياسية والاجتماعية المختلفة ورغم بلوغ الصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي أشدّها، ظل الأخير بغالبيته العظمى موحدًا في دعمه للحرب الإبادية في قطاع غزّة وبقيت الأصوات المعارضة للحرب في الهوامش مغردة خارج السرب.

يقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام؛ يتناول الأول الأزمة الداخلية في المجتمع الإسرائيلي وبشكل خاص التراجع في التضامن وفي الحصانة المجتمعية والنزعة نحو الهجرة، بينما يتابع القسم الثاني مسألة اليهود المتزمتين دينيًا؛ حالتهم الاقتصادية، والتفافهم على معسكر اليمين، ويتابع بشكل خاص الصراع المستديم حول التجنيد. أما القسم الثالث فيتناول تراتبيات الفقر والبطالة في إسرائيل في ظل الحرب على غزّة.

أولًا: تراجع في التضامن وتآكل في الحصانة المجتمعية ونزعة متصاعدة نحوَ الهجرة

لطالما كان التضامن ركيزة أساسية في المجتمع الإسرائيلي، معبِّرًا عن التلاحم والاستعداد للتعاون خاصة في أوقات الأزمات، وإن كان هذا التضامن مؤسسًا تاريخيًا على هيمنة إشكنازية علمانيّة. لكن هذا التضامن أخذ يشهد تآكلًا متسارعًا بفعل التحولات السياسية والاجتماعية، حيث ازدادت الانقسامات الداخلية حدة، وباتت أقل قابلية للتجسير. تقليديًا، وُصف المجتمع الإسرائيلي بـ«القبيلة المتماسكة» وهو

ما عاد وظهر جليًّا ولفترة قصيرة بعد هجوم السابع من أكتوبر، لكن عامي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ شهدا حدثين رئيسين زعزعا هذا التماسك: الأول هو خطة «الإصلاحات القضائية» التي قسمت المجتمع بين من يرونها ضرورة لتعزيز قدرة الحكومة (أي اليمين) على الحكم، ومن يعتبرونها تهديدًا لنظام الدولة «الديمقراطي» وانقلابًا عليه.[١] الثاني هو طريقة تعامل الحكومة مع هجوم ٧ أكتوبر، خصوصًا تعاطيها مع قضية الأسرى الإسرائيليين.

يعكس تصدع الداخلي الإسرائيلي تحوّلًا في أنماط الانتماء الجماعي، حيث تطغى الهويات الفئوية والطائفية على الوحدة الوطنية، وهو تحوّل يشير، في حال استمرار تعمقه، إلى إمكانية إعادة تشكيل العقد الاجتماعي الإسرائيلي على أسس جديدة.

يقف في قلب هذا الصراع معسكران متعارضان: معسكر اليمين الجديد، ويضم القوميين المتشددين، وجماعات واسعة من الشرقيين، والحريديم، والصهيونية الدينية المحسوبة على التيار التوراتي خاصة. يسعى هذا المعسكر لإعادة تشكيل إسرائيل كدولة يهودية محافظة، مقابل المعسكر الليبرالي-العلماني، الذي يتمسك بالمؤسساتية و«القيم الديمقراطية» بمفهومها الصهيونيّ.[٢] يعكس هذا التصدع تحوّلًا في أنماط الانتماء الجماعي، حيث تطغى الهويات الفئوية والطائفية على الوحدة الوطنية، وهو تحوّل يشير، في حال استمرار تعمقه، إلى إمكانية إعادة تشكيل العقد الاجتماعي الإسرائيلي على أسس جديدة.[٣]

تشير الدراسة التي أجرتها مجموعة من الباحثين حول الحصانة الوطنية والتكيف خلال الحرب، التي عقدت منذ بداية الحرب بشكل متواصل حتى شهر آب ٢٠٢٤، واعتمدت على مجموعة من استطلاعات الرأي والأبحاث السوسيولوجية في ما يخص الحصانة الوطنية، بأنه مع هجوم ٧ أكتوبر وإعلان الحرب على غزة، شهدت إسرائيل موجة قوية من التكتل والتضامن الاجتماعي والوطني. ومع ذلك، بدءًا من تشرين الثاني ٢٠٢٣، بدأ هذا الشعور بالانخفاض التدريجي، ليصل إلى أدنى مستوياته في آب ٢٠٢٤، ما يعكس تراجعًا دراماتيكيًا ومستمرًا في مستوى الحصانة الوطنية وقدرتها على الصمود.[٤]

على الرغم من أن «الارتباط بالدولة» ظلّ الصمغ الذي يحافظ على التماسك الاجتماعي اليهودي- رغم التصدعات المتزايدة، فإن هذه التصدعات تكشف عن خلافات جوهرية حول معنى الدولة نفسها.

وقد اعتمدت الدراسة على أربعة معايير للحصانة الوطنيّة لقياس هذا التراجع في التضامن: الارتباط بالدولة، التضامن الاجتماعي، الثقة بالحكومة، والثقة بمؤسسات الدولة.[٥] يظهر التقرير بالاستناد إلى الاستطلاعات انخفاضًا متتاليًا في الثقة بكافة مؤسسات الدولة، مع بقاء الثقة بالجيش بالنسبة الأعلى والثقة بالكنيست الأكثر انخفاضًا. وعلى الرغم من أن «الارتباط بالدولة» ظلّ الصمغ الذي يحافظ على التماسك الاجتماعي اليهودي رغم التصدعات المتزايدة، فإن هذه التصدعات تكشف عن خلافات جوهرية حول معنى الدولة نفسها: فهناك من يرى أن الأولوية هي للحفاظ على الأرض/الأقليم، وهو ما يتبناه معسكر اليمين الجديد الذي يرفع شعارات مثل: «الاستيطان

أولًا»، «أرض إسرائيل الكاملة»، «القضاء على حماس»، و«التهجير». في مقابل، من يرى أن الإنسان اليهودي يأتي قبل «أرض إسرائيل»، وينادي بالحفاظ على قيم الديمقراطية والمؤسساتية–الدولاتية (مملختيوت)»،[٦] وينادي بـ «إعادة المخطوفين أولًا»، و«الحفاظ على سمعة إسرائيل عالميًا».[٧]

ويرى باحثون كذلك بأن الخلافات والتقاطبات السياسية تشكل التهديد الأكبر لإسرائيل ويُنظر لها على أنها التهديد الحقيقي أكثر من الذي يعزى للحرب على حماس وحزب الله أو للتهديد النووي الإيراني. حيث يعزو الباحث في معهد الأمن القومي مائير الران[٨] العامل الأكثر تأثيرًا في انخفاض التضامن لعودة ما اسماه «الخطاب السام» ، الذي يزيد من الاستقطاب والانقسام داخل المجتمع أكثر من الحرب وعدم اليقين والصدمة الجماعية. وذلك كون إسرائيل تعيش أزمة مستمرة؛ خمس حملات انتخابية في ست سنوات، بدءًا بأزمة فيروس كورونا وتبعاته، ثم حكومة جاءت بالانقلاب القضائي، والمجتمع حينها كاد أن يصل فعلًا إلى تخوم حرب أهلية، حيث ازدادت الانقسامات ليس على المستوى الأيديولوجي فحسب، بل حول أسئلة وجودية تتعلق بمستقبل إسرائيل.

الهجرة العكسية

يظهر أحد تجليات انخفاض الحصانة الوطنية في زيادة الهجرة من إسرائيل. تشير التقديرات الإحصائية إلى أن عدد سكان إسرائيل بلغ نحو ١٠,٠٢٧ مليون نسمة بحلول ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤، بزيادة ١,١٪ مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، فإن معدل النمو السكاني شهد تباطؤًا ملحوظًا مقارنة بعام ٢٠٢٣، حيث انخفض من ١,٦٪ في ٢٠٢٣ إلى ١,١٪ في ٢٠٢٤,[٩]

	اليهود	العرب	أجانب	المجموع
العدد الكلي	٧,٧٠٧	٢,١٠٤	٠,٢١٦	١٠,٠٢٧
النسبة	٧٦,٩٪	٢١٪	٢,١٪	١٠٠٪

يرتبط السبب الرئيس لهذا التباطؤ بزيادة أعداد الإسرائيليين الذين غادروا البلاد خلال عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى ميزان هجرة سلبي بلغ ١٨,٢ ألف شخص. يبدو أن الهجرة العكسية المتزايدة من إسرائيل أصبحت عاملًا مؤثرًا جديدًا في ديناميكيات السكان داخل إسرائيل، وهو ما قد يعكس توترات سياسية أو اقتصادية أو أمنية دفعت أعدادًا متزايدة من الإسرائيليين إلى المغادرة.[١٠]

يرتبط السبب الرئيس لتباطؤ النمو السكاني بزيادة أعداد الإسرائيليين الذين غادروا البلاد خلال عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى ميزان هجرة سلبي بلغ ١٨,٢ ألف شخص.

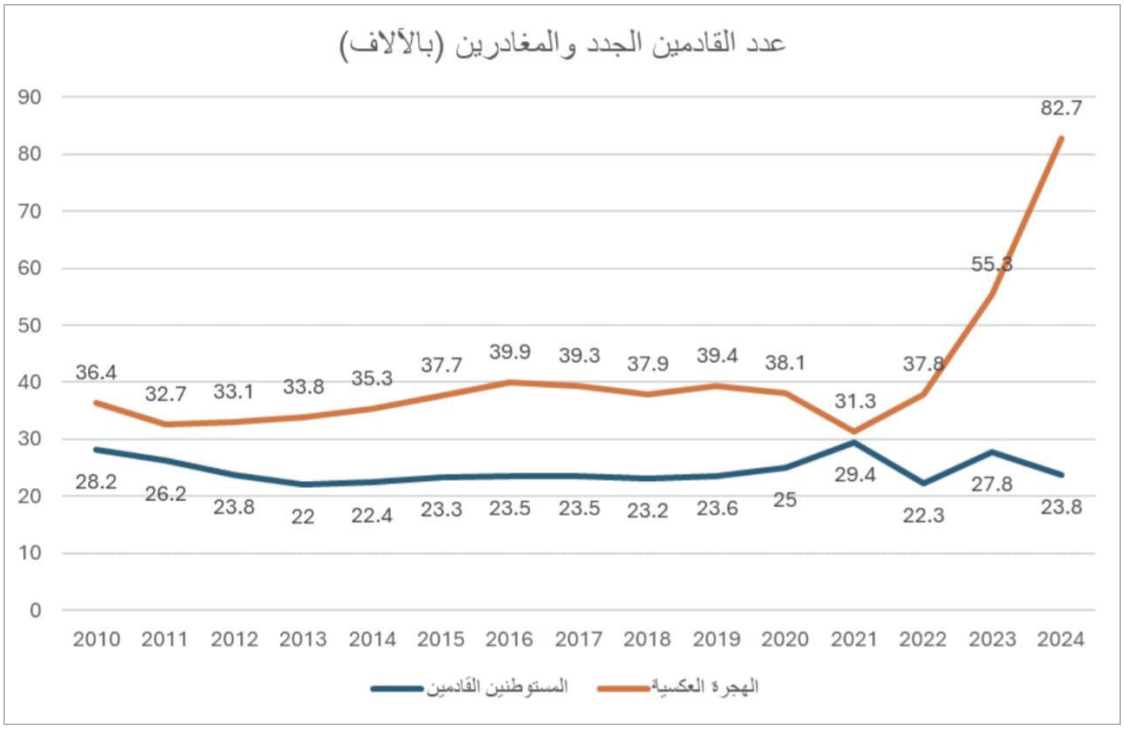

بحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، هاجر ٨٢,٧ ألف شخص عام ٢٠٢٣ من إسرائيل، مقابل ٢٣,٨ ألفًا عادوا، مشيرة إلى أنّ الهجرة للخارج في ٢٠٢٤ في أعلى معدلاتها خلال السنوات الأخيرة.[١١] الأهم هو أن جزءًا كبيرًا من المهاجرين هم من الأسر الشابة مع أطفال والتي تعتبر مساهمتها في الاقتصاد كبيرة. إذ لا تتعدّى أعمار نحو ٨١٪ من المهاجرين ٤٩ عامًا، منهم ٢٧٪ أطفال حتى سن ١٩ عامًا. النسبة الأعلى من المهاجرين من منطقة تل أبيب (٢٥,٨٪)، والمنطقة الوسطى (٢٨,٣٪).[١٢] وتثير مواصفات المغادرين القلق الإسرائيلي: فهم شباب، ومتزوجون، وأصحاب ألقاب أكاديمية عالية، ومن المنطقة الوسطى؛ وتقريبًا ١١,٨٪ من المهاجرين من منطقة حيفا التي تعتبر علمانية وليبرالية. ويستمر هذا الاتجاه حتى عام ٢٠٢٤ مع الحرب: ففي الفترة من كانون الثاني إلى تموز كانت هناك قفزة بنسبة ٥٨٪ في عدد المغادرين مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٣،[١٣] وتظهر بيانات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أنه في العام ٢٠٢٣ شهد عدد المرشحين للهجرة ارتفاعًا حادًا بنحو ٥٠٪، حيث بلغ ٥٥,٣ ألفًا في عام الانقلاب القضائي، مقارنة بمتوسط متعدد السنوات بلغ ٣٧ ألفًا فقط. وفي أعقاب تزايد الهجرة، تضاعف رصيد الهجرة السلبي في العقد الماضي: من مستوى متعدد السنوات بلغ نحو ١٣,٢ ألفًا في الفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، إلى مستوى ٢٧,٥ ألف إسرائيلي في العام الماضي. وهذه أرقام تتجاوز الاتجاهات طويلة الأمد.[١٤]

ويُنظر في إسرائيل إلى أن أسباب تصاعد الهجرة هي الحرب وقلة الثقة بحكومة نتنياهو وخطة

«الإصلاح القضائي» والاستقطاب الاجتماعي والأعباء الاقتصادية الناتجة عن الحرب وتمديد الخدمة الإلزامية في الجيش مقابل مساعي الحكومة لسن قانون إعفاء الحريديين من الخدمة في الجيش.[١٥] يعبر هذا التصاعد في الهجرة عن أزمة هوياتية في تاريخ إسرائيل، لكن له كذلك تداعيات اجتماعية–اقتصادية مهمة خصوصًا وأن عشرات الآلاف من المهاجرين يشغلون مناصب ووظائف مركزية في مجالات أساسية مثل «الهايتك»، الطب والعمل الأكاديمي، مما قد «يغرق إسرائيل في أزمة خطيرة جدًا، تؤدي بالضرورة إلى ظهور مشاكل جدية جدًا في المنظومات الأكثر حيوية في الدولة».[١٦]

يعبر هذا التصاعد في الهجرة العكسية عن أزمة هوياتية في تاريخ إسرائيل، لكن له كذلك تداعيات اجتماعية-اقتصادية مهمة.

تنطوي هذه النزعة في حال استمرارها على ضرر مستقبليّ على مكانة الاقتصاد الإسرائيلي وقدرته، نظرًا لأن هذا الاقتصاد لا يعتمد على الموارد الطبيعية، بل بالأساس على رأس المال البشري الذي ينشط في التجارة والخدمات والهايتك. ما يعني أن هجرة هؤلاء بنسبة عالية قد تجلب ضررًا اقتصاديًا شديدًا.[١٧] ويتوقع الباحثان الاقتصاديان يوجين كاندل ورون تسور اللذان أساسا معهد بحث الدراسات الاستراتيجية للمستقبل[١٨] أن النخبة سوف تفرّ من هنا في غضون عقد أو عقدين من الزمان، وقد يحدث هذا دفعة واحدة. وقد يستمر هذا النوع من العملية سنوات، لكن إذا حدث، فمن المرجح أن يكون حادًا وسريعًا.[١٩]

وعلى النقيض من النتائج الاقتصادية المسجلة في موجات رحيل النخبة من البلدان الفقيرة والنامية، فإن هجرة النخب المهنية بالنسبة لإسرائيل سوف تكون بمثابة كارثة لها. وسوف يتضرر الاقتصاد بشدة، وستتقلص الخزائن العامة، وستتآكل قدرة إسرائيل في «الدفاع عن نفسها» ضد التهديدات الأمنية بشكل مطّرد. في الوقت الذي يصبح وضع إسرائيل صعبًا بالفعل، بل وأكثر صعوبة مما هو عليه اليوم. قد تواجه إسرائيل بعد ذلك ضغوطًا أمنية وعلاقات متزعزعة مع العالم الغربي ــ وباعتبارها دولة تجارية وخدماتية لا تمتلك موارد طبيعية كبيرة، فإن دعم العالم الغربي يشكل شرطًا لوجودها.[٢٠]

مؤشرات الصحة المجتمعية

تشير معطيات المركز الإسرائيلي للإدمان والصحة النفسية والعقلية بأن صدمات الحرب والتوتر الأمني رفعت نسبة المتعاطين للمواد التي تسبب الأدمان. خلال السنة الأولى للحرب تواصلت مظاهر ما بعد الصدمة بالارتفاع بنسب غير مسبوقة لما قبل الحرب. وهذا أثر بشكل طردي على استخدام المواد المسببة للإدمان بين ٢٥٪ من السكان. وقد أشار ٣٢٪ من جنود الخدمة النظامية والاحتياطية (١٨–٢٤ سنة) إلى زيادة استخدام المواد المسببة للإدمان، إلى جانب ذلك، يشير تقرير المركز بأن سلوكيات الإدمان أخذت مظاهر أخرى مثل الإدمان على ألعاب الإنترنت وعلى الأخص العنيفة، مشاهدة محتوى غير خاضع للرقابة على شبكات التواصل الاجتماعي، والجنس القهري، والمقامرة التي بلغت نسبة عالية بين الشباب

(١٨–٢٤ سنة) حيث بلغت ١٤٪ في حين معدلها العام ٦,٧٪.[٢١] وتبين في دراسة أخرى للمركز الإسرائيلي للإدمان والصحة النفسية والعقلية بالتعاون مع جامعة رايخمان أن نحو ٩٨٪ من اليافعين/الفتيان (٩–١٧ سنة) من الوسط والجنوب تعرضوا بنسب مختلفة من القلق والاكتئاب الأمر الذي أثر على تعاطيهم الكحول ومشاهدة الأفلام الإباحية (البورنو) بنسبة ٢٨٪، عدا عن تعاطي القمار والقنب (الحشيش). وهذا التوجه ثابت ومستمر وقد أشارت بيانات جمعية «عيلم» أن نسبة متعاطي الحبوب ذات التأثير النفسي المنشط والكحول وصلت إلى ٤٧٪ في أوساط الفتيان الذين تم إخلاؤهم من بيوتهم؛ أي الذين يسكنون في مناطق الحرب.[٢٢]

الشعور بالعجز، وعدم اليقين، واختلال الروتين اليومي، والتوتر هي مشاعر غالبًا ما يصاحبها الهروب من الواقع واستخدام المواد الإدمانية أو تبني سلوكيات إدمانية،[٢٣] تشير هذه النتائج إلى تعمّق الشعور بالضعف لدى هذه الفئة من السكان الذين يواجهون عدوًا داخليًا متمثلًا بالقلق والاكتئاب.[٢٤] وعند الحديث عن الفئة الشابة في مرحلة الخدمة العسكرية، والتعليم والعمل تكون نسبة عالية من المجتمع بحاجة إلى علاج وإعادة تأهيل للرجوع إلى روتين طبيعي من الصعب التنبؤ به في واقع حرب طويلة وغير واضح متى تنتهي.

مجتمع مستقطب ومتصارع داخليًا، ولكن، موّحد حول الحرب على غزّة

رغم تصاعد الانقسامات داخل المجتمع الإسرائيلي التي استعرضناها في القسم الأول، ورغم تحذيرات المحللين من مخاطر ذلك على تماسك الدولة، فإن غالبية الإسرائيليين، بمختلف توجهاتهم السياسية والفكرية متفقون حول دعم الحرب على غزة، حيث ينظر إليها المجتمع الإسرائيلي بأنها حرب وجوديّة. يعني ذلك أن كينونة «القبيلة» تشهد تصدعات داخلية لكنها تبقى ثابتًة في موقفها مقابل ما تعتبره «تهديدات خارجية». في هذا السياق، وعلى الرغم من آلاف التظاهرات التي نظمت خلال عام ونيف للمطالبة بعودة المختطفين والاحتجاج على موقف نتنياهو وحكومته من إبرام صفقة تحرير الأسرى، فإن المجتمع الإسرائيلي لم يشهد احتجاجات تُذكر ضد الحرب على غزة أو تضامنًا مع الفلسطينيين، بل ظل ملتفًا حول «شرعيتها».

> **أظهرت النتائج أن معظم اليهود الإسرائيليين يعتبرون هذه الإجراءات الحربية، التي تُعد جرائم حرب وفقًا للقانون الدولي، مشروعة، إذ رفض ٨٨٪ من المستطلعين المطالب الأساسية لحماية المدنيين.**

مثلًا، في أيلول ٢٠٢٤، أجرى «معهد الحرية والمسؤولية» استطلاعًا حول مدى شرعية منع الغذاء والمياه والوقود عن غزة، بالإضافة إلى قصف المستشفيات والأحياء السكنية. أظهرت النتائج أن معظم اليهود الإسرائيليين يعتبرون هذه الإجراءات، التي تُعد جرائم حرب وفقًا للقانون الدولي، مشروعة، إذ رفض ٨٨٪ من المستطلعين المطالب الأساسية لحماية المدنيين.[٢٥]

في خلفية هذه المواقف، تبرز ثقة الإسرائيليين العالية بالجيش، وهو أيضًا ما ساهم في تشكيل

مواقفهم تجاه الحرب. يرى معظم الإسرائيليين أن الجيش يتصرف بأخلاقية، ولا يهتمون بالقيود التي يفرضها القانون الدولي. حتى بعد مرور عام على الحرب، لم يتغير هذا الموقف، بل أظهرت استطلاعات أجريت في كانون الأول ٢٠٢٤ استمرار الثقة العالية بالجيش الإسرائيلي، حيث عبّر ٨٥٪ من اليهود عن ثقتهم به، و٧١٪ يثقون بتقارير الناطق العسكري، و٧٧٪ يدعمون سلاح الجو، و٦٨٪ يثقون بالمخابرات.[٢٦]

وفي أيلول ٢٠٢٤، كشف استطلاع أعده باحثون من جامعة تل أبيب والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (PSR) أن ٦٨٪ من اليهود في إسرائيل يعارضون حلّ الدولتين، بينما يؤيده فقط ٢١٪، وهي أدنى نسبة منذ عقود. كما أيد ٤٢٪ فكرة إقامة دولة يهودية واحدة (صهيونية) بين النهر والبحر.[٢٧] ومع تزايد توجه المجتمع اليهودي نحو أقصى اليمين أظهر "مؤشر الشراكات في أوساط أبناء الشبيبة في إسرائيل ٢٠٢٤" الذي أعدّه مركز أكورد لعلم النفس المجتمعيّ في جامعة تل أبيب، أن واحدًا من كل أربعة يافعين يهود (في الصفوف العاشر حتى الثاني عشر) يؤيد سحب حق التصويت من العرب، وترتفع هذه النسبة إلى ٥٩٪ بين الشباب الحريديين، الذين يؤيدون أيضًا إقصاء العرب من الفضاء العام، حيث عبّر ٥١٪ منهم عن مشاعر الكراهية تجاه العرب.[٢٨] ويفسر معدّو الاستطلاع ذلك بتزايد مشاعر الكراهية والغضب والخوف بعد السابع من أكتوبر مقارنين النتائج بنتائج سنوات سابقة.[٢٩]

حتى اليسار الصهيوني لم ينأَ بنفسه عن تأييد الحرب أو حتى دعم التطهير العرقي، إذ حظيت بالقبول خطة ترامب، التي أُعلن عنها في شباط ٢٠٢٥، والتي تقضي بتهجير سكان غزة إلى دول أخرى مثل مصر والأردن، ومن ثم إعادة بناء القطاع ليصبح «ريفييرا الشرق الأوسط».[٣٠]

ثانيًا: الحريديون: الحالة الاقتصادية، الالتفاف على معسكر اليمين والصراع حول التجنيد

ينبع الاهتمام إسرائيليًا بالمجتمع الحريدي واندماجه بالمجتمع الإسرائيلي العام من منطلق «الحفاظ على أمن دولة إسرائيل» المرتبط بشكل جدلي بتطوير اقتصادها وبنيتها الإنتاجية وتحديثهما. يدعي مثلًا باحثان من معهد دراسات الأبحاث القومية (INSS) أنّه كي تتمكن دولة إسرائيل من البقاء، فإنها تحتاج إلى جيش حديث، ومن أجل هذه الغاية تحتاج إلى اقتصاد حديث. يشكل الحريديون أكثر من ١٧,٥٪ من المجتمع اليهودي وبلغ تعدادهم نهاية ٢٠٢٤ نحو ١,٣٩٠,٠٠٠ نسمة.[٣١] وتبلغ نسبة تكاثر الحريديم نحو ٤٪ سنويًا، وهذا انعكاس لمعدلات الولادة العالية التي تصل إلى ٦,٤ ولادات للمرأة الحريدية الواحدة. بينما نسبة التكاثر الإجمالية في إسرائيل تتراوح بين ١,٩٪، إلى ٢٪. ونسبة تكاثر المواطنين العرب في إسرائيل هي ٢,٦٪، بينما نسبة تكاثر اليهود العلمانيين نحو ١,٤٪.[٣٢] وتعد الجماعات الحريدية الأكثر فقرًا حيث بلغت نسبة الأسر الحريدية الفقيرة ٣٤٪ في العام ٢٠٢٢، مقارنة بـ ١٤٪ فقط بين الأسر اليهودية

غير الحريدية. كما أن نسبة الأطفال الحريديين الذين يعيشون تحت خط الفقر بعد استلام المساعدات الاجتماعية بلغت ٤٧٪، وهي نسبة مرتفعة جدًا مقارنة بمعدل الفقر بين الأطفال في عموم السكان الذي بلغ ٢٨٪.[٣٣] فيما بقيت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر ٢٠,٧٪ في العام ٢٠٢٣ من مجموع السكان العام.[٣٤]

هذا التزايد في الكتلة الديمغرافية مع الاستمرار في عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي الإنتاجي، وزيادة المدفوعات التي تحولها لها الدولة، واستمرار العبء الاقتصادي الناتج عن عدم التجنيد في الجيش[٣٥] ونقص القوى العاملة في الخدمة النظامية والاحتياط (وكذلك اختفاء الدخل في إطار السوق السوداء) – كلّ هذا يضر بأمن الدولة، وبشكل مباشر بقدرة الدولة على الحفاظ على جيش متطور ومتقدم. يرى الباحثان أنّه بسبب عملية تديين بعض المدن، ينخفض تدرّج المدن التي يعيش فيها المجتمع المتدين في الترتيب الاجتماعي–الاقتصادي. فالقدس (مثلًا) هبطت في التدرج الاجتماعي والاقتصادي من المرتبة الخامسة (في التدريج الاقتصادي) في العام ١٩٩٥ إلى المرتبة الثانية في العام ٢٠١٩، أو صفد، التي هبطت من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة في العام ٢٠١٠، وفي العام ٢٠١٧ هبطت إلى المرتبة الثانية. لقد تحولت من مدن منتجة إلى مدن محتاجة. في عملية مستمرة من المحتمل أن تصبح الدولة بأكملها «دولة محتاجين». والخطر، حسب رأي الباحثين، هو أنه قبل ذلك بوقت طويل، ستُهزم إسرائيل في ساحة المعركة، بسبب الفجوات في قدرتها الاقتصادية على الحفاظ على جيش حديث من النوع المطلوب لبقائها.[٣٦]

تصاعد النقاش خلال ٢٠٢٤ حول مسألة خدمة الحريديين في الجيش بسبب الحاجة الماسة لمجندين للحرب، وزاد من حدته الصراع حول الميزانيات الكبيرة التي خصصت لهم من قبل الحكومة في ظل استمرار الإعفاء الواسع لشبابهم من الخدمة. تحول الحريديون منذ قيام حكومة نتنياهو الرابعة (٢٠٢٠) إلى جزء محوري وأساسي في معسكر اليمين، وأصبحوا دعامة رئيسة لاستمرار الحكومات اليمينية، حيث يشكلون شبكة أمان ثابتة لسياسات نتنياهو، خاصة في القضايا الاستيطانية، حتى وإن لم يكونوا روادًا في صياغتها. وعلى عكس الأحزاب الصهيونية، فإن انخراط الحريديين في هذا المعسكر لا ينبع من التزام أيديولوجي أو رؤية سياسية محددة، وإنما يستند أساسًا إلى مصلحتهم في الحفاظ على نمط حياتهم المنغلق، حيث يرون في تحالفهم مع اليمين الاستيطاني وسيلة لضمان استمرار امتيازاتهم وحماية خصوصيتهم المجتمعية. ورغم ذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة ميلًا متزايدًا نحو تبني مواقف يمينية أكثر تطرفًا في أوساط الحريديين.

أدت إعادة الحريديين إلى الائتلاف الحكومي إلى ارتفاع حاد في المخصصات المالية التي يحصلون عليها، حيث زادت المساعدات لطلاب المدارس الدينية وطلاب «الكولل» بنسبة ٥٥٪. كما شهد العقد الماضي زيادة هائلة بنسبة ٨٣٪ في عدد الطلاب المسجلين في هذه المؤسسات.[٣٧] وتواصل حكومة نتنياهو توسيع

الدعم المالي للأسر الحريدية عبر تمويل مؤسسات التوراة، ودعم مراكز الرعاية النهارية، وزيادة ميزانيات الإسكان، وغيرها من التدابير المالية. وتشير دراسة أجرتها شركة «شلدور» إلى أن الأسرة الحريدية المتوسطة تتلقى من الدولة ما يقارب ١٨ ألف شيكل شهريًا بشكل مباشر وغير مباشر،[٣٨] بينما تسهم في خزينة الدولة بمبلغ ٧٥٠٠ شيكل فقط شهريًا. وتكشف هذه الفجوة عن رصيد مالي سلبي للدولة يقدر بنحو ١٠,٥ ألف شيكل لكل أسرة حريدية شهريًا، مما يعني أن الحكومة تعيد توزيع الأموال لصالح هذه الفئة على حساب بقية السكان، خاصة غير المتدينين، مما يفاقم العبء الاقتصادي على الدولة.[٣٩]

	بيانات جهاز الإحصاء الإسرائيلي	توقعات جهاز الإحصاء الإسرائيلي	
	٢٠٢٤	٢٠٤٠	٢٠٦٥
نسبة الحريديين	٪١٣,٩	٪٢٠	٪٣٢

من تحدٍ اجتماعي إلى أزمة أمنية

شهدت النقاشات حول قضية تجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي تحولات جوهرية بعد ٧ أكتوبر. فبينما كانت هذه القضية تُناقش سابقًا ضمن إطار اقتصادي–اجتماعي يتعلق بتقاسم الأعباء، فقد تحولت اليوم إلى مسألة أمنية تمس قدرة الجيش على سدّ احتياجاته البشرية. ورغم أن معدلات تجنيد الحريديين في الجيش تراجعت مقارنة بالعقد الماضي، فإن نسبة انخراطهم في الخدمة المدنية في الأجهزة الأمنية شهدت ارتفاعًا، حيث باتوا يشكلون قرابة الثلث من العاملين في هذا القطاع.[٤٠] ومع ذلك، تبقى مسألة التجنيد نقطة خلاف رئيسة بين مختلف التيارات السياسية والمجتمع الإسرائيلي وتنطوي على إمكانيات واسعة لتصعيد الصراعات الداخلية.

شهدت النقاشات حول قضية تجنيد الحريديين في الجيش الإسرائيلي تحولات جوهرية بعد ٧ أكتوبر. فبينما كانت هذه القضية تُناقش سابقًا ضمن إطار اقتصادي-اجتماعي يتعلق بتقاسم الأعباء، فقد تحولت اليوم إلى مسألة أمنية تمس قدرة الجيش على سدّ احتياجاته البشرية.

يتمحور النقاش حول تجنيد الحريديين بين تيارين رئيسين. فمن جهة، ترى الأحزاب اليمينية المتشددة والحريدية أن الحفاظ على عالم التوراة اليهودي أمرٌ جوهري لهوية إسرائيل، وبالتالي ترفض فرض التجنيد الإجباري على طلاب المدارس الدينية (اليشيفا). ومن جهة أخرى، تصرّ أحزاب المعارضة والأصوات العلمانية على ضرورة مشاركة جميع الفئات، بمن في ذلك الحريديون، في تحمل أعباء الأمن والدفاع. وتفاقم هذا الانقسام بعد الحرب، حيث زادت المطالب بدمج الحريديين في الجيش لمواجهة العجز في القوى البشرية. في هذا السياق، قدم وزير الدفاع الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، مشروع قانون جديدًا يهدف إلى

تجنيد عشرات الآلاف منهم، مع ضمان احترام نمط حياتهم الديني. ومع ذلك، فقد أكد أن أيّ قانون يجب أن يحافظ على التوازن بين احتياجات الجيش و«استمرارية عالم التوراة»، مما يعكس حساسية الموضوع وتعقيداته السياسية.

تُظهر استطلاعات الرأي وجود انقسام حاد بين المجتمع الإسرائيلي الذي يتجند والحريديين في ما يتعلق بالتجنيد. فبينما يعتبر معظم الإسرائيليين أن إعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية يُشكل عبئًا غير عادل، فإن ٨٠٪ من الحريديين لم يغيروا موقفهم الرافض للتجنيد حتى بعد الحرب، و٩٤٪ يعارضون تجنيد طلاب المدارس الدينية. [٤١]

ورغم أن البحث الذي أجراه مركز «نيتوني إمت–معلومات حقيقية» أظهر أن الحريديين يبدون تعاطفًا أكبر مع الهوية الإسرائيلية خلال فترات النزاع، فإن هذا لا يعني اندماجهم الكامل في المجتمع الإسرائيلي. فمثلًا، مع بداية الحرب على غزة، اعتبر ٩١٪ من الحريديين أن إسرائيل بحاجة إلى جيش قوي، لكن مع تصاعد الخلافات حول قانون التجنيد، انخفضت هذه النسبة إلى ٨٢٪. كما أن ٧٣٪ من الحريديين شعروا بتزايد الإحساس بالمصير المشترك مع الإسرائيليين بعد الحرب، لكن هذا لم ينعكس على استعدادهم للتجنيد.

إذًا، لم تعد قضية تجنيد الحريديين مجرد نقاش حول تقاسم الأعباء، بل تحولت إلى أزمة أمنية، الأمر الذي قد يفاقم قضية «تجنيد الحريديم» لتتحول إلى قضية أخرى غير قابلة للحسم على المدى المنظور وإنما ستتجادل بشكل أكثر تعقيدًا مع التصدعات الاجتماعية–السياسية–الاقتصادية داخل إسرائيل. يواجه الجيش الإسرائيلي تحديات حقيقية في سدّ العجز البشري الناجم عن الحرب، مما دفعه إلى تحديد هدف جديد بتجنيد ٤٨٠٠ حريدي في العام المقبل. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات قانونية وسياسية تمنع تنفيذ هذا الهدف على نطاق واسع، خاصة في ظل رفض الحاخامات وتردد الأحزاب الحريدية في دعم أي تسويات تتعلق بالتجنيد.[٤٢]

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن نجاح التجنيد لا يعتمد فقط على التشريعات، بل على قبول المجتمع الحريدي نفسه، وهو لا يزال في حالة مقاومة قوية لأي تغيير. وبينما يتفق معظم الحريديين على أهمية جيش قوي لحماية إسرائيل، فإنهم يرفضون أن يكونوا جزءًا منه، مما يجعل القضية أكثر تعقيدًا، حيث تظل متأرجحة بين الدين، والسياسة، والأمن.

ثالثًا: الفقر وتراتبياته في ظل التحديات الاقتصادية في أعقاب الحرب على غزّة

شهد الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام الماضي تراجعًا ملحوظًا، متأثرًا بتداعيات الحرب المستمرة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (للمزيد انظر الفصل الاقتصادي). إلا أن تأثير الأزمة الاقتصادية

لـم يكـن متسـاويًا بـين جميـع الفئـات السـكانية. وفقًـا لتقريـر الفقـر الرسـمي الصـادر عـن مؤسسـة التأمـين الوطنـي فـي كانـون الأول ٢٠٢٤، والـذي يتنـاول بيانـات عـام ٢٠٢٣، بلغـت نسـبة الفقـر فـي إسـرائيل ٢١٪، أي أن واحـدًا مـن كل خمسـة أشـخاص يعيـش فـي حالـة فقـر. وعلـى الرغـم مـن أن المسـاعدات الحكوميـة سـاهمت فـي التخفيـف مـن حـدّة الأزمـة علـى العديـد مـن الأسـر، فـإن غيابهـا كان سـيؤدي إلـى تفاقـم الوضـع بشـكل كبيـر.

شـهد الاقتصـاد الإسـرائيلي خـلال العـام الماضـي تراجعًـا ملحوظًـا، متأثـرًا بتداعيـات الحـرب المسـتمرة، مـا أدى إلـى ارتفـاع معـدلات الفقـر والبطالـة. إلا أن تأثيـر الأزمـة الاقتصاديـة لـم يكـن متسـاويًا بيـن جميـع الفئـات السـكانية.

تشـير البيانـات إلـى أن الفئـات الأكثـر تأثـرًا بالفقـر هـم المواطنـون العـرب، يليهم اليهـود الحريديـون (المتدينون المتشـددون). حيـث بلـغ معـدل الفقـر بـين العائـلات العربيـة ٤٢,٤٪، وهـو الأعلـى بـين جميـع الفئـات، بينمـا وصـل إلـى ٢٢,٥٪ بـين العائـلات الحريديـة، ممـا يجعلهمـا الأكثـر تضـررًا. فـي المقابـل، بلغـت نسـبة الفقـر بـين اليهـود غيـر الحريديـم ١٤٪. كمـا أن نسـبة انعـدام الأمـن الغذائـي مرتفعـة، حيـث تصـل إلـى ٣١٪ علـى المسـتوى العـام، وترتفـع إلـى ٦٣٪ داخـل المجتمـع العربـي.[٤٣]

يُقـدَّر عـدد الفقـراء فـي إسـرائيل بنحـو ١,٩٨ مليـون شـخص، بينهـم ٨٧٢ ألـف طفـل و١٥٨,٥ ألـف مسـن.

ويـرى تقريـر التأمـين الوطنـي أن انخـراط إسـرائيل فـي أزمتيـن كبيرتـين خـلال السـنوات الأخيـرة، وهمـا جائحـة كورونـا وحـرب ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣، أثـر سـلبًا علـى النمـو الاقتصـادي ومسـتويات المعيشـة. إذ يُقـدَّر عـدد الفقـراء فـي إسـرائيل بنحـو ١,٩٨ مليـون شـخص، بينهـم ٨٧٢ ألـف طفـل و١٥٨,٥ ألـف مسـن.[٤٤]

وأثـرت الحـرب بشـدة خاصـة علـى الفئـات العمريـة بـين ٣٠–٤٠ عامًـا، حيـث تم اسـتدعاء العديـد منهـم للخدمـة فـي جيـش الاحتيـاط، ممـا أثـر علـى مشـاركتهم فـي سـوق العمـل. جغرافيًـا، تُظهـر البيانـات أن معـدلات الفقـر الأعلـى تسـجل فـي القـدس (٣٦,٢٪)، شـمال البـلاد (٢٢,٥٪)، والجنـوب (٢٢,٦٪). أمـا المسـتوطنة الحريديـة موديعـين عيليـت، فتُسـجل النسـبة الأعلـى، حيـث تبلـغ ٤٨,٣٪. فـي المقابـل، تتمتـع منطقـة تـل أبيـب والمركـز بأوضـاع اقتصاديـة أفضـل، مـع معـدلات فقـر أقـل مـن المعـدل الوطنـي.

يقـدم تقريـر الفقـر البديـل الصـادر عـن جمعيـة «لاتيـت» لعـام ٢٠٢٤ صـورة أكثـر تشـاؤمًا،[٤٥] إذ يؤكـد أن الحـرب المسـتمرة منـذ ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣ أدت إلـى أضـرار اقتصاديـة جسـيمة، حيـث تسـبب التضخـم المالـي وارتفـاع أسـعار الفائـدة والسـلع الأساسـية فـي تفاقـم الأزمـة.

وفقًـا لمؤشـر الفقـر متعـدد الأبعـاد الـذي تعتمـده جمعيـة «لاتيـت»، ويقيـس النقـص فـي الاحتياجـات الأساسـية وظـروف المعيشـة، تعيـش ٦٧٨,٢٠٠ أسـرة فـي إسـرائيل تحـت خـط الفقـر (٢٢,٣٪)؛ أي مـا يعـادل ٢,٧٥٦,٠٠٠ شـخص (٢٨,٧٪)، منهـم ١,٢٤٠,٠٠٠ طفـل (٣٩,٦٪).

ويشـير التقريـر إلـى أن الفقـر ليـس مجـرد نتيجـة لضعـف الدعـم الحكومـي، إذ تمـر الأسـر عـادةً بمرحلـة تدهـور

تدريجية تبدأ باستنزاف المدخرات، ثم اللجوء إلى القروض، قبل أن تُدرج رسميًا ضمن إحصاءات الفقر. ومع تقليص الدعم الحكومي، يُتوقع تفاقم الأزمة، خاصة بعد رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة إلى ١٨٪.[٤٦]

يؤكد التقرير أن ارتفاع تكلفة المعيشة أدى إلى تفاقم الأوضاع، حيث ارتفعت أسعار الغذاء، والسكن، والفواتير، مما دفع فئات غير مصنفة رسميًا ضمن الفقر إلى مواجهة ظروف اقتصادية صعبة. يعاني ٨٠٪ من الأسر المدعومة من نقص في الغذاء، فيما يضطر أكثر من نصفهم إلى تقليل وجبات أساسية أو التخلي عنها. كما تأثر الأطفال بشكل كبير، حيث شهد ٤٤,٦٪ منهم تراجعًا في التحصيل الدراسي، واضطر بعضهم إلى ترك المدارس.

النزوح الداخلي وتأثيره على الاقتصاد

وفقًا لمراجعة أجراها البروفسور جوني جال وشافيت بن بورات من مركز طاوب للأبحاث الاجتماعية، فإن الأشهر الأولى من الحرب شهدت نزوح نحو ١٤٣,٠٠٠ شخص من غلاف غزة والمستوطنات الحدودية الشمالية. تم إجلاء نحو ٨٠,٠٠٠ منهم إلى الفنادق، بينما انتقل الآخرون إلى أماكن مختلفة داخل البلاد. ورغم عودة العديد من النازحين إلى منازلهم، فلا يزال نحو ٧٥,٠٠٠ شخص، معظمهم من الشمال، يعيشون في أماكن مؤقتة حتى تشرين الثاني ٢٠٢٤.[٤٧]

وبحسب استطلاع أجرته شركة «تيفين» الاستشارية بعد وقف الحرب في الشمال في تشرين الثاني ٢٠٢٤، فإن ٤٠٪ فقط من المصانع والمصالح التجارية في الشمال والجنوب استأنفت نشاطها بالكامل، بينما عادت ٣٩٪ إلى النشاط جزئيًا، ولم تستأنف ١١٪ نشاطها مطلقًا. كما لم تحصل ٥٦٪ من المصالح التجارية المتضررة في الشمال والجنوب على تعويضات أو مساعدات مالية، مما أدى إلى مشكلات في التدفق النقدي لنحو ٦٠٪ منها. وأفادت ٦٠٪ من الشركات في الجنوب والشمال بتدهور أوضاعها المالية، فيما اضطرت ٣٧٪ منها إلى تسريح عمالها، وقرر ٢١٪ من الموظفين عدم العودة إلى العمل.[٤٨]

في المؤتمر الإسرائيلي الحادي عشر للصناعة والبنية التحتية، ذكرت المديرة العامة لشركة «مالي بتسور فرانس»، بناءً على استطلاع أجرته الشركة، أن ٦٠٪ من أصحاب المصانع في إسرائيل يفكرون في إغلاقها أو نقلها إلى الخارج. كما تفكر ٨٠٪ من الشركات العالمية التي تمتلك فروعًا في إسرائيل في تقليص نشاطها أو مغادرة البلاد نهائيًا.[٤٩]

إجمال

مرّ المجتمع الإسرائيلي بسنة عاصفة، عادت وتفاقمت خلالها الصراعات الداخلية مما أدّى إلى تراجع في الحصانة والتضامن داخل المجتمع الإسرائيلي، وانعكس ذلك بشكل خاص في الخلاف على أولويات الحرب، رغم الاتفاق على مبدئها، بين من اعتبر الانتصار المطلق على قطاع غزة وعلى «حماس» أولويةن

ومن اعتبر إعادة الأسرى الإسرائيليين من قطاع غزّة أولوية. مع استمرار الحرب، أشارت الأبحاث والتقارير الأكاديمية والصحافية التي نشرت في إسرائيل خلال العام إلى تراجع مستمر في ثقة المجتمع الإسرائيلي في الحكومة وفي الهيئات المختلفة، وتراجع في الاقتصاد وعودة الخلافات حول ما سمي بـ «الثورة القضائية» وحول تجنيد المتدينين المتزمتين. ولاسيّما، في ظلّ تحوّل قضية تجنيدهم إلى مسألة أمنية تتعلق بالحاجات البشرية للجيش في حربه على قطاع غزّة، وثم على الضفة الغربية.

ظلّ المجتمع الإسرائيلي موحّدًا حول الحرب الإبادة على قطاع غزّة، وذلك رغم تصاعد الخلافات داخله، ورغم التحذير الذي يُطلقه العديد من الباحثين والمثقفين داخل المجتمع الإسرائيلي من تفكك أواصر التضامن المجتمعي ووجود إسرائيل في أزمة وجودية –وفق بعضهم– حيث يتركز الصراع داخله خلال العام ٢٠٢٤ على أهداف الحرب وأولوياتها واستراتيجياتها وعلى خطة اليوم التالي لها.

في ظل شبه الإجماع داخل المجتمع الإسرائيلي ظهرت بعض الأصوات «النشاز» التي حاولت انتقاد ومواجهة المواقف المتماهية مع الحرب الإبادية. كتب مثلًا إفرات أسيف الباحث المشارك في معهد الحرية والمسؤولية في جامعة رايخمان، [٥٠] بأنّ ميل المجتمع اليهودي/الإسرائيلي لدعم الأعمال التي يعتبرها العالم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية واعتباره أن الجيش الإسرائيلي يتصرف بصورة أخلاقية ومناسبة، يحرره من الخوض في المعضلات الثقيلة التي سببتها الحرب، ويجنبه تحمل المسؤولية عن عواقبها الوخيمة التي قد تبرز في إصدار محكمة الجنائيات الدولية مذكرتي اعتقال بحق رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق يوآف غالانت بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.[٥١] يحذّر كذلك إفرات من المدى الذي ابتعدت به إسرائيل عن مُثُل سيادة القانون وحقوق الإنسان وقدسية الحياة، ويطالب الجمهور العام بإجراء مراجعة لتصرفات الجيش.[٥٢] عَلَت كذلك أصوات أكاديمية وثقافية نخبوية قليلة تطالب بمراجعة ممارسات الجيش، وتقول إن ما يحدث في غزة هو إبادة جماعية.[٥٣] بالرغم من تجاهل الأغلبية لارتكاب إسرائيل جرائم حرب، فإن أصواتًا تعلو مؤخرًا، داخل اليسار اليهودي تدعو الجنود، علنًا، إلى عدم الامتثال لأوامر التطهير العرقي في شمال قطاع غزة، والطرد، والمساس بالمدنيين.[٥٤]

ما زالت الأصوات المناهضة للحرب تغرّد خارج السرب المجمِع على والداعم لجرائم الحرب اليومية المقترفة في قطاع غزة وفي الضفة الغربيّة. ولا تشير قراءة المشهد الاجتماعي في إسرائيل إلى مسار رأب للصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إلى استمرار تصاعدها، كما لا يمكن الإشارة إلى اقتراب بدء أي نوع من أنواع النقاش الأخلاقي داخل المجتمع الإسرائيلي حول الحرب التي أمعنت في مشروع إبادة للبشر والحجر والتاريخ والثقافة والتراث.

. لا تشير قراءة المشهد الاجتماعي في إسرائيل إلى مسار رأب للصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي، بل إلى استمرار تصاعدها، كما لا يمكن الإشارة إلى اقتراب بدء أي نوع من أنواع النقاش الأخلاقي داخل المجتمع الإسرائيلي حول الحرب التي أمعنت في مشروع إبادة للبشر والحجر والتاريخ والثقافة والتراث.

الهوامش

١ انظر/ي عبد القادر بدوي وعرين هواري، «المشهد الاجتماعي»، في مدار الاستراتيجي ٢٠٢٤، تحرير هنيدة غانم، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠٢٤)، ١٤٧–١٦٤.

٢ انظر/ي هنيدة غانم، «أقصى اليمين الجديد: الظاهرة، المعاني والإسقاطات»، في اليمين الجديد في إسرائيل مشروع الهيمنة الشاملة، تحرير هنيدة غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»،٢٠٢٣)،١٧–٥٣

٣ نفس المصدر.

٤ كمحي، شاؤول وآخرون. أيلول ٢٠٢٤. المناعة (וסוכ) وتدابير التكيف أثناء الحرب: القياس الطولي الخامس. كلية تل حاي وجامعة تل أبيب. https://did.li/jakOf

٥ كمحي ، شاؤول وآخرون، المصدر السابق.

٦ مملختيوت هي الكلمة العبرية وتعني الدولانية .مصطلح ظهر مع إقامة إسرائيل وكان يشير إلى الانتقال من «المجتمع اليهودي المستوطن» إلى «الدولة» والهدف منه تمكين الدولة من العمل كمركز للسلطة الحكومية المباشرة على المواطنين، دون أن يكون ذلك مرتبطًا بانتمائهم إلى مجموعة أيديولوجية أو تنظيم سياسي أو طائفة أو طبقة اجتماعية أو قومية أو دين. أنظر/ي يديديا شتيرن، «الدولانية في هذا العصر»، معهد إسرائيل للديمقراطية، ٢٨ تموز ٢٠٢٠، https://www.idi.org.il/articles/32122

٧ بنيينا شربيت باروخ، «إسرائيل في طريقها إلى العزلة الدبلوماسية»، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) ٢٣ حزيران ٢٠٢٤، http://inss.org.il/he/publication/isolation

٨ راجع ما قاله مائير الران الباحث في معهد دراسات الأمن القومي والعميد (احتياط) ونائب رئيس الاستخبارات العسكرية السابق والذي أجري عشرين استطلاعًا حول «الحصانة الوطنية» في التقرير: ليف، جدعون. ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ٢٠٢٤. معًا سننتصر: الصمود الوطني في إسرائيل تعزز بعد المذبحة، لكنه تراجع منذ ذلك الحين إلى مستواه أثناء الانقلاب. https://did.li/qlMrl

٩ دائرة الإحصاء المركزية– إسرائيل.٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. «بيان صحافي: عدد سكان إسرائيل في بداية عام ٢٠٢٥». https://did.li/V9jOf

١٠ دائرة الإحصاء المركزية– إسرائيل، المصدر السابق.

١١ دائرة الإحصاء المركزية– إسرائيل، المصدر السابق.

١٢ بيرتس، سامي. ٥ كانون الثاني ٢٠٢٥. جزء كبير من الذين سيغادرون إسرائيل في العام ٢٠٢٤: عائلات شابة من المركز مع أطفال. ذي ماركر. https://did.li/8S9lC

١٣ بيلوت، أدريان. ٢٢ أيلول ٢٠٢٤. « ثمن الانقلاب بالحكم والحرب: ارتفاع ملحوظ بالهجرة من إسرائيل، وخاصة المثقفين». كليكاليست. https://did.li/vkNrl

١٤ كوهن–كاسترو، أييلت. دائرة الإحصاء المركزية. بيان للصحافة. ٢٢ أيلول ٢٠٢٤. «إسرائيليون غادروا لخارج البلاد لمدى طويل وإسرائيليون رجعوا للبلاد بعد مكوث مدى طويل خارجها سنة ٢٠٢٣». https://did.li/4GHIw

١٥ بيرتس، سامي. ٣ كانون الثاني ٢٠٢٥. الانقلاب، الحرب، غلاء المعيشة، أو الاستقطاب. ذي ماركر. https://did.li/llMrl

١٦ انظر/ي: سلامة، سليم. ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «عالِم اقتصاد إسرائيلي يحذّر: هجرة النُخب المهنية تُدخِل إسرائيل في سيرورة «لولب انهيار»!. المشهد الإسرائيلي. مدار– المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

١٧ انظر/ي تحليل إيتان أبريئيل: أبريئيل، إيتان. ١٩ أيار ٢٠٢٤. «اقتصاد إسرائيل متعلق بالعاملين المثقفين – ويتأثر بشكل خاص بمغادرتهم». ذا ماركر. https://did.li/TpwgT

١٨ انظر/ي https://www.israelstrategicfutures.org/

١٩ ألروزوروف، ميراف. ١٣ أيار ٢٠٢٤. «في المسار الحالي الذي تتبعه دولة إسرائيل، لن تتمكن من الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيسها». ذا ماركر https://did.li/VpwgT

٢٠ أبريئيل، مصدر سابق.

٢١ أفيحاي، عامي. ١٤تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤. دولة بحالة اكتئاب: تقرير يظهر عمق الضرر النفسي والإدمان. موقع والا https://did.li/1we6q

٢٢ باجنو، يوفال. ١٣آذار٢٠٢٤. استطلاع مثير للقلق: زيادة استهلاك الكحول بين المراهقين الذين تم إجلاؤهم من منازلهم. موقع معاريف https://did.li/zT9lC

٢٣ باجنو، يوفال، المصدر السابق.

٢٤ أفيحاي، عامي (مصدر سابق).

٢٥ معهد الحرية والمسؤولية– معهد رايخمان. ١٧–١٩ تشرين الأول، ٢٠٢٣. «استطلاع معهد رايخمان في الأسبوع الثاني للحرب: غالبية الجمهور يثق في جيش الدفاع الإسرائيلي وتظهر مستوى عاليًا من الوطنية؛ عدم الثقة في الحكومة مستمر». https://did.li/6lMrl

٢٦ ديتش، موران وآخرون. ٢٢ كانون الأول ٢٠٢٤. «نتائج استطلاع السيوف الحديديّة كانون الأول ٢٠٢٤». معهد دراسات الأمن القومي. https://did.li/zg4CN

٢٧ بار أور، داني. ٣٠تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٤. « ٤٥٪ من اليهود في إسرائيل يفضّلون الحرب على السلم. والفلسطينيون؟» هآرتس. https://did.li/wcBZH

٢٨ مركز أكورد – علم النفس الاجتماعي من أجل التغيير الاجتماعي. الجامعة العبرية. ٢٠٢٤. «نفقد البوصلة: الالتزام الديمقراطي في خطر بين أبناء وبنات الشبيبة في إسرائيل– مؤشر الشراكات في أوساط أبناء الشبيبة في إسرائيل ٢٠٢٤ (الجزء ب)». مركز أكورد – علم النفس الاجتماعي من أجل التغيير

الاجتماعي. الجامعة العبرية. https://did.li/oXpx5

٢٩ المصدر نفسه، ص٦.

٣٠ حول الموضوع انظر/ي: شحادة، إمطانس "ورقة تقدير موقف٦٤– دعم أحزاب الوسط–اليمين و«اليسار» في إسرائيل لمشروع تهجير سكّان غزّة... لا جديد»
حيفا: مدى الكرمل . https://did.li/U80lC

٣١ دائرة الإحصاء المركزية– إسرائيل. ٢١ أيّار ٢٠١٧. «بيان لوسائل الإعلام: توقعات عدد سكان إسرائيل حتى عام ٢٠٦٥". https://did.li/8yvgT

٣٢ جلعاد ملاخ ولي كهنر، المجتمع الحريدي في إسرائيل: التقرير الإحصائي ٢٠٢٤، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٤)، https://www.idi.org.il/haredi/2024/?chapter=57492

٣٣ ملاخ وكهنر، المجتمع الحريدي في إسرائيل: التقرير الإحصائي ٢٠٢٤. مصدر سابق.

٣٤ مؤسسة التأمين الوطني، تقرير الفقر وعدم المساواة لعام ٢٠٢٣، (لقدس: مؤسسة التأمين الوطني، ١٨ كانون الأول ٢٠٢٤)، https://www.btl.gov.il/About/newspapers/Pages/DochOnI2024.aspx

٣٥ مع قيام إسرائيل وفرض الخدمة العسكرية الإجبارية على الإسرائيليين الشبان، طلب قادة الحريديم من رئيس الحكومة الأول دافيد بن غوريون، إعفاء أبنائهم من الخدمة العسكرية، لدوافع دينية تتعلق بتكريس وقت شبابهم للتعلم في معاهد دراسة التوراة، وفي العام ١٩٥١ أرسل دافيد بن غوريون مكتوبًا إلى مدير وزارة الدفاع ورئيس الأركان أعفى من خلاله الحريديم من الخدمة وجاء فيه: «على أساس المادة ١٢ من قانون جهاز الأمن ، قمت بتسريح طلاب المدارس الدينية من الخدمة العادية. ينطبق هذا الإصدار فقط على طلاب المدارس الدينية الذين يشاركون بالفعل في دراسة التوراة في المدارس الدينية، وطالما أنهم يشاركون في دراسة التوراة في المدارس الدينية». كان عدد الطلاب الحريديون في المدارس الدينية حينها ٤٠٠ طالب، ولم يشكل إعفاؤهم قضية كبرى بالنسبة للغالبية العلمانية، غير أن التحولات الديموغرافية التي أدت إلى تضخم نسبة الحريديم في إسرائيل مقابل تراجع أعداد العلمانيين أدى بالذات منذ منتصف سنوات التسعينيات من القرن العشرين، إلى تصاعد الجدل في إسرائيل حول تجنيدهم، واحتدم الجدل مع تزايد نسبة الشباب الحريدي من بين شريحة جيل الخدمة العسكرية (١٨ عامًا)، والتي أصبحت تصل بحسب التقديرات إلى ما بين ٢٦٪ إلى ٢٨٪، ومن المتوقع أن تستمر في التصاعد مستقبلاً.

٣٦ ساسون حداد ومئير فينكل. كانون الثاني ٢٠٢٥. خطر أمن الدولة بسبب السلوك الاجتماعي والاقتصادي للقطاع/المجتمع اليهودي المتزمت دينيًا. معهد أبحاث الأمن القومي .INSS. https://did.li/AMqx5

٣٧ انظر/ي: ملاخ، جلعاد ولي كهنر. ٢٠٢٤. «التربية». (الفصل الثاني– الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي). المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. https://did.li/1jBZH.

٣٨ توكر، ناتي. ١٩تشرين الثاني ٢٠٢٤. «دراسة تثبت: الدولة تدعم الأسرة الحريدية بـ١٠ آلاف شيكل شهريًا». ذا ماركر. https://did.li/Vn4CN

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ ملاخ، جلعاد ولي كهنر. ٢٠٢٤. «السكان». (الفصل الأول– الكتاب السنوي للمجتمع الحريدي). المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. https://did.li/k29lC

٤١ شاحر، إيلان. ٥ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «استطلاع رأي كلكاليست: ٩٤٪ من الحريديم يعارضون تجنيد طلاب المدارس الدينية». كالكاليست. https://did.li/gzvgT

٤٢ بناء على قول العميد شاي طيب، رئيس قسم التخطيط ومدير الموارد البشرية في الجيش الإسرائيلي. انظر/ي الخبر: سبار، ميراف. ٧كانون الثاني ٢٠٢٥. «من أصل ٤٠٠ تقدموا للجيش – هذا هو عدد الحريديين الذين التحقوا بالجيش؛ جيش الدفاع الإسرائيلي يحدث الهدف حتى عام ٢٠٢٥». يسرائيل هيوم. https://did.li/p29lC

٤٣ كلينر، رينا (كلنير) وآخرون. كانو الثاني ٢٠٢٤. تقرير حول أبعاد الفقر وعدم المساواة في الدخل – ٢٠٢٣. مديريّة البحث والتخطيط. مؤسسة التأمين الوطني. https://did.li/ZLpx5

٤٤ المصدر السابق.

٤٥ لاتيت (جمعية). كانون الأول ٢٠٢٤. تشريح الفقر– التقرير البديل حول الفقر. https://did.li/1AXTY

٤٦ المصدر السابق.

٤٧ جال، جوني وشفيط بن بورات. كانون الأول ٢٠٢٤." نظام الرعاية الاجتماعية في مواجهة تحديات الحرب". مركز طاوب لبحث السياسة الاجتماعية في إسرائيل. https://did.li/YGHIw

٤٨ انظر/ي كوهن، نيتسان. ٩ كانون الأول ٢٠٢٤. استطلاع جديد يكشف: أكثر من نصف الشركات على خطوط الصراع أغلقت أبوابها. يسرائيل هيوم. https://did.li/tR9lC

٤٩ (مقدم من قبل TEFEN)) ١٢كانون الثاني ٢٠٢٤. «إذا لم يفكر الاقتصاد بأكمله بأزرق أبيض، فلن نحقق نجاح دولة إسرائيل». واي نت https://did.li/AAXTY

٥٠ انظر/ي: إفرات، أسيف. ٢٦ تشرين الثاني،٢٠٢٤. زمان يسرائيل. https://did.li/LIGIw

٥١ حول مذكرات الاعتقال انظر/ي: أخبار الأمم المتحدة: موقع الأمم المتحدة.٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٤. «المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرات اعتقال بحق رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها السابق وقائد في حركة حماس».

٥٢ المصدر نفسه.

٥٣ يقول مثلاً الكاتب الإسرائيلي ب (بيرزون) ميخائيل بأنّ إسرائيل ليست منهمكة في حرب إبادة جماعية واحدة، بل بثلاث إبادات، الأولى. إبادة الشعب الفلسطيني التي لم يبدأ في ٧ تشرين الأول (أكتوبر)، بل في ١٤ أيار ١٩٤٨، والثانية هي إبادة القيم الإنسانية والثالثة هي إبادة إسرائيل للتعهدات التي

التزمت بها عند قيامها. انظر/ي: ميخائيل، ب. ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. «مشروع اللامركزية الحكومية تم بنجاح». هآرتس https://did.li/UPGIw. يؤكد على ذلك أيضًا الباحثان المختصان في الهولوكوست، حيث يرى البروفسور عاموس غولدبيرغ، الباحث في الهولوكوست من الجامعة العبرية في القدس، بأنّ ما يحدث في قطاع غزّة هو إبادة جماعية، موضّحا بأنّ الإبادة الجماعية تحدث، حتى لو لم تطل الجماعة العرقية المُستهدَفة كلّها. وأمّا المؤرخُ الإسرائيليُّ البروفسور دانييل بيلتمان، الباحث في الهولوكوست، فيدّعي بأن إسرائيل ترتكب جريمة حرب فظيعة في قطاع غزّة، تتراوح بين التطهير العرقي القاتل والإبادة الجماعية. حول آراء هذين الباحثين انظر/ي مقالة المحلل السياسي أنطوان شلحت. انظر/ي: شلحت، أنطون. ١كانون الثاني ٢٠٢٥. «٢٠٢٤ عام حرب إبادة بحذافيرها». موقع عرب٤٨. ٢٠٢٥/١/١ https://did.li/zVpx5. يقول كذلك المؤرخ والمحاضر عوفر إيلاني، «حتى لو كنا لا نريد استعمال الإبادة لأسباب تتعلق بالسياق السياسي والتاريخي الذي صيغ به هذا المفهوم، هذه الجرائم هي بالتأكيد يمكن أن تحمل «التطهير العرقي»، أو «القتل الجماعي»، أو حتى «كارثة إنسانية متعمدة أو شبه متعمدة» يمكن أن نطلق عليها اسم «س»، ولكن لا يمكن التنكر لها. إيلاني، عوفر. ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢٣ «حتى لو لم يطلق عليها «إبادة جماعية»، فهي جريمة حرب». هآرتس. https://did.li/e29lC

٥٤ باردا، ياعيل، وربيورط ميرون. ١٦تشرين الثاني ٢٠٢٤. "إسرائيل لا تنكر حتى أنها تمارس التطهير العرقي. ينبغي الرفض". هآرتس. https://did.li/Mn4CN

الفلسطينيون في إسرائيل: ما بين تفاقم الاضطهاد القومي وتفشي الجريمة

د. أحمد أمارة

تحت المجهر

■ صنّفت إسرائيل الفلسطينيين كتهديد داخلي وفرضت عليهم قمعًا منهجيًا ■ تصاعد القمع عبر الاعتقالات والمحاكمات مع تعديل «قوانين الإرهاب» ■ استغل «اليمين» الحرب لتمرير سياسات استيطانية وقمعية جديدة في الداخل ■ تفاقمت الجريمة وسط تقاعس الشرطة وانعدام الثقة الأمنية ■ تستخدم الحكومة الفوضى لتعزيز قبضتها وقمع المبادرات المجتمعية للحدّ من الجريمة ■ استغل سموتريتش الحرب لتقليص الميزانيات المخصّصة للفلسطينيين في إسرائيل

في موقع جريمة في أبو سنان ضحيتها أربعة قتلى، في أواخر آب ٢٠٢٣. (أرشيفية)

ملخص تنفيذي

بعد ٧ أكتوبر، اعتبَرت إسرائيل فلسطينيي الداخل «جبهة أخرى»، مما انعكس في سياسات قمعية شملت الاعتقالات، وتقييد الفعاليات، وتشريعات تمييزية، بهدف إحكام السيطرة عليهم وتقليص حضورهم في المجال العام والنشاط السياسي المنظم.

واجه الفلسطينيون في إسرائيل قمعًا غير مسبوق استهدف النشطاء والمهنيين عبر الاعتقالات، والمحاكمات المطوّلة، والإجراءات التأديبية الصارمة في المؤسسات الأكاديمية والمهنية، مستندًا إلى «قانون مكافحة الإرهاب» وتحريض الجهات الرسمية والمجتمعية الإسرائيلية.

استغل اليمين الإسرائيلي الحرب لتمرير سياسات وتشريعات جديدة تستهدف الفلسطينيين، شملت تعزيز الاستيطان، وتقييد الحريات الإعلامية، وتقليص عمل الجمعيات والمؤسسات الدولية، وتوسيع انتشار السلاح والتقدّم نحو تشكيل ميليشيات يهودية، وتقييد تمويل الجهات غير المتماشية مع سياسات الحكومة.

منذ تولي ايتمار بن غفير وزارة الأمن القومي (الشرطة)، تضاعفت جرائم القتل والجريمة المنظمة في أوساط المجتمع الفلسطيني، وسط تقاعس الشرطة عن التدخل بجدية. يجد الفلسطينيون أنفسهم عالقين بين انعدام الثقة بالمؤسسات الأمنية والحاجة الملحّة لحماية مجتمعاتهم من تصاعد العنف.

تستغل الحكومة تفاقم الجريمة لتوسيع نفوذها الأمني، بينما تحظر المبادرات المجتمعية للإصلاح مثل «لجان إفشاء السلام». هذا يعكس سياسة ممنهجة لإضعاف الفلسطينيين، حيث تُستخدم الفوضى لتبرير تشديد القبضة الأمنية دون معالجة فعلية للجريمة والعنف المتصاعد.

استغل سموتريتش الأزمة المالية الناجمة عن الحرب لتقليص ميزانيات الفلسطينيين، متذرعًا بسدّ العجز. شملت سياساته خفض التمويل الحكومي، وتقليص خطط تقليص الفجوات، وإجراءات رقابية صارمة، ما أدى إلى تعميق الفقر وإضعاف السلطات المحلية العربية.

مدخل

وجد الفلسطينيون في إسرائيل خلال العام ٢٠٢٤ أنفسهم بين فكّي الكماشة: الاضطهاد القومي المتفاقم من جهة وسيطرة عصابات الإجرام المنظم وتصاعد العنف من جهة أخرى.

منذ بداية الحرب، تم تقديم أكثر من ٢٠٠ لائحة اتهام ضد مواطنين عرب بمخالفات «التحريض على الإرهاب» أو «التماهي مع الإرهاب»، أو الإعجاب بمن يصنفهم القانون الإسرائيلي بـ «المنظمات الإرهابية» (يندرج تحت هذه العناوين كلّ ما يتعلق بالتعاطف مع أهل غزة، أو استنكار قتل الأبرياء، أو إبداء موقف سياسي مخالف للسرديّة الإسرائيلية حول الحرب). وقد صلت مدّة الأحكام في بعضها إلى السجن الفعلي نحو ٢٧ شهرًا.[١] بالتوازي، في العام ٢٠٢٤، قُتل٢٣٩ مواطنًا عربيًا جرّاء العنف والإجرام المنظّم، ما زال الغالبية العظمى من المجرمين والقتلة طلقاء ولم يتم اعتقالهم، بسبب تقاعس الشرطة وعدم محاربة الجريمة. وبحسب المعطيات فقد تم تقديم لوائح اتهام في ما يتعلق بـ ١٣٪ فقط من حالات القتل سنة ٢٠٢٤.[٢]

وفي ظل الحرب، استمرت عمليات الإخلاء والهدم ضد آلاف البيوت الفلسطينية، غالبيتها العظمى في النقب حيث استمر الهدم في «القرى غير المعترف بها» بوتيرة هي الأعلى، واصلًا إلى نحو ٤٠٠٠ بيت ومبنى مقارنة بهدم ٣٢٨٣ مبنى وبيتًا في العام ٢٠٢٣،[٣] ومنها هدم كامل لقرية أم الحيران وإخلاؤها مجددًا في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤،[٤] في هذا السياق، تم طرح مقترَح «قانون ريفمان»، الذي أعده مركز ريفمان للأبحاث، ليحل محلّ مقترح قانون برافر لعام ٢٠١٣ لحلّ «مشكلة» البدو في النقب. وينص القانون الجديد على إجراءات أكثر تشددًا، إذ ينكر ملكية الفلسطينيين البدو لأراضيهم، ويؤكد على ضرورة هدم قراهم وإجبارهم على الانتقال إلى مساكن مكتظة خاضعة لسيطرة مؤسسات الدولة.[٥]

تمخض عن كلّ ذلك تصاعد مشاعر القلق والخوف من واقع القمع ومن المستقبل، وتزايد الإحباط من القدرة على التأثير على وجهة الأحداث المتسارعة، وانعكس ذلك في الانكماش على الذات، والابتعاد عن الانخراط في الشأن العام. تحمل هذه التطورات مخاطر على مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل السياسي والجماعي وتهدد المكتسبات التي حققوها عبر سنوات طويلة من النضال.

يشمل هذا الفصل ثلاثة أقسام متشابكة ببعضها، يعرض القسم الأول إسقاطات الحرب على الفلسطينيين في إسرائيل، ويتتبع تأثيرها على مكانتهم، خاصة في ما يتعلق بإعادة رسم حدود المواطنة الإسرائيلية من جهة، والانتماء القومي والتعبير عنه من جهة أخرى. ويتناول القسم الثاني ما يمكن تسميتها كـ «أم القضايا» الاجتماعية المركزية التي احتلت وتحتل المشهد الفلسطيني في الداخل وهي الجريمة المنظمة والعنف وازدياده بشكل ملحوظ في ظلّ حكومة اليمين. ويجمل الفصل الثالث مشهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الداخل وبالذات في ظلّ تقاطع حالة الحرب وحكم أقصى اليمين، ويتابع آثار غلاء

المعيشة وتزايد البطالة والفقر وتأثير ذلك على إمكانية ازدياد الجريمة، لاعتماد المجتمع الفلسطيني على السوق السوداء لطلب القروض المالية.

أولًا: جبهة الداخل الفلسطيني- قمع مؤسساتي غير مسبوق

أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو مباشرة بعد ٧ أكتوبر أن إسرائيل تواجه حربًا على أربع جبهات: في الجنوب والشمال والضفة الغربية و«الداخل»، دون أن يحدد طبيعة جبهة الداخل، إلا أن القصد هو اعتبار الحيز الفلسطيني في إسرائيل بمثابة جبهة مواجهة.[٦] عمليًا، انعكست تلك الجبهة في مستويين، الأول: ١) التضييقيات في الحيز العام بما يشمل اعتقالات وتهديدات وقمع فعاليات؛ ٢) التشريعات القائمة على العنصرية القومية ضد الفلسطينيين في إسرائيل. فقد افسحت الحرب الساحة لليمين الإسرائيلي لتمرير حزمة من القوانين والتعديلات القانونية التي هدفت إلى مزيد من التحكم بالفلسطينيين على جانبي «الخط الأخضر». دفع ذلك إلى انكماش متسارع في قدرة الفلسطينيين عن التعبير عن أنفسهم في الحيز العام، وتراجع العمل السياسي المنظم للأحزاب والمؤسسات واللجان الممثلة وعلى رأسها لجنة المتابعة.

منعت إسرائيل تقريبًا كلّ أشكال التضامن والنقد الفلسطينيين بخصوص الحرب على غزة. حتى أن أبسط أشكال الاحتجاج وأكثرها طبيعية قد قوبل بعنف شرطي غير مسبوق واعتقالات وتقديم أكثر من ٢٠٠ لائحة اتهام. شملت الاتهامات التماهي مع الإرهاب والتحريض على الإرهاب والعنف، غالبيتها بمخالفات حسب «قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي»، ما حدا بالقضاء لتمديد اعتقالات الفلسطينيين على أبسط الأمور، وإلى تمرير تعديل قانوني للقانون نفسه بعد مرور شهر واحد على الحرب يمنع حتى «استهلاك منشورات منظمات إرهابية».[٧]

ومع ازدياد شعور «التضامن القبلي» لدى المجتمع الإسرائيلي اليهودي، فإن الكثير من ممارسات القمع والاضطهاد ارتكبتها المؤسسة الرسمية وأفراد وجمعيات إسرائيلية ساهمت في مجهود القمع بتقديم شكاوى للشرطة والمؤسسات والجامعات والمستشفيات وغيرها، دافعة إياها لاتخاذ إجراءات ضد الفلسطينيين.[٨] كما وفّرت الشرطة للجمهور العام اليهودي منصة إلكترونية لتقديم الشكاوى ضد منشورات محرضة على العنف، لتسهيل تقديمها بدلًا من الحضور لمحطة الشرطة،[٩] مما عزّز مشاركة معظم أركان المجتمع الإسرائيلي اليهودي، ومؤسساته، في «دور الشرطي» داخل الحيز العام.

ملاحقات شخصيات عامة ونشطاء

في ما يتعلق بحريّة التعبير، واجه الفلسطينيون في الداخل موجة واسعة من الاعتقالات والتحقيقات،

اتسمت بأساليب استعراضية تهدف إلى الترهيب والتخويف. شملت هذه الإجراءات اقتحامات ليلية، تكميم أعين المعتقلين، وتصوير لحظات الاعتقال، وذلك في الغالب بسبب منشورات على منصات التواصل الاجتماعي نُشرت في ٧ أكتوبر أو بعده، بل إن بعضها يعود إلى ما قبل الحرب. وقد جرى العديد من هذه الاعتقالات بعد شهور من نشر المحتوى، وكان الهدف منها الترهيب والمحاسبة، رغم غياب أيّ تهديد أو خطر فعلي من قبل المعتقلين.

شملت هذه الاعتقالات أطفالًا وشبانًا من كلا الجنسين، طلابًا، عمالًا، مهنيين، ونساء. وخلال أقل من أسبوع فقط على بداية الحرب بين ٧ تشرين الأول/ أكتوبر و١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣، تم التحقيق مع أو اعتقال أو محاكمة ما لا يقل عن ٢٥١ فلسطينيًا من الداخل، فيما طالبت النيابة بتمديد الاعتقال في معظم الحالات.[١٠] وتم خلال الفترة نفسها تقديم ٧٦ لائحة اتهام على خلفية هذه المنشورات.[١١]

استمرت حملات الاعتقال والمحاكمات أشهرًا عدة خلال الحرب، حيث تم تمديد اعتقال معظم المحتجزين ورفض طلبات الإفراج المشروط أو الإقامة الجبرية، مما أدى إلى بقاء العديد منهم قيد الاحتجاز فتراتٍ طويلة. وقد تراوحت الأحكام الصادرة بحق المتهمين بين ٧ و١٢ شهرًا في المتوسط، لكنها وصلت أيضًا إلى ٢٧ شهرًا بالسجن الفعلي. ومن بين المعتقلين كانت الممثلة ميساء عبد الهادي، والفنانة دلال أبو آمنة، والمحاميين أحمد خليفة وسري خورية، والمؤثر مهند طه، وفي شباط وآذار ٢٠٢٥، شملت الاعتقالات الكوميدي نضال بدارنة، الذي مُنعت عروضه، والصحافي سعيد حسنين.

المزيد من الأحكام القاسية لمعتقلي «هبة الكرامة»

صدرت في تموز ٢٠٢٤ أحكام قاسية بحق متظاهري «هبة الكرامة» في أيار ٢٠٢١، حيث استمرت محاكمة العديد ممن اعتُقلوا على خلفية الاحتجاجات حتى العام ٢٠٢٤. وقد بقي بعضهم رهن الاعتقال الفعلي، بينما خضع آخرون للإقامة الجبرية تحت شروط صارمة. في ٢٣ تموز ٢٠٢٤، أصدرت المحكمة المركزية في حيفا أحكامها بحق ثلاثة شبان في العشرينيات من عمرهم من عكا، بعد إدانتهم بارتكاب مخالفات خلال «هبة الكرامة». قضت المحكمة بسجنهم فترات متفاوتة: ١٢ عامًا، ١١ عامًا، و٥ أعوام، في خطوة تعكس استمرار التشديد القضائي على المشاركين في الهبة.

تم كما يبدو إصدار الأوامر والترتيبات من الوزارات المختلفة لمنع الاحتجاجات الفلسطينية على الحرب بجميع أشكالها وباتخاذ خطوات وعقوبات صارمة ضد المحتجين. ففي ١٧ تشرين الأول ٢٠٢٣، أصدر المفتش العام للشرطة يعكوف شفتاي توجيهًا برفض جميع الطلبات لتنظيم مظاهرات ضد الحرب على غزة، واشتهرت مقولته في هذا المقام عند تصريحه على أن «أي شخص يريد التماهي مع غزة فمرحّب

بـه، وسـوف أضعـه الآن علـى مـتن الحافـلات المتجهـة إلـى هنـاك، وسأسـاعده فـي الوصـول إلـى هنـاك [إلـى غـزة]».[١٢] اتخـذت بعـض طـرق الاحتجـاج أشـكالًا مختلفـة مـن أجـل الالتفـاف علـى المنـع بطريقـة قانونيـة، حيـث امتـازت بعـض تلـك المحـاولات بتنظيـم فعاليـات أكاديميـة عامـة للتحايـل علـى منـع المظاهـرات، أو فعاليـات شـملت إسـرائيليين، وكان أن حاولـت الشـرطة فـي بعـض تلـك الحـالات منـع إجرائهـا.[١٣] كمـا وجـرت حمـلات دعـم إنسـانين أهمهـا حملـة «نقـف معًـا» وحملـة «أيـادي الرحمـة» فـي صيـف ٢٠٢٤،[١٤] إضافـة إلـى وقفـات احتجاجيـة وتظاهـرات فـي بعـض المـدن والبلـدات الفلسـطينية فـي الداخـل. لكـن، وعلـى الرغـم مـن كلّ تلـك المحـاولات والاحتجاجـات المتواضعـة، فقـد غابـت الأحـزاب السياسـية ولجنـة المتابعـة عـن قيـادة وتوجيـه الجماهيـر العربيـة والاحتجاجـات، إلا مـن اجتماعـات ونـداءات متواضعـة ضـد الحـرب أو محـاولات لترتيـب حمـلات إغاثـة إنسـانية.

لكـن، وعلـى الرغـم مـن كلّ تلـك المحـاولات والاحتجاجـات المتواضعـة، فقـد غابـت الأحـزاب السياسـية ولجنـة المتابعـة عـن قيـادة وتوجيـه الجماهيـر العربيـة والاحتجاجـات، إلا مـن اجتماعـات ونـداءات متواضعـة ضـد الحـرب أو محـاولات لترتيـب حمـلات إغاثـة إنسـانية.

قضية أحمد خليفة وتواطؤ نقابة المحامين الإسرائيلية

في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٣، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية الناشط والمحامي أحمد خليفة من أم الفحم على خلفية مشاركته في تظاهرة منددة بالحرب على غزة. لاحقًا، قُدمت ضده لائحة اتهام بتهمة «التحريض على الإرهاب» و«التماهي مع منظمة إرهابية». كانت هذه واحدة من أولى حالات الاعتقال التي تعاملت معها السلطات الإسرائيلية كنموذج للردع. المحامي خليفة عضو منتخب في بلدية أم الفحم وناشط اجتماعي بارز. منذ لحظة اعتقاله، تعرض للضرب والإهانة، وعانى من ظروف قاسية حتى أُطلق سراحه من السجن في ٩ شباط ٢٠٢٤ ليخضع للحبس المنزلي، وذلك بعد عدة جلسات محكمة واستئنافات للمحكمة المركزية ثم المحكمة العليا. وقد تم الإفراج عنه بشروط صارمة، شملت الإقامة الجبرية في شقة مستأجرة في حيفا دون السماح له بمغادرتها، بالإضافة إلى دفع كفالة مالية قدرها ٤٥,٠٠٠ شيكل. وبعد ستة أشهر من احتجازه، سمحت له المحكمة العليا بالعودة إلى أم الفحم، لكن بشروط حبس منزلي أقل قسوة. في الوقت نفسه، يواجه خليفة إجراءات تأديبية من نقابة المحامين، التي تطالب بسحب رخصته لمزاولة المهنة، ما يشير إلى تواطؤ النقابة في حملة القمع ضد الناشطين الفلسطينيين بدلًا من حماية حق التعبير عن الرأي.

ملاحقة الطلاب والمهنيين

لقد سارع مدير قسم الإجراءات التأديبية في مفوضية خادمي الدولة، بعد أربعة أيام من اندلاع الحرب،

يـوم ٢٠٢٣/١٠/١١، بإصـدار رسـالة إلـى المـدراء العامـين للـوزارات، والشـركات الحكوميـة، والمستشـفيات الحكوميـة، تحت عنـوان «معالجـة تأديبيـة لتصريحـات ضـد دولـة إسـرائيل فـي زمـن الحـرب»، ومفادهـا محاربـة أي منشـورات «تحريضيـة» والعمـل لتقـديم المرتكبـين للجـان طاعـة بشـكل حـازم وسـريع والتوجـه للمفوضيـة علـى الفـور «لتوجيهـات تشـمل فصـلاً سـريعًا، تحقيقًـا، إدانـة وفحـص إقالـة مـن العمـل.»[١٥] اجتاحـت الموجـة الاضطهاديـة السـاعية لمعاقبـة الفلسـطينيين وترويضهـم أيضًـا المؤسسـات غيـر الرسـمية التـي سـعت لملاحقـة الأصـوات الاحتجاجيـة أو حريـة التعبيـر عـن الـرأي، والتـي وصلـت لحـدود غيـر مسـبوقة. فقـد تمـت ملاحقـة وقمـع الفلسـطينيين التابعـين لنقابـات أو لمؤسسـات وعامـة، والطـلاب والأكاديميـين فـي الجامعـات والكليـات، الذيـن واجهـوا بشـكل خـاص شـكاوى وملاحقـات تأديبيـة مـن لجـان الطاعـة فـي النقابـات والـوزارات المختلفـة كالمحامـين والأطبـاء والطـلاب والمعلمـين والعمـال الاجتماعيـين وغيرهـم.

تشـير المعطيـات المتوفـرة حتـى تاريـخ ٢٥ آذار ٢٠٢٤ إلـى تقـديم ١٢٤ طالبًـا وطالبـة فلسـطينية علـى الأقـل لإجـراءات تأديبيـة فـي ٣٦ مؤسسـة أكاديميـة إسـرائيلية مختلفـة جميعهـم بسـبب منشـورات علـى منصـات التواصـل الاجتماعـي.[١٦] دعـم وزيـر التربيـة والتعليـم هـذه الإجـراءات وأشـاد بهـا، ونـادى رئيـس نقابـة الطـلاب القطريـة أيضًـا بمحاسـبة الطـلاب ونـادى بمنـع رفـع الأعـلام الفلسـطينية.[١٧] كمـا أن واجـه بعـض الطـلاب اعتقـالات وتحقيقـات شـرطية إضافـة للإجـراءات التأديبيـة. وقـد تم تعليـق الدراسـة أو الفصـل الدائـم لنحـو ٤٥ طالبًـا وطالبـة نتيجـة الإجـراءات التأديبيـة.[١٨]

علـى مسـتوى المهنيـين، أرسـلت نقابـة المحامـين رسـالة تحذيريـة للمحامـين ذاكـرة فيـه أن «اللجنـة التأديبيـة القطريـة» لـن تتسـامح مطلقًـا، وستحاسـب كلّ محـام ينشـر منشـورات يُمكـن اعتبارهـا تحريضيـة علـى العنـف. فعليًـا، كانـت هنالـك عـدة شـكاوى وإجـراءات تأديبيـة فـي النقابـة، بعضهـا مـا زال سـاريًا، منهـا للمحامـي والناشـط أحمـد خليفـة.[١٩] وسـرى هـذه النهـج وتلـك الممارسـات علـى جميـع المؤسسـات دون اسـتثناء ومنهـا المستشـفيات والبلديـات والمـدارس والجامعـات وحتـى فـي أماكـن العمـل فـي المجـال الخـاص. عانـى العديـد مـن العمـال العـرب فـي القطاعـين العـام والخـاص مـن الملاحقـة والشـكاوى والفصـل والإقالـة وعـدم الترقيـة والتضييقـات المختلفـة. تشـير المعطيـات بحسـب مركـز «كيـان»، بـأن خـط الطـوارئ فـي المركـز تلقـى نحـو ٨٥٠ شـكوى مـن العمـال العـرب، شـكاوى عـن تحريـض ضدهـم، ملاحقتهـم سياسـيًا، وحتـى أعمـال عنـف فـي أماكـن العمـل والمؤسسـات الأكاديميـة.[٢٠]

وتمـت ملاحقـة بعـض الفنانـين الفلسـطينيين بشـكل خـاص، كحالـة دلال أبـو آمنـة وميسـاء عبـد الهـادي، بسـبب تعبيرهـم وآرائهـم المعارضـة للحـرب. كمـا تمـت ملاحقـة الأكاديميـين فـي الجامعـات، وعـدم تثبيـت بعضهـم بحجـج التماهـي مـع الإرهـاب أو التحريـض عليـه، وبالـذات مـا يخـص مسـألة تصنيـف الحـرب علـى غـزة كحـرب إبـادة.[٢١] بـل أكثـر مـن ذلـك، فقـد تمـت ملاحقـة ليـس فقـط مـن عـارض الحـرب أو احتـج علـى قتـل المدنيـين والأطفـال أو تفسـير الأسـباب وراء السـابع مـن أكتوبـر وجـذور العنـف السـائد وهـي الاحتـلال والانتهـاكات

المتواصلة، بل من لم يستنكر بشكل واضح وصارخ هجوم حماس ولم يعتبره هجومًا إرهابيًا، إضافة إلى طلبات بالتعاطف مع الألم الإسرائيلي فقط وبشكل فعلي وليس ضمنيًا فقط.[٢٢] وفي النتيجة، لم يستطع من تم فصله وفضح هويته أن يجد فرص عمل جديدة، إذ لم يُقْبل في مستشفيات أخرى.[٢٣]

قضية نادرة شلهوب كيفوركيان وتواطؤ الجامعات والمؤسسات الأكاديمية

لقد استهدفت حملة التحريض البرفسورة نادرة شلهوب كيفوركيان، المدرسة في الجامعة العبرية منذ ٢٦ عامًا، وذلك لتوقيعها عريضة تندد بقتل الأطفال وتنادي بحمايتهم، وتتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة في غزة، لتتلقى يوم ٢٩ تشرين الأول ٢٠٢٣ رسالة من إدارة الجامعة تستنكر موقفها وتطالبها بالاستقالة. وانقسم طاقم الجامعة بين من طالب بإقالتها ومن اتخذ موقفًا بأن موقفها هو جزء من التعبير عن الرأي والحرية الأكاديمية. وفي آذار اتخذت الجامعة قرارًا بتوقيف عمل البروفسورة شلهوب-كيفوركيان، ليتم من بعدها في نيسان ٢٠٢٤ توقيفها مدةَ ٢٤ ساعة من قبل شرطة إسرائيل وإجراء تحقيقات معها، تمحورت حول كتاباتها وأبحاثها الأكاديمية. أطلقت محكمة الصلح سراحها بقيود. ومع استمرار المضايقات تقدمت البروفسورة شلهوب-كيفوركيان باستقالتها من الجامعة في آب ٢٠٢٤.

قمع العمل الإغاثي وملاحقة الجمعيات الفلسطينية في إسرائيل

على صعيد العمل الفلسطيني المؤسساتي المدني، ولمنع وقمع أي عمل من المجتمع المدني أو محاولة لترتيب حملات إغاثة إنسانية كما كانت الأحوال في الحروب السابقة، فقد عملت السلطات الإسرائيلية، وبالذات مسجل الجمعيات، إلى جانب البنوك منذ بداية الحرب على ملاحقة جمعيات الإغاثة الإنسانية وفتح تحقيقات حولها وطلبات تفكيك بعضها، بالأساس من قبل مسجل الجمعيات التابع لوزارة العدل.[٢٤] بالإضافة، قامت البنوك الإسرائيلية بإغلاق الحسابات البنكية للعديد من الجمعيات بحجة غسيل الأموال ودعم الإرهاب مع محاسبتها على دعمها السابق للأيتام والمحتاجين الفلسطينيين في الضفة وغزة، أو بسبب دعم اللاجئين السوريين، أو بحجة العمل والتجارة مع دولة عدو.

عمليات «الذئب المنفرد» في الداخل

لقد شهد المشهد الفلسطيني في الداخل زيادة في عمليات نفّذها فلسطينيون من الداخل، مواطنون أو مقيمون بموجب قانون لم الشمل، ضد إسرائيليين، صنّفتها إسرائيل على أنها عمليات مقاومة على خلفية قومية، بينما ادّعى بعض الأهالي أنها خلاف ذلك، وبالتالي كان رد فعل الشرطة أو المواطنين اليهود

بإطلاق النار والقتل المتعمد، كما حصل في حوادث كرميئيل، وبئر السبع والخضيرة.[٢٥] بغض النظر عمّا إذا كانت تلك عمليات على خلفية قومية أو أنها أحداث مغايرة، مع الإشارة لصعوبة إثبات ذلك أو عدمه لانعدام قدرة الفلسطينيين على مراجعة أو فحص الأدلة، فإن التحليلات والتقديرات الأمنية الإسرائيلية أشارت إلى أن القمع المتزايد، والإسكات، وتضييق هامش الفلسطينيين الاحتجاجي وأشكاله، وحالة الحرب ستؤدي لازدياد العمليات من الفلسطينيين في الداخل. في هذا السياق، أشار جهاز المخابرات الإسرائيلي «الشاباك» إلى أنه أحبط ٢٠ عملية تفجير، وأن ١٤ فلسطينيًا نفّذوا عمليات، واعتقل أكثر من ١٠٠ فلسطيني من الداخل.[٢٦] ما زالت هذه العمليات تعتبر حالات فردية تطلق عليها إسرائيل «الذئب المنفرد»، وما زال من المبكر الحكم إن كانت ستشكل ظاهرة جديدة في الداخل.

تصاعد في التشريعات المناهضة للفلسطينيين في الداخل

إلى جانب الإسقاطات ونتائج الحرب المباشرة، فقد تم استغلال حالة الحرب والجهوزية الإسرائيلية للاضطهاد من أجل تمرير سياسات وقوانين وممارسات أكثر عنصرية وعنفًا. تستهدف تلك التشريعات والسياسات الفلسطينيين جميعًا كجزء من المجهود الحربي وتصاعد الفاشية لمحاربة كلّ ما هو فلسطيني ومناهض للصهيونية، لذا فإنها متشابهة وتتقاطع عبر «الخط الأخضر».

> أنظر/ي الملحق ١ لقائمة القوانين العنصرية التي تم تشريعها
> أو اقتراحها خلال العام ٢٠٢٤ بحق الفلسطينيين في إسرائيل

من بين تلك السياسات ما يمثّل رغبات وزير الأمن الداخلي ايتمار بن غفير بشأن قمع الأسرى الفلسطينيين وتجويعهم، وأيضًا قضية نشر السلاح بين المواطنين اليهود، تماشيًا مع سياسة إقامة ميليشيات خاصة تعاون الشرطة الإسرائيلية، وهو ما طرحه سابقًا الوزير بن غفير في سنة ٢٠٢١ قبل توليه وزارة الأمن القومي. إلى جانب مراد سموتريتش بدعم الاستيطان وضم المناطق المصنفة «ج» وتضييق الخناق على الفلسطينيين. كما تمت ملاحقة مسألة الدعم الحكومي والميزانيات للأشخاص والفنانين والمسارح والمؤسسات والجمعيات وسلب الدعم من أي جهة أو مؤسسة «تتماهى مع الإرهاب»، وبكلمات أخرى أي مؤسسة لا تدعم سياسات الحكومة.

فوق ذلك كلّه، استمرّ وتجدّد تمرير قوانين تنتمي إلى ما يسمى «الإصلاح القضائي»، أو ما يخدم الأيديولوجيا الحاكمة وتضيق الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل وفي الضفة الغربية، ومنها قوانين ومقترحات قانون بشأن التفتيش وحرية التعبير والإعلام والمعرفة، أو تقييد عمل المؤسسات الدولية، إضافة إلى زيادة سياسات الهدم والمصادرة والاستيطان.[٢٧]

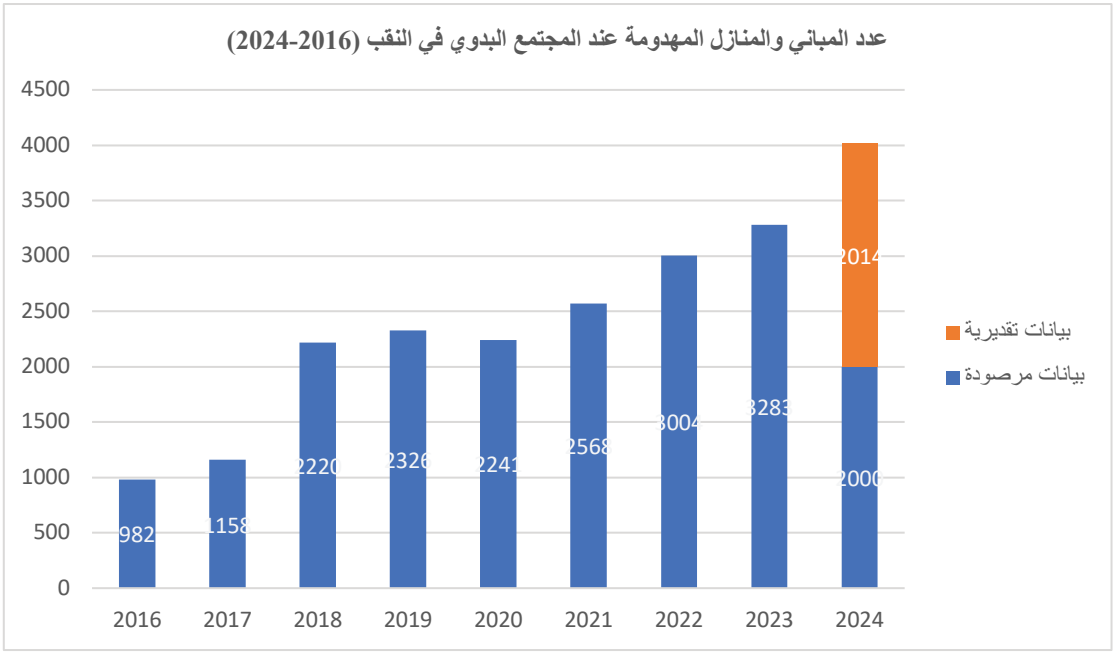

ثانيًا: تصاعد العنف والإجرام المنظم

منذ تسلم ايتمار بن غفير حقيبة الأمن الداخلي في أواخر ٢٠٢٢، تصاعدت بشكل ملحوظ عمليات الإجرام المنظم وتزايدت أحداث العنف. لقد تحولت جرائم إطلاق النار وسط الشوارع والقتل إلى أمر معتاد في المجتمع العربي، الذي يجد نفسه متروكًا لمصيره ورهينة للجريمة المنظمة في ظل ارتفاع معدلات الجريمة بشكل كبير ومتصاعد، راجيًا تدخل الشرطة بطريقة مهنية على الرغم من أزمة الثقة الواضحة مع الشرطة. على الرغم من المعطيات الصارخة ونسبة الجريمة العالية في السنوات الأخيرة والتي وصلت سنة ٢٠٢١ إلى ١٢٨ ضحية وفي سنة ٢٠٢٢ إلى ١١١ ضحية، فإننا نرى تصاعدًا مخيفًا في سنة ٢٠٢٣ (٢٤٧ ضحية) وفي سنة ٢٠٢٤ إلى ٢٣٩ ضحية، منها ٢٢ ضحية من النساء، ويأتي هذا التصاعد على الرغم من التحرك الواسع للشرطة ولقوات الأمن بشكل عام لملاحقة أصوات الاحتجاج على الحرب بشكل خاص.[٢٨]

منذ تسلم ايتمار بن غفير حقيبة الأمن الداخلي في أواخر ٢٠٢٢، تصاعدت بشكل ملحوظ عمليات الإجرام المنظم وتزايدت أحداث العنف. لقد تحولت جرائم إطلاق النار وسط الشوارع والقتل إلى أمر معتاد في المجتمع العربي، الذي يجد نفسه متروكًا لمصيره ورهينة للجريمة المنظمة.

يصل تصنيف ضحايا الجرائم التي تتعلق بمنظمات إجرام إلى ٧٠٪ من الجريمة ككل. تصدرت منطقة الجليل أعداد الضحايا للعام ٢٠٢٤ (١٠٧ ضحية) مقابل ٩٣ ضحية في منطقة المركز التي كانت تعاني من العنف والجريمة المنظمة بشكل أكبر من أي منطقة أخرى. وبالمقارنة، فتصل العلاقة بين المجتمع الفلسطيني

واليهودي في إسرائيل بنسبة ١ إلى ١٣ بما يتعلق بالقتل والجريمة.[٢٩]

لو تم إجراء مقارنة دولية لجاء المجتمع العربي في المركز الثالث بعد كولومبيا والمكسيك في معدل الجريمة، حيث تقف كولومبيا عند ٣٥,٧١ حالة قتل لكل مائة ألف شخص، والمكسيك ٢٤,٥٥، ولو قارنا أعداد القتلى في المجتمع العربي في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بها لوصلت النتيجة المتعلقة بالمجتمع العربي في إسرائيل إلى ١١,١١ جريمة لكل مائة ألف شخص، وهو المركز الثالث عالميًا، وبعده تأتي لاتفيا ثم أميركا.[٣٠]

تشير المعطيات إلى تأثير نية الحكومة الإسرائيلية في ما يتعلق بمحاربة الجريمة وقرارها السياسي في هذا الصدد. فعندما كانت قد بدت بوادر قرار سياسي لمحاربة الجرية تحت ما يسمى بحكومة التغيير (لابيد–بينيت) وتخصيص ميزانيات في هذا الصدد، يُظهر المشهد تضاعف الجريمة تحت وزارة بن–غفير وحكومة اليمين، دون مجهود خاص لمواجهة الجريمة. في التوازي، كانت هنالك تعديلات قانونية تسعى لمحاربة الجريمة، ومنها إعطاء الشرطة وسائل وصلاحيات أكبر للتنصت والمراقبة، ومن القوانين والتعديلات التي تم تمريرها في سنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ المتعلقة بالجريمة:

القانون/التعديل القانوني	المضمون
قانون حماية الجمهور من منظمات الجريمة، ٢٠٢٤، ١٦ كانون الأول ٢٠٢٤	يمنح الشرطة وقائدها صلاحيات واسعة واستصدار أوامر محكمة لملاحقة أشخاص ومنظمات الجريمة.
قانون العقوبات (تعديل ١٤٦ وأمر الساعة) – ٢٠٢٣، ٢ آب ٢٠٢٣	يحدد عقوبة دنيا لجرائم الخاوة ويعطي المحكمة صلاحيات بمصادرة أملاك لخزينة الدولة لمن تمت إدانته بهذه الجرية.

كما تم طرح مقترحات تشريعية عديدة لمحاربة الجريمة لكنها لم تمرّ كقانون، ومنها يخص الخاوة بشكل خاص، أو جرائم ضد الحقول والزراعة، أو آخرها طرح قانون خاص لمحاربة منظمات الجريمة وتشديد العقوبة للابتزاز والفساد والخاوة، أو مقترح قانون لتوسيع صلاحيات للشرطة والوسائل المتاحة لها من أجل محاربة منظمات الجريمة. كان هنالك عدد من الجرائم التي هزت المشهد الفلسطيني بشكل خاص، إما بسبب عدد الضحايا الكبير أو لاستهداف نساء وأطفال (مثلًا مقتل ٥ فلسطينيين في أبو سنان منهما قاصران وامرأة في أيلول ٢٠٢٣، أو مقتل امرأتين وطفلين وإصابة ٨ آخرين بجريمة في الرملة نتجت عن إلقاء قنبلة على سيارة في أيلول ٢٠٢٤)، أو مقتل مدير مدرسة في باقة وطبيب في كفر ياسيف واستمرار الجرائم في أم الفحم، ما أدى إلى حراك شعبي ومظاهرات واسعة في عدة بلدات فلسطينية في إسرائيل.

يعكس ملف العنف والجريمة دوائر التناقض والقمع والتمييز التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، وأهمها:

أولًا: العلاقة المتناقضة لدى الفلسطينيين حيال مؤسسة الشرطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. من جهة، تنعدم الثقة بجهاز الشرطة وازدياد وجوده في البلدات العربية في السنوات الأخيرة، وبالذات انعدام الثقة تحت وزارة بن غفير، ومن جهة أخرى، تناشد الجماهير أجهزة الشرطة الإسرائيلية باتخاذ دورها الطبيعي بملاحقة الجريمة انطلاقًا من الإدراك بأن الشرطة هي الملاذ الأخير والطرف الوحيد الذي يمتلك الإمكانيات للقضاء على ظاهرة الجريمة المنظمة.

ثانيًا: يتهم الفلسطينيين الشرطة باستمرارها في التقاعس والإهمال والسكوت أو إتاحة المجال للجريمة، لأسباب عديدة. وقد برز التناقض بين الجهات الأمنية، حيث تتهم الشرطة الشاباك بحماية مجرمي المجتمع العربي، بينما ينفي الشاباك هذه الادعاءات، مما يعكس تضارب المصالح ويثير تساؤلات حول مدى جدية مكافحة الجريمة في المجتمع العربي، بحسب ما صرح به قيادي في شرطة إسرائيل.[٣١] ومن جهة أخرى، يبدو أن ليس هنالك أمل أو ملجأ آخر غير الشرطة لمناشدتها. يدرك المجتمع الفلسطيني كما يبدو عدم قدرته على أحداث التغيير في هذا الصدد. لا شك أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية أو حتى الشرطة تستغل هذا التناقض، وهذا الضعف، للدفع بسياسات تخدمها لتوسيع نشاطاتها الاستخباراتية أو للدفع بقبول الشرطة وانتشارها في البلدات العربية ومعها سياسات القمع والتمييز التي تنتهجها في الوسط الفلسطيني في الداخل.

كانت هنالك محاولات تنظيم مجتمعية مختلفة لمناهضة العنف والجريمة، وأهمها تأسيس لجان «إفشاء السلام»، التي سعت للمصالحة وفض النزاعات المختلفة في المجتمع العربي، وربما الملحوظ هو دور الشيخ رائد صلاح في هذا المجال. حيث تحوّل تركيز عمل الشيخ صلاح من العمل السياسي ومجهود الحراك لحماية القدس والأقصى، للتركيز على الإصلاح وإفشاء السلام، كل ذلك نتيجة ملاحقة السلطات الإسرائيلية له واعتقاله ومحاكمته أكثر من مرة بسبب خطاباته ونشاطه. مع ذلك، ورغم تفاقم العنف والجريمة، قام وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بإصدار أمر يحظر لجان افشاء السلام بحجة أنها غطاء لاستمرار عمل الحركة الإسلامية الشق الشمالي.[٣٢] هذا وقد اقتحمت قوات كبيرة من الشرطة مكاتب اللجان واعتقلت الشيخ رائد صلاح للتحقيق. شكّل الحظر بمثابة رسالة للفلسطينيين بأن السلطات ستحارب أي محاولات لمنع الجريمة أو تخفيف وطأتها.

كانت هنالك محاولات تنظيم مجتمعية مختلفة لمناهضة العنف والجريمة، وأهمها تأسيس لجان «إفشاء السلام»، التي سعت للمصالحة وفض النزاعات المختلفة في المجتمع العربي، وربما الملحوظ هو دور الشيخ رائد صلاح في هذا المجال.

حظر لجان إفشاء السلام

لجان «إفشاء السلام» هي مبادرة منبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل الفلسطيني، ويشرف على إدارتها العامة ممثلون من مختلف الأقاليم، برئاسة شخصية تعيّنها اللجنة. تضم هذه اللجان شخصيات مجتمعية بارزة، قيادات دينية إسلامية ومسيحية ودرزية، إضافة إلى ناشطين اجتماعيين وأكاديميين، يسعون لنشر ثقافة السلم الأهلي ومحاربة العنف في المجتمع الفلسطيني داخل أراضي ٤٨.

تأتي هذه المبادرة في ظل تصاعد الجريمة المنظمة داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، وفي ظل غياب أطر عشائرية (كما هو الحال في الأرض المحتلة، والتي عادة ما تعالج قضايا العنف المجتمعي)، ووسط واقع تتكرر فيه اتهامات للشرطة الإسرائيلية بالتواطؤ أو التقاعس في مواجهة هذه الجرائم، مما يترك فراغًا أمنيًا تستغله شبكات الجريمة المنظمة لتوسيع نفوذها.

تتم إدارة لجان إفشاء السلام عبر إدارات إقليمية موزعة على تسعة أقاليم، بحيث تضم كل إدارة رؤساء اللجان المحلية في كل بلدة. كما يتم تأسيس لجان شبابية وطلابية لضمان مشاركة الأجيال الصاعدة في جهود السلام. وتعمل لجنة دينية تضم رجال دين من مختلف الطوائف لتعزيز رسالة السلام في المساجد والكنائس والخلوات. يعتمد عمل اللجان على ثلاث مراحل رئيسة: الوقاية عبر نشر الوعي وثقافة التسامح، العلاج من خلال لجان الإصلاح لحل النزاعات، والردع بالتعاون مع السلطات المحلية والجهات الرسمية للضغط من أجل سياسات تحد من العنف، في محاولة لسد الفراغ الذي تركه غياب المؤسسات الرادعة.

ثالثًا: التراجع على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

قدّرت الجهات الإسرائيلية تكلفة الحرب وتأثيرها على الاقتصاد الإسرائيلي بنحو ٢٠٠ مليار شيكل، منها التكاليف المباشرة والأخرى غير المباشرة. كما آلت الحرب إلى تخفيض تدريج الائتمان العالمي لإسرائيل.[٣٣] كما وشهدت إسرائيل موجة غلاء أسعار كبيرة في ظل الحرب، لا تزال في تصاعد. وكان وقع ذلك كبيرًا على المجتمع الإسرائيلي بشكل عام والفلسطيني بشكل خاص، وبالذات أنها تأتي بعد موجات الغلاء التي تسببت بها جائحة كورونا. وقد شملت موجة الغلاء زيادة أسعار الخدمات الأساسية من الماء والكهرباء والطاقة والمواصلات.[٣٤] وتعمل السلطات الإسرائيلية على برامج إصلاحات ضريبية تسعى إلى إلقاء عبء الحرب على المواطنين، وأهمها كان رفع ضريبة القيمة المضافة إلى ١٨٪ بدلًا من ١٧٪ مع

بداية العام ٢٠٢٥.

ويشير تقرير «الفقر البديل» إلى أن الفلسطينيين في إسرائيل يعانون من معدلات فقر مرتفعة، وانعدام أمن غذائي، وأجور منخفضة، وخدمات عامة غير كافية، مقارنة بالمواطنين اليهود.[٣٥] بينما يبلغ معدل الفقر العام في إسرائيل نحو ٢٨,٧٪، فهو أعلى بكثير بين العرب (نحو ٥٠٪ منهم فقراء)، وأقل بين اليهود (فقط ٢٠٪). هذا يعكس فجوات اقتصادية واجتماعية تتطلب سياسات موجهة لمعالجة التفاوتات والحد من الفجوة بين المجموعتين.

في مجال التعليم، معدلات التسرب من المدارس بين العرب أعلى بكثير منها بين اليهود. كما أن نسبة الطلاب العرب في الجامعات منخفضة، حيث لا تتجاوز ١٧٪ رغم أن العرب يشكلون ٢١٪ من إجمالي السكان. في ما يخص سوق العمل، يشارك الرجال العرب في القوى العاملة بمعدل أقل من الرجال اليهود، في حين أن نسبة النساء العربيات العاملات أقل بكثير من نسبة النساء اليهوديات، حيث تصل إلى ٤٠٪ فقط مقارنة بـ ٨٠٪. كما أن متوسط دخل العمال العرب أقل بنحو ٣٠٪ من دخل العمال اليهود. كما وتعاني العائلات العربية بشكل أكبر من انعدام الأمن الغذائي، حيث يواجه نحو ٤٠٪ منها صعوبة في الحصول على الغذاء، مقارنة بـ ١٥٪ فقط من العائلات اليهودية.

في ما يتعلق بالإسكان والبنية التحتية، تحصل البلدات العربية على تمويل حكومي أقل لتحسين البنية التحتية والمواصلات العامة والخدمات البلدية. فقط ٢٧–٣١٪ من المنازل في البلدات العربية مزودة بملاجئ للحماية، مقابل أكثر من ٥٥٪ في البلدات اليهودية. في المجال الصحي، يعاني الفلسطينيون في إسرائيل من معدلات أعلى من الأمراض المزمنة، كما أن متوسط العمر لديهم أقل من متوسط العمر لدى اليهود. معدل وفيات الرضع لدى العرب يزيد بأكثر من الضعف مقارنة باليهود.

ويظهر تقرير مركز البحوث والمعلومات في الكنيست لعام ٢٠٢٤ أن تمثيل الفلسطينيين في إسرائيل في مؤسسات التخطيط والبناء لا يزال محدودًا.[٣٦] في الهيئات المهنية (مثل مديرية التخطيط والمكاتب الإقليمية)، يبلغ معدل الموظفين العرب ٣,٢٪ فقط، وهو أقل بكثير من الهدف التسويقي المرصود من قبل الحكومة والبالغ ١٠٪. في المؤسسات التخطيطية القانونية (مثل المجلس الوطني للتخطيط واللجان الإقليمية)، يمثل العرب نسبة صغيرة من الأعضاء، حيث لا يوجد تمثيل لهم في بعض اللجان الرئيسة. وتدعي إسرائيل أن السبب في نقص التمثيل هو نقص الكفاءات العربية في مجالات التخطيط.

في حين كانت التقليصات في المكاتب الحكومية نحو ٥٪، فإن التقليصات في ميزانية الخطط الخمسية للفلسطينيين في الداخل وصلت إلى ١٥٪، إضافة إلى إلغاء هبات الموازنة للسلطات العربية بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل.

استمرّت جهود وزير المالية سموتريتش لتقليص الميزانيات المخصصة قبل الحرب للفلسطينيين في الداخل، ضمن خطط اقتصادية خماسية لتقليص الفجوات، بالإضافة إلى عمله على تقليص الميزانيات الجديدة ضمن ميزانية الدولة، بحجة سدّ

الفجوات بميزانية الدولة وبالذات بميزانية الأمن. لكن تلك التقليصات تأتي على حساب الفلسطينيين في الداخل أكثر من غيرهم، إضافة لتقليص ميزانيات الدعم والرفاه والتي يستفيد منها الفقراء بشكل عام والفلسطينيون في الداخل بشكل خاص.[٣٧] في حين كانت التقليصات في المكاتب الحكومية نحو ٥٪ فإن التقليصات في ميزانية الخطط الخمسية للفلسطينيين في الداخل وصلت إلى ١٥٪، إضافة إلى إلغاء هبات الموازنة للسلطات العربية بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل.[٣٨]

سياسات بتسلئيل سموتريتش تجاه الفلسطينيين في إسرائيل

في العام ٢٠٢١، صرح سموترتش أمام الكنيست بأن دافيد بن غوريون كان يجب أن «ينهي المهمة» ويطرد العرب من البلاد عام ١٩٤٨، ووجه في حينها كلامه لأعضاء الكنيست العرب قائلًا: «وجودكم هنا خطأ». في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، أصبح سموتريتش وزيرًا للمالية وأعلن على الفور عن تجميد ميزانية تبلغ نحو ٢٠٠ مليون شيكل كانت مخصصة لدعم السلطات المحلية العربية. برر سموتريتش القرار بقوله: «السلطات العربية تتلقى منحًا مثل أي سلطة أخرى في إسرائيل بناءً على معايير متساوية، ولا يوجد أي مبرر لمنحها معاملة تفضيلية». وبعد احتجاجات وضغوط واسعة، وافق سموتريتش على الإفراج عن الأموال بشروط صارمة شملت: ١) تحويل الأموال من وزارة المالية إلى وزارة الداخلية، ٢) تخصيص الأموال للسلطات المحلية العربية تحت إشراف آليات رقابة صارمة، ٣) مشاركة جهاز الأمن العام (الشاباك) والشرطة الإسرائيلية في الإشراف لضمان عدم وصول الأموال إلى «منظمات إجرامية». ومع ذلك، استمر سموتريتش في تجميد الأموال حتى أيلول ٢٠٢٤. أثرت سياسات سموتريتش بشكل مباشر على الخدمات الأساسية والتنمية لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وقد صرح رئيس بلدية أم الفحم، سمير محاميد: «تأثير هذه التخفيضات على المجتمع العربي كارثي. ستؤدي إلى تقليص برامج التعليم، والرعاية الاجتماعية، وإلى تعميق الفقر، والعنف».

وفي ظل ولاية وزير المالية سموتريتش، شهدت الخطة الحكومية «تقدّم ٥٥٠» لتقليص الفجوات في المجتمع العربي تقليصًا كبيرًا في الميزانيات المخصصة. تشير التقارير إلى أن الحكومة خصصت ٢٦,٧ مليار شيكل للخطة، ولكن حتى نهاية عام ٢٠٢٣، تم تنفيذ ٣٦٪ فقط من هذه الميزانية، مع تخصيص ٩,٥ مليار شيكل فعليًا. نسبة تنفيذ المشاريع المقررة تراجعت من ٩٢٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٧٧٪ في ٢٠٢٣، مما يعكس تراجعًا في التزام الحكومة بالقرارات المتعلقة بالمجتمع العربي. أحد التأثيرات الرئيسة لسياسات سموتريتش كان التقليص الأفقي للميزانيات بنسبة ١٥٪، مما أثر بشكل غير متناسب على المجتمع العربي، خاصة في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والإسكان. كما تم تعليق ميزانيات رئيسية،

مثل ٥٠ مليون شيكل لبرامج تعزيز العمل و٤٣ مليون شيكل لمرافق الرياضة. تعكس السياسات المالية الجديدة توجهًا أيديولوجيًا يحد من التمويل الحكومي للمجتمع العربي، مما يهدد بانهيار السلطات المحلية وتعميق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.[٣٩]

إجمال

كان لسنة ٢٠٢٤ وقع وتأثير كبيران على الفلسطينيين وبالذات إحساس الغموض والخوف من المستقبل. تشابك العوامل والتطورات المختلفة العديدة من القمع والاضطهاد القومي المتزايد، وسيطرة الجريمة والعنف على الشارع الفلسطيني، وازدياد غلاء المعيشة والعبء الضريبي، تهدد بإضعاف الحصانة المجتمعية وتحمل مخاطر على قدرة المجتمع عامة على الصمود في ذلك كلّه. كما قد تدفع تلك التطورات في سنة ٢٠٢٤ إلى تزايد النزعة للهجرة بين الفئات الشابة والطبقات الوسطى من الفلسطينيين.

لقد أدّت الحرب وما رافقها من دموية واضطهاد، لفقدان الأمل والأمن على المستويين الشخصي والمجتمعي الفلسطيني العام، إلى جانب انعدام الأمن الشخصي والحماية نتيجة الجريمة المنتشرة والمتفشية، آل ذلك كلّه إلى لتطوير رؤيا سوداوية على جميع المستويات، وبالتالي إلى التفكير من قبل عدد كبير من الفلسطينيين بالهجرة خارج البلاد، باحثين عن حياة ومستقبل أفضل لهم ولعائلاتهم. لم يقتصر ذلك على رغبة عامة أو تفكير وأمنيات بل أصبح أقرب إلى الحقيقة. أصبحت بلاد مثل قبرص واليونان ودبي ملجأ للاستثمار والعمل والهجرة، وبدأ المئات أو حتى الآلاف بالاستثمار أو التخطيط للهجرة إلى تلك الدول في المدى القريب والبعيد، ما زالت المعطيات عن ذلك غير متوفرة، لكن ليس من الصعب الإشارة إلى هذه النزعة من خلال الملاحظة المباشرة.

شكّلت سيطرة الفاشية المتزايدة على المشهد السياسي والمجتمعي الإسرائيلي، وازدياد القمع بكل أشكاله، والإجماع الإسرائيلي الواسع بدعم الحرب على غزة على الرغم من مشاهدة القتل والهدم والألم والتي لم تشهدها البلاد منذ النكبة، نقطة تحوّل سياسية مجتمعية بالنسبة لحاضر الفلسطينيين ومستقبلهم في إسرائيل. أصبحت حقوق المواطنة أشبه بالمعدومة إلّا بما يتعلّق بالعمل التقني والبيروقراطي ضمن دوائر الاقتصاد والمنظومة الإسرائيلية دون الشعور والتعبير عن الهوية القومية ودون العمل السياسي. حيث عملت أوساط اليمين الإسرائيلي على وتأمل بترويض الفلسطيني كمواطن مروّض، مطيع، وصهيوني الهوية، ويقبل بالدونية والحقوق المنقوصة، مع الامتنان.

لكن الأصوات النقدية والمواجهة مع تلك السياسات لا تزال مفتوحة ومستمرة حتى ولو بوتيرة منخفضة، إلّا أن كلّ ذلك بعيد عن الحسم، ويفتح المجال لتطورات مستقبلية مختلفة في ما يخص نوعية علاقة الفلسطينيين بالدولة، والعلاقة بين المواطنة والقومية.

المحلق ١

قائمة بالقوانين والتشريعات والتعديلات التي استهدفت الفلسطينيين في إسرائيل ما بين ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ حتى ٣١ كانون الثاني ٢٠٢٥ .[١]

القانون/التعديل القانوني	التاريخ	مضمون القانون/التعديل القانوني
السجن مدة عام لمن يشاهد بشكل منهجي أشرطة «لثلاث منظمات إرهابية» بحسب التعريف الإسرائيلي	٢٠٢٣/١١/٨	قانون طوارئ مدته عامان، يفرض السجن عامًا، على كل من يتم اتهامه بأنه يشاهد بشكل منهجي أشرطة تطلقها، ما تسميها إسرائيل «منظمات إرهابية»، وفي تفصيل القانون فإن التعريف تحديد لتنظيم داعش، وتنظيم القاعدة (أضيف بالقراءة النهائية) وحركة حماس. ويحق لوزير العدل بالتشاور مع لجنة القانون والدستور البرلمانية لإضافة أسماء أخرى.
قانون يجيز تعريف شخص ليس مواطنًا أو مقيمًا كناشط إرهابي تسري عليه أحكام قانون مكافحة الإرهاب	٢٠٢٣/١١/١٣	يجيز لوزير الأمن (الدفاع)، الإعلان عن شخص ليس مواطنًا، أو ليس بحوزته بطاقة إقامة دائمة، أو ليس من سكان الضفة الغربية المحتلة، بمعنى شخص أجنبي، وفق نص القانون، على أنه ناشط إرهابي، وليس بالضرورة أن يكون منتميًا لتنظيم يعد في إسرائيل «إرهابيا» وفق التعريف الإسرائيلي للإرهاب، وبهذا تسري على الشخص أحكام قانون «مكافحة الإرهاب» الذي أقره الكنيست في منتصف العام ٢٠١٦.
قانون تعديل وتمديد سريان مفعول أوامر الطوارئ (حرفوت برزل) (لقاء محام لمعتقل بمخالفات أمنية)، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١/١٦	ينص التعديل على تمديد الفترات التي تمنع المعتقل من اللقاء بمحام، والتي ممكن أن تصل بحسب هذا التعديل إلى فترة ١٨٠ يومًا. يتم تمديد التعديل كل بضعة شهور.
قرار في الكنيست بأغلبية الأصوات يرفض الاعتراف بدولة فلسطينية من جانب واحد	٢٠٢٤/٢/٢١	«ترفض إسرائيل بشكل قاطع، إملاءات دولية في مسألة الحل الدائم مع الفلسطينيين. إن حلًا كهذا، يتم إنجازه فقط بالمفاوضات المباشرة بين الجانبين، دون شروط مسبقة. إسرائيل تواصل رفضها الاعتراف أحادي الجانب بدولة فلسطينية. إن اعترافًا كهذا، في أعقاب مجزرة ٧ أكتوبر، يمنح جائزة ضخمة جدًا للإرهاب. جائزة لا مثيل لها، وتمنع أي حل مستقبلي للسلام».

١ لمراجعة كافة القوانين، راجعي قاعدة بيانات «الراصد القانوني» على صفحة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) على الرابط التالي: https://short-link.me/Vvq5. شكر خاص للأستاذ برهوم جرايسي، مسؤول وحدة الراصد القانوني.

قانون منع إنكار مذبحة السابع من أكتوبر ٢٠٢٣	٢٠٢٤/٢/٢٢	من ينكر أحداث السابع من أكتوبر بشكل يحمي حماس وشركائها أو يدعمهم أو يتماهى معهم، يعرض نفسه للسجن حتى ٥ سنوات.
قانون تعويض ضحايا الإرهاب، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/٣/١٢	يسمح بدفع تعويضات بعشرات ملايين الشواكل لضحايا الإرهاب من أموال السلطة الفلسطينية المجمدة لدى الحكومة الإسرائيلية.
قانون يفرض قيودًا تمنع الأسير المحرر من العودة لمكان السكن أو العمل أو الدراسة	٢٠٢٤/٤/١	وبحسب صيغة القانون المقررة، فإن من حق كل متضرر من عملية «إرهابية»، أو قريب من الدرجة الأولى، في حال موت المتضرر، أن يطلب من المحكمة فرض قيود على الأسير المحرر إلى مكان العمل أو التعليم، أو السكن، إذا كان المتضرر أو قريبه من الدرجة الأولى، متواجدًا في هذه الأماكن ذاتها. وتكون القيود مفروضة لثلاث سنوات، مع حق المحكمة تمديدها كل مرّة ثلاث سنوات، إذا قدم لها طلب بهذا الشأن.
قانون منع جسم بث أجنبي من الضرر بأمن الدولة (أمر مؤقت- حرفوت بارزل)، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/٤/٢	يعطي رئيس الدولة الصلاحية بمنع بث وإغلاق مواقع إنترنت وغيرها لجسم أو قناة بث أجنبية لمدة ٤٥ يومًا، والتي تم تعديلها لاحقًا لـ ٦٠ يوما، مع التمديد.
تعديل قانون لمضاعفة العقوبات على من ينقل بسيارته فلسطينيًا ليس بحوزته تصريحًا لدخول إسرائيل	٢٠٢٤/٤/٣	يرفع القانون الحدّ الأدنى للعقوبة من عامين في السجن إلى ٤ سنوات، عقوبة الحد الأقصى من ٤ سنوات إلى ٧ سنوات. كما يرفع الغرامات على الأفراد من ٥ آلاف شيكل إلى ٤٠ ألف شيكل، (بدلًا من ١٠ آلاف شيكل كما ورد في نص القانون في القراءتين التمهيدية والأولى)، وعلى الشركات من ١٠ آلاف شيكل إلى ١٦٠ ألف شيكل (بدلًا من ٢٠ ألف شيكل كما ورد بالقراءتين التمهيدية والأولى).
قانون الدخول لإسرائيل (تعديل رقم ٣٨)، ٢٠٢٤ (مع جملة من التعديلات التي سبقته)	٢٠٢٤/٤/٨	يستهدف مسألة دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل دون تصريح ويزيد العقوبات حتى ٧ سنوات سجن لمن يشغّل عمالًا فلسطينيين مع عقوبات أخرى كمصادرة المركبة وإغلاق المتاجر وفرض غرامات عالية جدًا على المشغلين إضافة إلى الفلسطينيين أنفسهم.

قانون لتغليظ العقوبات على من ينقل فلسطينيين من دون تصاريح متهمين «بالإرهاب»	٢٠٢٤/٥/٢٢	من ينقل فلسطيني ليس بحوزته تصريحًا لدخول إسرائيل، وكان قد أعرب عن تأييده لهجمات السابع من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٣، فإنه يحق للمحكمة أن تعلق رخصة السياقة، و/ أو ترخيص العمل الذي بحوزته لمدة عام. كما يحق للمحكمة أن تأمر بمصادرة أملاك له مرتبطة بالمخالفة التي ارتكبها، بما في ذلك البيت والمصلحة الاقتصادية التي بحوزته.
قرار سياسي بأصوات الائتلاف وغالبية المعارضة الصهيونية يرفض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية	٢٠٢٤/٧/١٧	«إن الكنيست الإسرائيلي يعارض بشكل قاطع قيام دولة فلسطينية غربي نهر الأردن. إن قيام دولة فلسطينية في قلب أرض إسرائيل تشكل خطرًا وجوديًا على دولة إسرائيل ومواطنيها، وستخلد النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وتثير استقرار المنطقة. وستكون مسألة وقت قصير، حتى تسيطر حركة حماس على الدولة الفلسطينية، وتحولها إلى قاعدة إرهاب إسلامي أصولي، تعمل بتنسيق مع المحور بقيادة إيران، من أجل القضاء على دولة إسرائيل».
قانون توقيف نشاط الأونروا، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١٠/٣٠	يلغي أي ترخيص أو إذن عمل للأونروا بدءًا من ٧ أوكتوبر٢٠٢٤، ويخبر الأمم المتحدة بذلك، ويمنع أي سلطة أو ممثلي جمهور من التواصل مع الأونروا أو مع ممثليها، ولا يمنع توقيف عمل الأونروا من محاكمة أي عامل من عمالها، ومن ضمن ذلك ما له علاقة بالسابع من أكتوبر.
قانون توقيف نشاط الأونروا في أراضي دولة إسرائيل، ٢٠٢٤/٤/٢٠٢٤٢	٢٠٢٤/١٠/٣٠	يمنع القانون أي نشاط للأونروا في أراضٍ تحت سيادة إسرائيل أو نشاط أي ممثلية، بشكل مباشر أو غير مباشر.

قانون لفصل موظف في جهاز التربية ومنع ميزانيات عن مؤسسة تعليمية معترف بها إذا ثبت دعمها «للإرهاب»	٢٠٢٤/١١/٥	يقضي بمنح وزير التعليم صلاحية قرار فصل موظف/ة في جهاز التعليم الرسمي، في حال صدر عنه تعبير يؤيد ما تعتبره إسرائيل «إرهابًا»، أو «منظمة إرهابية» أو «عمليات إرهابية». كما ينص القانون على أن من صلاحيات الوزير قطع الميزانيات عن مؤسسة تعليمية غير رسمية، لكن معترف بها وتتلقى ميزانيات من الدولة، في حال ثبت أن في برامجها ما يؤيد «الإرهاب»، بحسب المفهوم الإسرائيلي للإرهاب. وضمن بنود القانون، فإن عملية الفصل تكون فورية من دون سابق إنذار، لكن من حق الموظف أن يستأنف على القرار.
قانون طرد «عائلات المخربين»	٢٠٢٤/١١/٧	يطالب القانون بترحيل الأقارب من الدرجة الأولى «للمخربين» من إسرائيل، ممن يرتكبون عملية تخريبية.
قانون يجيز فرض أحكام بالسجن طويلة على أطفال دون سن ١٤ عاما	٢٠٢٤/١١/٧	قانون طوارئ مؤقت لخمس سنوات، يقضي بأن يكون من صلاحية المحاكم الإسرائيلية فرض أحكام بالسجن على أطفال دون سن ١٤ عامًا، إذا كان في المخالفة ما يتم وصفه في إسرائيل «عملًا إرهابيًا»، أو عملًا على خلفية قومية، وليس فقط الإدانة بعملية قتل، كما هو القانون القائم.
قانون لوقف دفع مخصصات اجتماعية لمقاومين وعائلاتهم من الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٢٤/١١/١٩	٢٠٢٤/١١/١٩	يقضي بوقف دفع مخصصات اجتماعية لمن أسمتهم «إرهابيين» وعائلاتهم، مقيمين خارج إسرائيل، والقصد هنا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا في حال ثبت للسلطات الإسرائيلية بأن الشخص ارتكب مخالفة إرهاب بموجب القانون الإسرائيلي. هذه المخصصات أساسها اقتطاع رسوم ضمان اجتماعي من رواتب العاملين حينما عملوا في إسرائيل.
قانون يحرم القاصر المدان بقضايا أمنية من مخصصات اجتماعية	٢٠٢٤/١١/١٩	قانون يحرم الطفل والقاصر المدان بقضايا أمنية، أو حسب تعبير القانون «الإرهاب»، من المخصصات الاجتماعية التي تتقاضاها عائلته عنه، وبالذات مخصصات الأولاد، وكل ما يرتبط بمخصصات عائلية، إن وجدت، وتدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية، لكل ولد في العائلة، دون سن ١٨ عاما.

تعديل قانون القدس بحيث يشمل حظر فتح ممثليات دبلوماسية في القدس الشرقية لتقديم خدمات للفلسطينيين	٢٠٢٤/١١/٢٩	«قانون أساس: «القدس عاصمة إسرائيل، وبعد البند السادس يأتي ما يلي: ممثليات رسمية لدول أجنبية تقام في القدس، تكون فقط تلك المعتمدة من دولة إسرائيل. دولة إسرائيل تشجع إقامة ممثليات رسمية، بالصيغة الواردة هنا».
قانون منع تمويل التمثيل القانوني من قبل دولة إسرائيل (مشتبه به، متهم أو مدان بمخالفات أمنية– حرفوت برزل)، ٢٠٢٤	٢٠٢٤/١٢/١٦	يمنع القانون تمويل التمثيل القانوني من خزينة الدولة كما كان الحال عليه، ويخول وزير المالية بتقليص تكاليف التمثيل القانوني من أموال السلطة الفلسطينية، بكل تمثيل بداية من ٧ أوكتوبر ٢٠٢٤.
قانون لتعديل مرسوم السجون (رقم ٦٤)	٢٠٢٤/١٢/٢٥	وهو تمديد تعديل قانوني سابق من السنة الماضية بشأن الإعلان عن وضعية الطوارئ في السجون بسبب زيادة عدد المعتقلين، والسماح لمديرية السجون بعدم استيفاء الشروط التي حددها القانون والقضاء الإسرائيلي بشأن حق الأسرى وبالذات مساحة المعيشة والحق بفراش أو سرير.
قانون لتعديل مرسوم السجون (رقم ٦٨)	٢٠٢٥/١/٢٩	إعطاء السجانين صلاحيات تفتيش مشتبهين وتوقيفهم وصلاحيات أوسع للسجانين ضد الأسرى، للتفتيش ولضمان أمن السجن.

الهوامش

١ أبراهام بلوخ، «الصبي العربي الإسرائيلي الذي أشاد بمجزرة النوفا وحكم عليه بالسجن مدة عامين»، معاريف، ٢٤ شباط ٢٠٢٤. انظري: https://www.maariv.co.il/news/law/article-1175501

٢ بحسب معطيات جريدة هآرتس، وبعد رفض الشرطة تسليمها وتسليم مركز أبحاث الكنيست معطيات عن الجريمة في الوسط العربي، فإنه تم تقديم لوائح اتهام وحل لغز حالات القتل بنسبة ٢١٪ سنة ٢٠٢٢، و١٠٪ سنة ٢٠٢٣، و١٣٪ سنة ٢٠٢٤. بحسب معطيات الشرطة في ما يخص السكان جميعًا وليس الفلسطينيين فقط، فقد تم تقديم لوائح اتهام بـ ٣٧٪ من حالات القتل سنة ٢٠٢٢، و٢٨٪ سنة ٢٠٢٣، و٢٣٪ سنة ٢٠٢٤. انظري، ضياء الحج يحيى، «الشرطة ترفض الكشف عن عدد العرب المقتولين خلال الأعوام الثلاث الأخيرة»، هآرتس، ١٢ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: https://www.haaretz.co.il/news/law/2024-11-12/ty-article/.premium/00000193-1f06-de99-a9bb-dfb72af20000

3 NCF, "Neglected Voices: Human Rights Violations in the Bedouin Community of the Negev/Naqab, Israel, 2023–2024", Negev Coexistence Forum for Civil Equilaity. See: https://www.dukium.org/reports-and-position-papers/.

٤ أنظري، الحكومة الإسرائيلية، قسم الحفاظ على الأراضي، على الرابط التالي: https://www.gov.il/he/pages/shmira-pr-13012025

٥ حول القانون الذي اعتمده مركز ريفمان، أنظري: https://fs.knesset.gov.il/25/Committees/25_cs_bg_4670469.pdf [يحتاج الى سيرفير إسرائيلي].

٦ مدى الكرمل، «تداعيات أولية للحرب على غزة»، ورقة تقدير موقف، تشرين الأول ٢٠٢٣. انظري: https://short-link.me/VuQ4.

٧ وقد صادقت عليه الكنيست بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣. أنظري: عدالة، «تعديل رقم ٩ لقانون مكافحة الإرهاب ٢٠٢٣: حظر استهلاك منشورات تنظيمات إرهابية»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٢٣. انظري: https://www.adalah.org/ar/content/view/10980

٨ انظري مثلا نشاط شاي جليك (مشتكي متكرر) وجمعية «بتسلمو» وتفاخرها بما أنجزتاه في تحت عنوان «منع التحريض الثقافي». راجعي: https://short-link.me/VuRz

٩ أنظري موقع الحكومة الإسرائيلية، قسم الإنفاذ، على الرابط التالي: https://www.gov.il/he/service/request-file-complaint-online-during-emergency

١٠ عدالة، « حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٤. انظري: https://www.adalah.org/ar/content/view/10942

١١ عدالة، «حول التحقيقات، الاعتقالات، ولوائح الاتهام لفلسطينيي الداخل»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٣. انظري: https://www.adalah.org/uploads/uploads/ar_1311_detentions_report.pdf

١٢ عدالة، « حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، مصدر سابق.

١٣ بانيت، «لجنة المتابعة تعقد لقاء عربيًا يهوديًا في حيفا لوقف الحرب وضد الملاحقات»، بانيت الإخباري، ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٣. انظري: https://panet.com/story/3855422

١٤ مصطفى زعبي، «تقرير: تضييق إسرائيلي متصاعد على جمعيات الإغاثة العربية لمنع دعم غزة»، عرب ٤٨، ١٨ آب ٢٠٢٤. انظري: https://short-link.me/VuWZ

١٥ أنظري الرسالة الصادرة عن مفوضية خدمة الدولة في إسرائيل، قسم الانضباط، بتاريخ ١١ تشرين الأول ٢٠٢٣، وموجهة إلى المديرين العامين في الوزارات الحكومية والوحدات التابعة، والمديرين العامين في المؤسسات القانونية، ومديري المستشفيات الحكومية، بعنوان «التعامل التأديبي مع التصريحات المناهضة لدولة إسرائيل في زمن الحرب». انظري: https://www.gov.il/BlobFolder/policy/directive-20-2023/he/directive-20-2023.pdf

١٦ عدالة، «ملاحقة الطلبة الفلسطينيين في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الخرب»، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، ٢٠٢٣. انظري: https://short-link.me/VuZ6

١٧ عدالة، «حملات قمع ممنهجة لحرية التعبير في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل»، مصدر سابق.

١٨ عدالة، «ملاحقة الطلبة الفلسطينيين في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية خلال الخرب»، مصدر سابق.

١٩ المحامون: مها اغبارية، سري خليفة، فؤاد سلطاني، أحمد خليفة، أمل عرابي مثلاً قد واجهوا شكاوى وإجراءات من هذا القبيل.

٢٠ آري ليبسكار، «كل عربي يبدي رأيه يتم وسمه كمؤيد للإرهاب»، Calcalist، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري: https://www.calcalist.co.il/magazine/article/s1xsmxrojg

٢١ امطانس شحادة، «مواطنة هشة، العنصرية والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبان الحرب على غزة»، دراسات عن إسرائيل (٨)، مدى الكرمل، حزيران ٢٠٢٤. انظري: https://short-link.me/Vv0s

٢٢ عن إقالة عاملة في بلدية القدس لتعاطفها مع أطفال غزة وعدم نشر مقاطع لتعاطفها مع الأطفال الإسرائيليين، انظري: آري ليبسكار، «كل عربي يبدي رأيه يتم وسمه كمؤيد للإرهاب»، مصدر سابق.

٢٣ المصدر نفسه.

٢٤ من الجمعيات التي واجهت تحقيقات من قبل مسجل الجمعيات أو إغلاقًا كاملاً أو تقييدها لحساباتها البنكية: جمعيات القلوب الرحيمة، الراحمون، الإغاثة الإسلامية، الأقصى، العيش بكرامة، الأعمال الخيرية، والقلب الدافئ، بذور من أجل الإنسانية، وغيرها.

٢٥ عن الطعن في كرميئيل، انظري https://www.ynet.co.il/news/article/hkksomu4yx، عن العملية في بئر السبع انظري https://news.walla.co.il/item/٣٦٩٦١٤٦، وعن عملية الخضيرة، انظري https://www.haaretz.co.il/news/law/2024-10-09/ty-article/00000192-7075-dcf6-abd2-7ff705b00000

٢٦ الشرق الأوسط، «الشاباك: ارتفاع نسبة مشاركة عرب من إسرائيل في عمليات مسلحة»، الشرق الأوسط، ١٤ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://short-link.me/VAmp

٢٧ حول عدد المنازل المهدومة لدى المجتمع البدوي في النقب، انظري التقرير التالي: https://www.dukium.org/wp-content/uploads/2024/10/Demoli-

tion-Infogram-2024_HEB.pdf

٢٨ بانيت، «مركز أمان في تقريره لعام ٢٠٢٤: مواصلة ارتفاع أعداد ضحايا الجريمة في المجتمع العربي: ٢٣٩ قتيلًا مقابل ١١١ قتيلًا عام ٢٠٢٢»، بانيت الإخباري، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري:https://panet.com/story/4026158

٢٩ المصدر نفسه.

٣٠ المصدر نفسه.

٣١ انظري التصريح في معاريف على الرابط: https://www.maariv.co.il/news/law/Article-850370

٣٢ إصدار الأمر في ١٩ كانون الثاني ٢٠٢٥. انظري القانون على الرابط: https://short-link.me/Vv3V.

٣٣ يوفال سادي، «التكهنات المتلنة للجيش لتكلفة الحرب: ١٤٠–١٥٠ مليار شيكل»، Calcalist، ٢٩ أيلول ٢٠٢٤. انظري: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hjlupkbr0 . قدّر بنك إسرائيل التكلفة بـ ٢٥٠ مليار شيكل، https://www.themarker.com/news/2024-05-30/ty-article/0000018f-c8b8-d4da-a58f-fff93f4e0000

٣٤ بانيت، « ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه والأرنونا وغيرها مع بداية العام الجديد – د. وائل كريم: 'العائلة العادية ستدفع ما لا يقل عن ١٠ الاف شيقل سنويا زيادة'»، بانيت الإخباري، ٣١ كانون الأول ٢٠٢٤. انظري: https://panet.com/story/4026370

٣٥ منظمة لاتيت، «تشريح الفقر: تقرير الفقر البديل»، التقرير ٢٢ (إسرائيل في الحرب ٢٠٢٤)، منظمة لاتيت. انظري: https://www.latet.org.il/upload/files/17345954946763d3a644ba047881.pdf

٣٦ الكنيست، «تمثيل أبناء المجتمع العربي في مؤسسات التخطيط والبناء– معطيات العام ٢٠٢٤»، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، تشرين الأول ٢٠٢٤. انظري: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/8b31312d-0918-ef11-815f-005056aac6c3/2_8b31312d-0918-ef11-815f-005056aac6c3_11_20679.pdf.

٣٧ امطانس شحادة، «مواطنة هشة، العنصرية والقمع تجاه المواطنين العرب في إسرائيل إبان الحرب على غزة»، مصدر سابق.

٣٨ أخبار الكنيست، https://main.knesset.gov.il/ar/news/pressreleases/pages/press210202024.aspx

٣٩ الكنيست، «متابعة أولية بعد تنفيذ قرار الحكومة ٥٥٠ «تقدم» للعامين ٢٠٢٢–٢٠٢٣»، مركز أبحاث ومعلومات الكنيست، ١٧ شباط ٢٠٢٥. انظري: https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/00f61da0-54d3-ef11-a856-005056aa9911/2_00f61da0-54d3-ef11-a856-005056aa9911_11_20857.pdf

40 Gerrit De Vynck, «Google Rushed to Sell AI Tools to Israel's Military After Hamas Attack,» The Washington Post, January 21, 2025. See: https://www.washingtonpost.com/technology/2025/01/21/google-ai-israel-war-hamas-attack-gaza/.

المشاركون في التقرير (وفق ترتيب الفصول)

■ **د. هنيدة غانم**

المديرة العامة لمركز «مدار»، حاصلة على شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس عام ٢٠٠٥، مختصة بعلم الاجتماع السياسي والثقافي، لها مجموعة من الدراسات المنشورة عن سياسات الاستعمار في فلسطين، والدور الاجتماعي للمثقف الفلسطيني بعد النكبة، الصهيونية وتحولاتها، أقصى اليمين الجديد ويهودية الدولة في إسرائيل. يمكن متابعة منشوراتها على موقعها الأكاديمي: https://birzeit.academia.edu/HonaidaGhanim.

■ **د. وليد حباس**

باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، وحاصل على درجة دكتوراه في علم الاجتماع من الجامعة العبرية في القدس. له عدة منشورات حول الاستيطان، الضفة الغربية، التبعية الاقتصادية، يمكن متابعتها على موقعه الأكاديمي: https://independent.academia.edu/WalidHabbas/CurriculumVitae.

الايميل: walidhabbas1980@gmail.com.

■ **أنطوان شلحت**

باحث في الشؤون الإسرائيلية، ناقد أدبي أنجز مجموعة كتب في مجال النقد الأدبي، كما ترجم عن العبرية عدة كتب. ينشر في الصحافة الفلسطينية والعربية. مدير وحدة «المشهد الإسرائيلي» ووحدة الترجمة في «مدار».

■ **د. عازر دكور**

زميل بحث ما بعد الدكتوراه في كلية اللاهوت ودراسة الديانات – جامعة لوفن (KU Leuven)، بلجيكا، ومُركّز فريق عمل «مجموعة فلسطين للتفكير الإستراتيجي» (PSG). أنجز مؤخرًا أطروحة الدكتوراه في الفكر السياسي والاجتماعي بجامعة كِنت (University of Kent) في بريطانيا.

يمكن تصفّح بعض منشوراته في الرابط التالي: https://kent.academia.edu/AzarDakwar.

■ **د. فادي نحاس**

حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة حيفا، باحث في مركز «مدار» متخصص في شؤون الجيش والأمن القومي الإسرائيلي، يعمل محاضرًا في كلية بيت بيرل.

■ **د. عاص أطرش**

حاصل على شهادة الدكتوراه في الدراسات السكانية واقتصاد العمل من الجامعة العبرية في القدس، مدير معهد يافا للأبحاث والاستطلاعات في دبوريه – الناصرة، نشر العديد من الكتب والدراسات منها كتاب «المبادرات الصناعية العربية في إسرائيل»، كتاب «البطالة لدى

العـرب»، «الصناعـة العربيـة». صـدر لـه عـن «مـدار» كتيـب «الاسـتيطان: آثـار كارثيـة علـى الاقتصـاد الفلسـطيني».

■ ريموندا منصور

تحمـل درجـة الماجسـتير، ومحاضـرة ومرشـدة فـي مجـال حلّ النزاعـات، لديهـا اهتمـام فـي البحـث الاجتماعي–السياسـي الإسـرائيلي والفلسـطيني.

إيميل التواصل: rimonda.m@gmail.com

■ د. عرين هواري

أكاديمية وناشـطة نسـويّة. حاصلـة علـى شـهادة الدكتـوراه فـي دراسـات الجنـدر مـن جامعـة بئـر السـبع. تعنـى أبحاثهـا بالفلسـطينيين داخـل الخـط الأخضـر وبشـكل خـاص بالقضايـا المتعلقـة بتقاطـع الجنـدر والديـن والسـلطة السياسـية. وهـي المديـرة العامّة لمدى الكرمـل: المركـز العربـي للأبحـاث الاجتماعيـة التطبيقيـة فـي حيفـا ومحاضـرة غيـر متفرغـة فـي الجامعـة العبريـّة وفي جامعة بئر السـبع.

■ د. أحمد أمارة

محاضـر وباحـث في الجغرافيـا والتاريخ القانوني لفلسـطين، وبشـكل خـاص قانـون الأراضـي العثماني والأوقـاف. محـام فـي مجـال حقوق الانسـان وحاصل علـى شـهادة الدكتـوراه فـي التاريـخ والدراسـات الإسـرائيلية مـن جامعـة نيويـورك. نشـرت لـه عـدة مقـالات وكتـب، أهمهـا ديـار بئـر السـبع– جنـوب فلسـطين العثمانـي: الأرض والمجتمـع والدولـة، وكتـاب «الاسـتيطان فـي أحيـاء القـدس: البلـدة القديمـة وسـلوان والشـيخ جـراح» (مـدار،٢٠٢٢)، و«اسـتدارة المسـتوطنة مـن تـلال الضفـة إلـى مـدن السـاحل» (مـدار، ٢٠٢٥).

يمكـن متابعة منشوراته علـى موقعـه الأكاديمـي: https://nyu.academia.edu/DrAhmadAmara